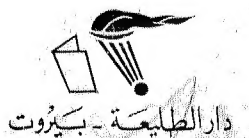


أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف

أمين هويدي



امضوا، علو اسباب، نکستہ ۱۹۶۷
وعلو حرب الاستنزاف

أمين القويدي

أضواء على أسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

مكتبة الطب محفوظات إدارة الطباعة
مكتبة الطب - ص ١٢٣

الطبعة الأولى
كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥

لله

الى كل الباحثين عن الحقيقة في انحاء وطننا العربي .

الى كل العاملين في صمت والذين لا يبغون من وراء ذلك
جزاء ولا شكورا

أهدي هذا الكتاب .

مقدمة

ما اظن ان زعيما من الزعماء كتب عنه مثلما كتب عن جمال عبد الناصر .

وما اظن ان زعيما من الزعماء ثار من حوله الجدل مثلما ثار حول عبد الناصر .

وكان من الطبيعي ان يحدث ذلك في حياته ولكن الغريب حقا ان ذلك ما زال يحدث بعد مماته

فلا يكاد يمر يوم - بعد ان مرت خمسة سنوات كاملة على وفاته - الا ويكتب شيء عنه ربما معه .. ربما ضده ... ليس هذا هو المهم ولكن المهم ان الجدل حوله ما زال مستمرا والنقاش دائرا .

الى متى سيستمر ذلك ؟ لست ادري بالضبط ... ولو اني اشك كثيرا في ان ذلك سيتوقف يوما ما .

فهذا شأن العمالة الذين يطلقون رياح التغيير على كل ركن من اركان الحياة .

فأثناء حياته تعرض عبد الناصر لحملة عاتية .. فما أثنائه ذلك عن ان يستمر في كفاحه حتى مات شهيدا في ساحة الجهاد

وهو يخوض اشرف معاركه .. وسمعته مرارا يقول «انه حينما يتابع اجهزة الاعلام المعادية ويشعر انها قللت من هجماتها عليه يتأكد ان خطأ ما يوجد هنا او هناك في سياسته وأن عليه إعادة تقييم الامور» .

ويتعرض عبد الناصر منذ مماته ايضا الى حملة اعتى وأشد .. ذلك ان عبد الناصر وهو ميت أقوى منه وهو حي .. اذ ما زال هناك احساس بأنه بيننا يطل على كل ناحية من نواحي حياتنا وكأنه يسمع ويرى .

والحملة الحالية حملة مجنونة بكل معنى الكلمة ... تطلق فيها السهام دون حساب لعل ان اخطأت بعض السهام هدفها فان البعض الآخر يتجه الى مقتل ... ، ويشترك فيها رفاق الامس جنبا الى جنب مع نفس افراد الفئة التي قامت الثورة لتخليص البلاد من شرورهم . ويتنصل المسئولون اليوم عما عملوا بالامس وكأنهم في يوم الحشر فيلقون بمسئولية ما حدث على رجل ظنوا انه مات ويدمي البعض «العنترية» والبطولة في احداث يخلقونها ومواقف يحسنون اخراجها .

وضاعت الحقيقة وكادت تفوص في القاع
من ضمن ما حاربوه فيه النكسة فالقوا بكل مسئوليتها عليه

وانه لم يفعل شيئا بعد النكسة وكان اكتوبر جاء مسن فراغ

وتكبيله للحريات وكتبها فلم يكن هناك حرية نقد او تعبير ...
موضوعات ثلاثة من القائمة الطويلة التي وضعوها كصحيفة ادعاء اخترتها لأوضح فيها الحقيقة بقدر ما لمستها وأنا في دائرة المسئولية وبقدر ما تسمح به الظروف .
لأنني أشعر وأنا اكتب بأنني اسير على شوك .

دار حديث بيني وبين أحد الاصدقاء القريبين الى قلبي من
النكسة وأصباها ومسئولياتها وكان له رايه ولي رأيي
وتكرر الحديث مرات ومرات .. فالحديث ذو شجون .
وإذا به يتساءل فجأة - وهذه عادته - ولم لا تؤرخ للنكسة؟
لم لا تكتب عن الاحداث الهائلة التي تمت ؟ وعن النتيجة التي
وصلنا اليها ؟ عن الاسباب التي اذت الى النكسة ؟ ... ومسئولية
من هذا الذي حدث ؟

وكان ذلك موضوعا آخر للحوار

فمن ناحية المبدأ فاني اتوق الى ذلك

فهو واجب وطني يؤديه الكاتب نحو أفراد أمته فيترك سجلا
من فترة من ادق الفترات التي مرت بوطننا يتيح للأجيال القادمة
ان تقف على جزء من تاريخها ...
وعلاوة على ذلك فانه يسد ثغرة هائلة تخلفت عن عيوف
كتابنا من تدوين تاريخنا بصدق وتجرد بالرغم من اننا امة لها
تاريخ عريض .

لم الموضوع قيل فيه كلام كثير ... لم ينته حتى الان ...
ولا اظنه سينتهي ابدا حتى لو قدر لنداء ننجح في ازالة آثار
النكسة او العدوان ... لان ما حدث علامة شهيرة في الطريق
سنظل جميعا نؤرخ بها أحداثنا كما كان يفعل القدماء .

ولكن الموضوع له جوانب أخرى ... أكثر تعقيدا مما يبدو .
فانا عازف عن التاريخ قراءة وكتابة بعد ما لمست بنفسي
كيف يمكن للأفراد ان يريفوه ... حتى بت اشك في تقييمه
للإعمال والأفراد ... وأصبحت لا اثق فيما دون من أحداث
وأعمال بعد ما رايت بنفسي القدرة الفائقة لبعض الكتاب على
تحويل الحقيقة عن عمد وسبق اصرار .

وهذا الاحساس يجعل المهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة .
ولكن حتى لو فرض وامكنس للانسان ان يتخطى هذه

الاحاسيس والمشاعر فان العمل ضخم وخطير اذ ان التأريـسـخ للحروب عمل جماعي لان المهم فيه ليس مجرد سرد الحوادث سردا متتابعا بل الفوص في تفصيلات الاحداث والعوامل الضافطة التي وجهت الامور الى ما آلت اليه .

هذه الصعوبة تجعل كافة الجيوش الحديثة تخصص أقساما كبيرة لا عمل لها الا كتابة التاريخ قد تضطر الظروف أفرادها الى معايشة الوحدات في ميدان القتال .. لذا نجد ان كل وحدة لها تاريخها المدون ... كيف نشأت ؟ ومتى ؟ والتطورات التي ادخلت عليها ؟ والاماكن التي تنقلت اليها ؟ ومن تولى قيادتها ؟ وأعلامها ؟ نشيدها ؟ والمعارك التي خاضتها ؟ والاوامر والتعليمات الهامة التي اصدرتها قياداتها ؟ والمهمات التي كلفت بها ؟ الخ .

ذلك لانهم يقدرون حق الشعوب في معرفة تاريخ بلادهم . فاذا كان الامر كذلك فائى لجهدي الفردي التواضع ان يحقق هذا الواجب الكبير .

ثم اين للمؤرخ بالوثائق التي تحتفظ بين جنباتها بالحقائق التي حدثت ؟ وهي وثائق تتعلق بكثير من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية ... ونظام حفظ الوثائق ليس دقيقا فهو يسمح بكثير منها ان تتسرب من خلال الشفرات الكثيرة الموجودة فيه ... البعض منها يختفي والى الابد عن طريق الابادة او الحرق ... والبعض الآخر يساء استغلاله هنا وهناك .. والقليل الذي تبقى يكاد لا يشفي غليلا او يحقق ماربا وهو في الوقت نفسه عزيز المنال .

ثم حتى لو وجدت هذه الوثائق النادرة فائسى لاي فرد ان ينشر ما فيها دون ان يعرض نفسه لمخاطر وتعقيدات نظمها اللوائح والقوانين ؟ ؟

ومن جهة اخرى فاني لا أعتقد اننا - نحن جيل عبد الناصر -

قادرين على ان تؤرخ لعهد عشنا وشاركنا فيه لانه ما من احد منا الا وتأثر بعبد الناصر ... بفكره ممكن ... بأعماله يجوز... المهم اننا جميعا تأثرنا وشاركنا وساهمنا .. هذه المشاركة قد تسمح لنا بالدخول في كثير من التفاصيل التي قد تحجب الاطار العام . والتجربة الكبيرة لا تقاس بالصفائر ولكنها تقاس بجلائل الاعمال التي تتعلق بالقضايا العامة الكبرى ولا تكاد تهتم بقضايا اخرى صغيرة قد تتفرع هنا وهناك كالنبات الطفيلي الذي يسهل اقتلاعه والقضاء عليه .

وانتهى الحوار الى قرار فبالرغم من وجود الرغبة الا انه يحول دون تنفيذها الرهبة خوفا من خطأ في الامانة او تجاوز عن الصدق او افتئات على التقييم السليم او تسرع لا داعي له في مجال يحتاج الى الحكمة والاتزان .

ولكن لفت نظري ان سيلا من التصريحات اخذ ينهال على الصحف والمجلات وان بعض الكتب بدأت في الظهور .. كلها تدور حول نفس الموضوع .

الا ان اكثر ما شد انتباهي كان تلك الاحكام السريعة او المتسرعة التي اصدرها البعض دون ان يعطوا حيثياتهم ودون ان يلموا بكافة اطراف الموضوع - وهي كثيرة متشعبة - بل ودون ان تتوفر الدراسة العميقة والثانية او دون ان يتخلص البعض من شوائب علقت في النفس واحقاد كمننت في القلوب .

وهنا وجدتني مدفوعا ان اكتب الباب الاول من الكتاب تحت عنوان «أضواء على اسباب نكسة عام ١٩٦٧» .

وقد رسمت لنفسي اطارا حاولت جاهدا الا ائعدها وانسا اعمالج هذا الموضوع الشائك .

فلم البس ثوب المؤرخ للاسباب التي ذكرتها فيما سبق من سطور .

ولم أحاول ان اكون شاهدا على ما حدث فهناك من هم أجدر

مبنى على الشهادة .

ولم أعط لنفسى شرف الدفاع عن جمال عبد الناصر الذي اتخذ القرار بل كل ما سهيت اليه هو محاولة لانقاذ الحقيقة — او جزء منها على الاقل — من ايدي الذين يريدون اغتيالها واظن ان هذا القدر يرضيه .

ولم اتخذ هيئة المدعي العام لكي اتقدم للقراء وفي يدي صحيفة ادعاء ضد جهة بعينها .

ولكن ربما كان كل الذي أمكنني ان افعله هو ايضاح بعض النقاط التي تحيط بهذا الموضوع الواسع الخطير وربما اكون قد ازلت اللبس عن بعض ما ترددده اللسان او ما يتردد في الصدور، وربما اكون قد نجحت في اثارة بعض الاسئلة التي تحتاج بالحاح الى ردود

مثلا . . . هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟

كيف اديرت المعركة العسكرية ؟

ما هي قصة الضربة الاولى والضربة الثانية ؟

هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في القرارات العسكرية ؟

هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة احتياجاتها؟

هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟

واخيرا . . . قصة الرسائل الثلاثة العجيبة . . .

كلها اسئلة تدور هنا وهناك طرحها البعض صراحة والبعض

الاخر تداولها في نطاق أضيق وربما بينه وبين نفسه .

وخاطرت بالتصدي للاجابة عنها في الباب الاول من الكتاب .

اما الباب الثاني «لقطات من حرب الاستنزاف» فقد تعرضت

فيه لموضوعات اربعة

● اعادة البناء بعد النكسة . . .

● اغراق المدمرة ايلات بالقرب من بور سعيد .

● قصة اغراق الحفار كينتنج Kenting في مينساء
أبيدجان على الساحل الغربي لأفريقيا .
● ومبادرة روجرز .

وهذا الباب أيضا له قصة .
فقد دعاني أحد الاصدقاء الامراء أن اكتب بعض الموضوعات
في إحدى المجلات التي أعتز بها ... واقتدرت لأسباب فسي
نفسى .

وكرر الرجل دعوته بعد فترة فبينت له أن كتابتي قد تسبب
حرجا لهذا أو ذاك وبطبعتي فانا عزوف عن ذلك الا ان الرجل
افهمني ان امتناعي عن الكتابة قد يفسره البعض على انه نوع من
انواع الانعزالية أو هو درب من دروب السلبية والتقوقع .
وأعدت التفكير واستقر رأيي على أن أكتب كما أراد الصديق
وأخذت الموضوعات الثلاثة الاولى وهي : امادة البناء بعد النكسة،
اغراق المدمرة ايلات و اغراق الحفار كينتنج والتي تتحدث عن تاريخ
كله أمجاد حدث في فترة صعبة مرت بها البلاد .
وسلمت ما كتبت للصديق وأنا اتوقع ما سوف يحدث .
ومرت اسابيع دون أن تجد الموضوعات الثلاثة مكانا للنشر
في المجلة الغراء .

وذكر لي الصديق ان ما توقعته قد جدت ... فهم يتخرجون
من النشر حتى لا يساء التفسير عند هذه الجهة أو تلك .
وهكذا أخذت هذه الاوراق طريقها الى هذا الكتاب .
ولم آسف على عدم النشر ولكن كان اسفي على المعنى الذي
يدل عليه .

تري لو استمر الحال كما كان ... ولو بقيت الظروف كما
كانت ... هل كان موقف المجلة الغراء ازاء الموضوعات التاريخية
البحثة الثلاثة سيبقى دون تغيير ؟ لست أدري .
ولنترك القصة بمرارتها لتتحدث عن الموضوع .

قصدت من استعراض هذه اللقطات ان ابين ان النكسة كانت كالشرارة التي اطلقت الجهود الصادقة من عقالها .. وانه رغما عن ان مصر وقعت مشخنة بجراحها الا انها حاربت وهي على ركبتيها جاثية وقاقلت وهي على اقدامها واقفة وحافظت على علمها مرفوعا رغما عن هزيمة منكرة ولكنها عابرة ولا دلل على ان مصر لو ازادت فان ارادتها باذن الله نافذة .

ظهر ذلك جليا حينما استعرضنا كيف ان مصر كلها تحولت الى خلية نحل تعمل ليل نهار لمواجهة آثار النكسة فبينما القوات العسكرية تلعق جراحها اذا بها وفي نفس الوقت لا تستسلم لليأس بل تواصل العمل لانشاء الوحدات وتسلحها وتدريبها وفي نفس الوقت يقوم القطاع المدني بأعمال بطولية لا تقل عما تقوم به القوات المسلحة فتجد ان الشعب كله يخوض معركة الانتاج وينتصر فيها بل نجده حينما تضطره الظروف القاسية يقوم بنقل المصانع من منطقة قناة السويس - وتحت نيران العدو - بعيدا في العمق ويعيد تركيبها لتبدأ في الانتاج من جديد .

ثم اخترنا عمليتين كبيرين تما في ذلك الوقت : الموضوع الاول هو اغراق المدمرة ايلات بالقرب من بور سعيد فأوضحنا من خلال سرد القصة الطريفة التي يتم بها الحوار في الحرب الحديثة ... اما الموضوع الثاني فقد كشفنا فيه الستار ولاول مرة عن حرب الحفار كينتنتج بواسطة قواتنا في عملية رائعة بعيدا هناك افسى ابيدجان على الساحل الغربي من افريقيا ويمكن ان تعتبر هذه العملية اروع عملية تمت طوال حرب الاستنزاف .

ثم ختمنا هذا الباب بالتحدث عن موضوع اثار كثيرا من الجدل عندما حدث . وما زال غامضا في كثير من جوانبه حتى وقتنا هذا . وهو ما عرف بمبادرة «روجرز» . تلك المبادرة التي تمت اثناء حرب الاستنزاف ولا اقول ابدا انها كانت خاتمة لها . بل ان الحقائق التي تكشف عن ظروف قبولها تؤكد انها كانت حلقة في سلسلة سياسة ان «ما اخذ بالقوة لا يدوان يسترد بالقوة» .

فقبول الجمهورية العربية المتحدة لهذه المبادرة كان له ماسا
يبرره ويدعو اليه كما يظهر جليا من الحقائق التي كشفنا عنها .
وكان هذا القبول بمثابة حركة بارعة ضمن «اللعبة السياسية»
التي كانت تمارس على مسرح الاحداث . وتدل دلالة واضحة على
ان القيادة السياسية متمثلة في جمال عبد الناصر كانت تعرف
القواعد السليمة للمباراة الصعبة التي قدر لبلادنا ان نخوضها
وتمارسها فلعبت بكل الوسائل التي تحت يدها - عسكرية
واقتصادية وسياسية - بمهارة جعلتها ترفض الاستسلام وتجتاز
مرحلة الصمود وتعبير الى مرحلة الاستنزاف .

ثم انتقلنا بعد ذلك لتحدث في الباب الثالث عن موضوع
آخر هو حرية النقد ايام عبد الناصر فقد صور البعض ذلك العهد
تصويرا مخيفا خنقت فيه الحريات وقيدت فيه الاقلام وانهارت
القيم ولم يكن الحال كذلك على الاطلاق .

فقد كان النقد موجودا في الصحف والمجلات ووسائل الاعلام
الاخرى .. ولكنه نقد موضوعي تميز بعدة مميزات اكسبته صفة
خاصة .. كان نقدا جادا بعد عن السب وعزف عن معالجة الامور
الشخصية وتبادل الاتهامات الحادة .. كان نقدا يهدف مصلحة
اوسع الجماهير لانه عالج وبلا حدود الامور التي تهم مصالح
الشعب مظهرا السلبيات مقترحا طريقة مواجهتها ... الا ان بعض
الاقلام رأت ان تقف عند بعض السلبيات التي تعلق بالضرورة في
كل تجربة لتحاول ان تضخمها وتجسمها لتقلل من النواحي
الاجابية للتجربة العظيمة مدفوعة باسباب شخصية في الغالب
ولدت نوعا من الحقد والضغينة ما كان ينبغي ان تنعكس في تلك
الصورة الضارة بالمصلحة القومية والتي وصلت الى حد محاولة
هدم الاعمال المجيدة وتشويه الانتصارات الكبيرة التي حققها هذا
الشعب .

ولقد اخترت مناسبتين اشتركت فيهما بنفسني لادلل على
صدق ما اقول ولاوضح ان النقد كان موجودا وعلى نطاق واسع

المسؤولين كانوا يتقبلون النقد ويشاركون في الحوار .
بعض الحقائق سردها بكل صدق وامانة لعلها تجد طريقها
القراء في وقت عزت فيه الكلمة الصادقة وندر فيه الوفاء .
والله ولي التوفيق ..

امين هويدي

القاهرة - مصر الجديدة في اول سبتمبر ١٩٧٥ .

البَابُ الأولُ

اضواء على اسباب نكسة عام ١٩٦٧

- ١ - اسئلة حائرة .
- ٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها ؟
- ٣ - هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟
- ٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟
- ٥ - كيف اتخذ قرار الانسحاب ؟
- ٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية .
- ٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في القرارات العسكرية ؟
- ٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة احتياجاتها؟
- ٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟
- ١٠ - واخيرا الرسائل الثلاثة العجيبة .
- ١١ - ثم ماذا بعد ؟

١ - اسئلة حائرة

لم يدرك بخليدي ابدا وأنا اكتب عن هذا الموضوع الشائك ان
أورخ لنكسة عام ١٩٦٧ .. لا شيء الا لانه خارج قدرتي .
فالتاريخ لمثل هذا الموضوع المصري يحتاج الى جهد جماعي
ضخم .

وفوق ذلك فانه يحتاج الى الاطلاع على وثائق كثيرة أرجو ان
تكون محفوظة حتى الآن ... ليسهل الاطلاع عليها حينما يحين
الوان في يوم من الايام .

ويزيد الامر صعوبة ان بعض جوانبه يكتنفه الغموض وما زال
محاطا بالظلال ... وأشك كثيرا ان هذه الظلال سوف تنقشع في
يوم ما بعد ان توفي البعض وقاب آخرون عن مسرح الاحداث .
وقد يبدو هذا القول مدعاة الى الدهشة حينما يردده شخص
كان في يوم من الايام في دائرة المسؤولية ولكن هذه هي الحقيقة
المجردة فلا يمكن ان تتجمع خيوط مثل هذا الموضوع الضخم في
بؤرة واحدة .

وعلى اي حال ليس هذا موضوعنا .
ولنعد الى الظلال نحاول ان نستخرج منها الاسئلة الحائرة

التي تحتاج الى جواب .

فمثلا لماذا تازم الموقف فجأة في مايو ١٩٦٧ ؟

قيل ان السبب هو معلومات وصلت من موسكو الى القاهرة عن حشود اسرائيلية كثيفة على الحدود السورية وان القاهرة تحركت بناء على ذلك لإعمال اتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين دمشق .

وقد وقف الكثيرون عند هذه النقطة وخرجوا باستنتاجات كثيرة اقلها ان الاتحاد السوفييتي دفعنا دفعا الى هذا الموقف حتى يستغله ضمن اطار سياسته العالمية .

ولكن لعل في هذا الاستنتاج ظلما فادحا للاتحاد السوفييتي ولعله ايضا قفزة طويلة فوق الحقائق .

لان من يرجع بالذاكرة الى تلك الايام يجد ان المسرح السياسي في المنطقة كان يوحى بأنه قابل للاشتعال . فكل من اذاعتي الرياض وعمان «تعير» القاهرة بأنها تعيش تحت حماية قوات الطوارئ الدولية وكانت تلك القوات قد وضعت في سيناء عقب عدوان ١٩٥٦ وكانت هذه السهام تطلق ضمن حملة دعائية متبادلة بين العواصم الثلاثة .. عمان والرياض والقاهرة وكانت هناك زيارات كثيفة يقوم بها مسئولون امريكيون وبريطانيون لكل من عمان والرياض وتل ابيب .

وكانت اسرائيل لا تكف في نفس الوقت عن التهديد على لسان المسئولين فيها باحتلال دمشق ما لم تتدخل هذه لايقاف اعمال الفدائيين . فقد اعلن اسحاق رابين رئيس الاركان العامة الاسرائيلية من اذاعة اسرائيل يوم ١٢-٥-١٩٦٧ «اننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا وسنحتل دمشق لنسقط الحكم فيها ثم نعود» . وقام ليفي اشكول رئيس الحكومة الاسرائيلية بالقاء مزيد من التصريحات بأن «حرب العصايات امر لا يقبله العقل ولا يمكن ترك الامر له في اسرائيل .. ومن الواضح ان سوريا هي مصدر

التخريب والمخربين الذين يقدون الينا وربما كان هناك مخربون من الصين الشعبية فالشائعات تشير الى ذلك » . كما ساهم ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية وتفنن في اشغال الموقف فارسل في العاشر من مايو ١٩٦٧ يطلب من كل سفراء اسرائيل بالخارج العمل على اقناع الدول التي يعملون فيها بخطورة الوضع على الحدود السورية الاسرائيلية والتاكيد بان سوريا هي المسئولة عن اراقة الدماء الصهيونية الغالية والاعراب عن ان استمرار هذا الامر على هذا المنوال سيجبر اسرائيل - وهي آسفة - على ان تتصرف بمثل ما يجب على كل حكومة مدركة لمسئوليتها ازاء مواطنيها .

ووسط هذا الجو المشحون وصلت المعلومات من موسكو عن الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية فكانت كالزيت الذي يوضع فوق النار فيزيدها اشتعالا .

ولكن الشيء الغريب ان معلومات موسكو عن هذه الحشود لم تكن دقيقة تماما .

اذكر مثلا ان الفريق محمد فوزي رئيس اركان حرب القوات المصرية وقتل سافر الى دمشق في ذلك الوقت وقد عاد بصورة مختلفة عن الصورة التي وردت في التقارير السوفيتية .

واذكر ايضا انني سافرت في ذلك الوقت - وكنت وزيرا للدولة - في وفد برئاسة السيد زكريا محيي الدين الى دمشق . وفي مطار المزة اكد لي المرحوم عبد الكريم الجندي رئيس الشعبة الثانية السورية وكان ضمن اعضاء وفد الاستقبال انه لا حشود . بل وتسائل في دهشة : لماذا كل هذه الضجة التي تثارونها في القاهرة ؟

ولعل هذا يفسر الموقف الفاتر الذي اتخذته السلطات السورية في المباحثات التي تمت في ذلك الوقت .

بل اذاعت المصادر الاسرائيلية وقتئذ بانها وجهت الدعوة الى السفير الروسي في تل ابيب ليقوم بزيارة للجبهة الشمالية ليناكد

بنفسه من عدم وجود أي حشود .

كل ذلك يضع أكثر من علامة استفهام ١١

الا ان الموقف يزداد غموضا حينما نرى موقف القيادة السوفييتية في تلك الايام رغما عن اعطائهم تلك المعلومات عن الحشود الاسرائيلية ففي زيارة السيد شمس بدران وزير الحربية وقتئذ الى موسكو اكدت له القيادة السوفييتية اكثر من مرة عن املها في عدم تصعيد الموقف والاكتفاء بما حصلنا عليه من انتصارات . هذه حقيقة لا جدال فيها .

وكان السفير الروسي في القاهرة يقوم بمثل هذا التأكيد ايضا .

ثم ما قيل عن ان الاتحاد السوفييتي وعد السيد شمس بدران بالتدخل في حالة اي عدوان على مصر بعيد عن الحقيقة بل تؤكد الصحافة السوفييتية ان اليكسي كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي كان يؤكد المرة تلو الاخرى بعدم تصعيد الموقف والعمل على تعزيز الانتصارات السياسية التي حصلنا عليها دون التورط في قتال .

ومن يريد ان يدفع الامور لا يستبدل الزيت بالماء ليصبه على النيران .

موقف غريب يحتاج الى تفسير .

ولربما كان الغرض هو ازالة المخلفات التي تبقت بعد حرب ١٩٥٦ والتي وضعت قيودا على السيادة المصرية لا يمكن استمرارها الى ما شاء الله . يؤيد ذلك طلبنا سحب قسوات الطوارئ الدولية وذلك يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ وهو اليوم التالي مباشرة لبدء الازمة على الصعيد السياسي . ثم احتلالنا بعد ذلك لشرم الشيخ ومباشرة حقوقنا في الرقابة على الملاحة في مياهنا الإقليمية في خليج العقبة . ويؤيد ذلك ايضا ما قيل عن ان مؤتمرا عقد برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر حضره جميع اعضاء القيادة

السياسية المسؤولين وقتئذ بحث فيه موضوع قفل الخليج ولم يعترض احد من الموجودين فيما عدا بعض استفسارات من السيد صدقي سليمان رئيس الوزراء وقتئذ . وقيل ان هذا المؤتمر عقد يوم ٢١-٥-١٩٦٧ اي قبل صدور الاوامر بتنفيذ القيود على الملاحة في الخليج بمدة ٤٨ ساعة .

وفي حديث دار بين السيد صدقي سليمان رئيس الوزراء وبينني - وكنت يومئذ وزيرا للدولة في الوزارة التي كان يرأسها - وذلك في مكتب رئيس الوزراء ابدت قلقي الشديد من تصعيد الموقف بل وابدت عدم ثقتي في بعض القيادات العسكرية الموجودة وعدم قدرتها على مواجهة الموقف . فكان رد رئيس الوزراء بهدوئه المعروف عنه «والله يا امين الرئيس شايف ان وجود قوات الطوارئ الدولية زي الدميل ولازم يفتح» .

وبالقطع فان اقدام الرئيس عبد الناصر على خطوة يربل فيها اي قيود مهما كانت بسيطة على السيادة المصرية عمل عظيم بل واجب وطني حتى لو ادى ذلك الى استخدام القوات المسلحة فلهذه المواقف تنشأ الجيوش وتخصص لها الميزانيات الضخمة . ولكن السؤال الذي يبقى حائرا هو : لماذا هذا الوقت بالذات؟ وهل كان وقت تصعيد الازمة هو انسب الاوقات بالنسبة للظروف التي كانت تمر بها البلاد ؟

وفي طرحي لهذا التساؤل على المائدة لا يرد في خاطري ما يتردد هنا وهناك من لزوم الاندفاع والمخاطر والمجازفات التي كان من الواجب تجنبها فان من يمارس السياسة لا بد له من المخاطرة المحسوبة فهذا هو طبيعة العمل السياسي . . لان القرار السياسي - اي قرار - يولد بعضه في المحيط المادي للمشكلة الا ان معظمه يصاغ وبأخذ طريقه الى التنفيذ وسط المحيط المعنوي وفي مثل هذا المحيط يصعب تحويل العوامل الى ارقام حسابية لذا فان الامر يصبح نوعا من التقدير - ولا اقول التخمين - قد

يصيب كله وقد يخطئ بعضه وهذا الخطأ والصواب هو تعبير عن المخاطرة المحسوبة التي تكتنف كل قرار .

هذا فضلا عن طبيعة الرئيس عبد الناصر نفسه في اتخاذ القرارات . تلك الطبيعة التي تميزت - مهما قال الخصوم والمغرضون - بالتحرك السريع والانقضاض المفاجيء مما أصبح عاملا مؤثرا في السياسة الدولية لفترة ليست بالقصيرة .

اذن وأنا اتساءل عن مناسبة الوقت لتصعيد الموقف اسقط من حسابي المخاطرة والمجازفة فهذا امر يتفق مع طبيعة كل قرار خطير . . . وبالرغم من هذا الاستطراد يظل السؤال مطروحا على المائدة ليحل طلاسمة من لديه الجواب .

ثم موضوع آخر لا زالت الظلال الكثيفة تغلفه من كافيته نواحيه وهو علاقة الرئيس عبد الناصر بالمشير عامر وسر احتفاظ المشير عامر بمركزه في القوات المسلحة خلال هذه السنين الطوال .

ان تولي المشير عامر قيادة القوات المسلحة في الفترة الاولى لقيام الثورة امره مفهوم معروف . فالثورة - اي ثورة - لها الحق في تأمين نفسها خاصة داخل القوات المسلحة التي تعد اخطر الوسائل في يد اي ثورة مضادة تفكر في اعادة الاستيلاء على السلطة . . . والمشير عامر كان اهلا للقيام بهذا الواجب . فشخصيته فيها تسامح ورقّة وانسانيته تغلب على انضباطه المفروض بأن يكون صفة مميزة لمن يتولى قيادة رفيعه كتلك التي كان يتولاها ثم فوق ذلك كان هو الشخص الاقرب الى قلب عبد الناصر قائد الثورة وزعيمها .

ولقد قام المشير عامر بتحقيق هذا الواجب في سر وكياسة حببت فيه القوات المسلحة فازداد قربا من الرئيس مما اثار حفيظة بعض الزملاء وغيره بعض الاصدقاء فتسبب عن ذلك تناحر وصراع كان ينتهي دائما في صالح المشير .

ولكن أن يستمر المشير بعد أن حقق هذا الواجب في تولي القيادة الفعلية للقوات المسلحة فهذا هو الذي ما كان يجب أن يكون خاصة وأن سياسة القاهرة البت عليها الاستعمار وأصبح الإعداد يكيدون ويدبرون بل اقتضت مصالح الجمهورية اقحام القوات المسلحة خارج الحدود مرات متعددة وفوق كل ذلك هناك إسرائيل تتحين الفرصة لتتقض . ومعنى هذا أن القوات المسلحة لا بد وأن تكون على أعلى مستوى من ناحية الكفاءة القتالية وهذا يحتاج الى نوع خاص من القيادة يتصف الى جانب الكياسة والليونة بالمعرفة العميقة بأصول فن الحرب وما يلحقه من تطور. وأظن أن الكل يعلم أن الصفة الأخيرة كانت تنقص المشير . هذا علاوة على أن إنسانيته المفرطة وتودده ذو الطابع السياسي الى الأفراد جعل معايير الانضباط تهتز فتأثر الضبط والربط وأتعدم الاحترام الواجب بين الرئيس والمرؤوس وتحطمت سلسلة القيادة وهي بمثابة العمود الفقري للقوات المسلحة . وقد لمس الجميع ذلك وربما تحدثوا فيه . ثم البتت الأيام في تجربتي عدوان ١٩٥٦ والانفصال فشل المشير في مواجهة الموقف .

وأن كانت الظروف تجعلنا لا نركز على التساؤل عن السر في عدم تغيير المشير عام ١٩٥٦ - وكان هذا ممكنا حتى ذلك الوقت في سر وسهولة - فإن التساؤل يصبح ملحا عن السبب الذي من أجله لم يتم التغيير بعد الانفصال خاصة وأنه كان المسئول الأول من أمور الوحدة ومشاكلها وأعطيت له اختصاصات رئيس الجمهورية .

وربما منذ ذلك الوقت بدأ الصراع بين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر كان صراعا خفيا يدور بينهما ولا يلمسه إلا رجال المطبخ الداخلي للرجلين مع حرصهما على التظاهر أمام الناس بمظاهر الود والاخاء وقد دفع هذا المشير عامر الى أن

يتخذ من الترتيبات التي تجعل من الصعب على عبد الناصر التخلص منه في المستقبل كما تخلص من الزملاء الآخرين من قبل .
وهنا لم يتقيد المشير بقواعد في اختيار معاونيه
فأسقط من حسابه قواعد الاختيار المتعارف عليها مما كان له اثره
في نكسة ١٩٦٧ دون ما شك .

لم يعد مهما العلم او المعرفة ، بل لم يعد مهما توفر الخلق
او السمعة الطيبة او القدوة الحسنة (١) .

انما اصبح المهم اختيار من يتميزون بالولاء لشخصه .
وأعقد الرجل على هؤلاء دون حساب وفتح لهم ابوابه واذنه .
ولم يعد يرى القوات المسلحة الا من خلالهم لانهم يؤمنون وضعه
ويجعلون امر التخلص منه صعبا ان لم يكن مستحيلا .
وقد نجح المشير في تحقيق ذلك الى حد كبير وفسي وقت
قصير بحيث ان عبد الناصر اصبح بمرور الوقت غير قادر على تغيير
المشير حتى لو رغب في هذا التغيير وأقول هذا استنتاجا
يصل الى حد اليقين .

١ - يقول احمد خمروشي في كتابه « قصة ثورة يوليو » :

كانت المجموعة المحيطة بالمشير كافية للاساءة اليه بالانحراف في اللهو واسباب
المتعة وكان امرا معروفا ومتداول ما يتم في هذا الجو من تدخين ، واتصال
ببعض الفئانات ويدخل الى حد السلف . ومن الملفت للنظر ان ثلاثة من
القيادة العامة للقوات المسلحة تزوجوا من فئات .. المشير تزوج من برلنتي
عبد الحميد (ممثلة) وهي شقيق زوج من مها صبري (مغنية) وعبد المنعم ابو زيد
تزوج من سحر فخري (فنانة) والاخيرة كانت متزوجة من محمد كامل حسن المحامي
وهي سديقة لبرلنتي عبد الحميد وكانت اول من عرف بزواجها من المشير وتزوجها
بعد ذلك عبد المنعم ابو زيد احد ضباط مكتب المشير رفعا من انف محمد كامل
حسن .

فقد لا يعرف الكثيرون أنه مر وقت ليس بالقصير بعبد الناصر لم يكن فيه قادرا على ان يتدخل في قليل او كثير فسي القوات المسلحة . صحيح كان احيانا يعطي بعض التعليمات التي لم تكن تنفذ وكان يعلم ذلك ولا يحرك ساكنا حتى لا يقع الصدام ... ربما لان الرجل لم يكن يريد ان يحدث ... وربما لانه كان لا يريد للصدام ان يحدث قبل اوانه .

فمثلا حينما اراد عبد الناصر ان يتم تعيين بعض الرب العالي في القيادات الحساسة عن طريق مجلس الرئاسة لم يوافق المشير ... وكان له ما اراد .

وحيثما اراد الرئيس ان يحيل قائد القوات البحرية الفريق سليمان عزت الى المعاش لاهمال تم في احدى الرحلات التي قام بها الرئيس على ظهر احدى مدمرات الاسطول اعترض المشير ... وكان له ما اراد .

وحيثما أصر الرئيس على ان يستبعد المشير بعض افسراد مكتبه بعد ان اصبح سلوكهم محل تعليق الجميع اشترط المشير على الرئيس ان يتخلص بدوره من عدد مساو من افراد مكتبه ولما لم يقبل الرئيس تجدد الموقف وبقي الحال على ما كان عليه . واصبحت التنقلات والترقيات والتعيينات تتم كلها بارادة المشير او افراد مكتبه دون تدخل من احد .

حتى منصب رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة لم يستثن من ذلك الصراع فحينما أصر الرئيس عبد الناصر على تعيين الفريق محمد فوزي رئيسا لهيئة اركان حرب القوات المسلحة قبل المشير على مضض لا لان العلاقة بين الرجلين كانت تشوبها اية شائبة ولكن لانه كان يريد رئيسا للاركان من صنعه هو ... من اختباره هو ... حتى يكون اكثر اطمئنانا وأمنيا والسبب الآخر الذي كان وراء اعتراض المشير هو ان فوزي كان يمت بصلة القرابة الى السيد سامي شرف سكرتير الرئيس

للمعلومات في ذلك الوقت ومعنى ذلك في رأيه ان الرئيس اصبح له نافذة يطل خلالها على ما يدبر في القوات المسلحة . وهذا امر لا ينبغي ان يحدث .

وحينما اصبح تعيين فوزي امرا واقعا استقر رأي المشير على ان يقلل من اختصاصات رئيس اركان حرب غير مرغوب فيه فأنشئ منصب قائد القوات البرية خصيصا ليقول من اختصاصات رئيس الاركان وخاض القائد الجديد - وهو الفريق عبد المحسن مرتجى - مع الفريق فوزي معارك متعددة في سبيل الاختصاصات والمشير لا يتدخل لحسم الموقف (١) . وكان هذا التصرف خطيرا للغاية لانه ان جاز حدوث مثل هذا الصراع في القطاعات الاخرى فان حدوثه في القوات المسلحة امر يكون له ردود فعل عنيفة تؤثر عليها تأثيرا سيئا وهي الدرع الواقى للبلاد الذي يجب ابعاد كافة الصراعات عنه ليتفرغ لواجبه المقدس .

بل بلغت سلطة المشير حدا لا يصدق . فحينما عين السيد شمس بدران وزيرا للحربية في صيف ١٩٦٦ اصدر المشير عامر - رغما عن ان شمس بدران اصبح وزيرا في مجلس الوزراء - نحدد اختصاصاته في الدستور او يمكن تحديد تفصيلات لاختصاصات بقرارات جمهورية - قرارا بصفته نائبا للقائد لاهل يحدد اختصاصات وزير الحربية !! وهذه سابقة لم تحدث على الاطلاق . وكان هذا الوضع الشاذ هو الذي ادى الى الازمة التي نشبت حينما كنت وزيرا للحربية بعد النكسة وانهت بتركي هذا المنصب بعد ستة شهور من التعيين زاولت فيها مهام منصبى مدة ثلاثة شهور فقط وامتنعت عن مزاولتي مهام منصبى فسي لمدة الباقية حتى تركت الوزارة .

١ - كتاب «شاهد على حرب ٦٧» للفريق صلاح الخديدي .

وسأحكي قصتين شاهدت وقائعهما بنفسي أحدهما تجسم طبيعة المشير والآخرى تصور طبيعة العلاقات بين الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر .

في أوائل عام ١٩٦٥ وكنت سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد حضر المشير عامر على رأس وفد الى بغداد للزيارة وذلك ردا على زيارات متعددة قام بها الرئيس عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية وقتئذ الى القاهرة .

ونزل عبد الحكيم عامر ضيفا على الحكومة العراقية التي احاطت الزيارة بكل مظاهر التكريم والحفاوة واقام المشير في قصر بغداد هو ومرافقوه .

وفي الصباح الباكر لليوم الثاني للزيارة اتصل بي تليفونيا في منزلي عضو السفارة الذي خصصته للاقامة مع الوفد في قصر بغداد وطلب مني الحضور فورا الى القصر . ورفض الزميل ان يريد حرفا واحدا على ذلك .

وحينما وصلت الى هناك كان احد ضباط القصر في انتظاري على الباب ومعه عضو السفارة وسلمني مظروفا ذكر ان به اوراق وجدوها متناثرة بالامس على سرير المشير اثناء وجوده في القصر الجمهوري وراوا من الامانة ان يعيدوها داخل مظروف مغلق .

وفتحت المظروف وكدت أصعق كان بداخله عدة تقارير اصطحبها المشير معه من القاهرة ليقرأها وهو في بغداد تهمس العلاقة بين عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر وتحدث من عبد السلام عارف حديثا لا يرضاه . كانت التقارير سريّة للغاية ومع ذلك تركت هكذا دون اهتمام ليطلع عليها من يشاء !! وكان من المؤكد ان الرئيس عارف اطلع عليها وقد يكون المختصون - وهذا مؤكد - قد احتفظوا بصورة منها واعادوا لنا الاصل .

وذهبت الى المشير لأقص عليه ما حدث .. لم يتزعج الرجل

بل قابل الموضوع بمنتهى السخرية والاستهزاء .
ولم يكن في يدي اكثر من ان أعنف المسئول عن جمع اوراق
المشير .

ولما ذهبنا للاجتماع مع الرئيس عارف كان الرجل بادى التأثير
واخذ في حديثه يرد على ما اثير في التقارير - مما يؤكد اطلاعه
عليها - واخذ يحذر بين وقت وآخر ممن يحاولون الوقعة بين
بغداد والقاهرة .

ولم تكن هذه نهاية مفاجآت تلك الزيارة . في تلك الليلة
أقمت حفل استقبال كبير في السفارة بمناسبة وجود المشير
حضره اكثر من الف مدعو من رجالات العراق ورجال السلك
الدبلوماسي العربي والاجنبي . ودعوت الرئيس عارف للحضور
فوعد بذلك تكريما لزيارة المشير - وعندما وصل ركب الرئيس
عارف الى دار السفير دعوت المشير لنخرج سويا لاستقباله فرفض
مصرأ على استقباله في احد القاعات الداخلية في الدار .
وخرجنا نحن لاستقبال الرئيس عارف الذي دخل معنا ليجني
المشير عامر حيث شاء ان يبقى .

وبعد فترة من الوقت دعوت الجميع للخروج لتحية الضيوف
في حديقة الدار الا انني فوجئت اذ رفض المشير ان يخرج للناس
الذين حضروا لتكريمه وهنا ألح عليه المشير عارف في ان يخرج
معا لتحية المدعوين الا انه اعتذر عن ذلك . ولم يجد الرئيس
عارف بدا من ان يخرج وحده الى الضيوف ونحن معه وظل المشير
داخل المنزل مما أحدث استياء عميقا لدى المدعوين العراقيين
الذين حضروا خصيصا لتحية مندوب عبد الناصر .

وكنا في موقف لا نحسد عليه ونكاد لا نجد تبريرا لما حدث .
قصة تدل على احدى جوانب شخصيته رحمه الله .
والقصة الثانية حدثت يوم وفاة عبد السلام عارف فسي
حادثة الطائرة المعروفة في ابريل ١٩٦٦ .

كنت يومئذ وزيرا للارشاد القومي واتصل بي في الصباح الباكر الرئيس عبد الناصر تليفونيا . وكان الرجل شديد التأثير على وفاة عبد السلام عارف وأخبرني بأنني سأسافر الى بغداد في بعثة يرأسها المشير لتقديم التعزية الواجبة . وذكر لي الرئيس ان المشير سيحضر لمقابلته الساعة الحادية عشر من هذا اليوم قبل السفر الى بغداد وكان عليّ بناء على حديثه ان أمر على الرئيس في منزله بمنشية البكري قبل ذلك بنصف ساعة للتحديث في امر علاقتنا مع بغداد على ضوء التطورات المحتملة بعد وقوع الحادث .

الجل .
وذهبت في الموعد المحدد وكان للرئيس كثير من التعليمات . وحين وقت حضور المشير . . . فأردت ان أستاذن حتى أترك الرجلين وحدهما . ولكن المشير لم يحضر في الموعد المحدد . ومر الوقت ولم يحضر المشير . . . وعبد الناصر ينظر في ساعته وقد قطب جبينه وبدأت الحيرة في عينيه . ولما تجاوز وقت التأخير اي تبرير او تعليل وقف الرئيس وهو يقول «أعمل ايه في المشير بتاعكم . . . حتى الموعد الذي أحده اصبح لا يحترم» .
وخرجت لانتظر المشير في المطار لكي أسافر في صحبته الى بغداد .

ويصور احمد حمروش في كتابه «قصة ثورة ٢٣ يوليو» العلاقة بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر بالاتي «لم يكن كل شيء هادئا في كواليس قيادة يوليو عندما صدر الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ ولا عندما صدر بعده في سبتمبر اعلان دستوري بنقل السلطة الى مجلس رئاسة . كان هذا المجلس على حد تعبير عبد الناصر محاولة لايجاد قيادة جماعية بعد نجاح مؤامرة الانفصال السوري» .
ولكن المحاولة فشلت عند اول تجربة .

ويروي القصة زكريا محيي الدين قائلا «ان المجلس بسنداً جلساته الاولى بالبحث في اختصاصاته وايضا في الحد من سلطات المشير عبد الحكيم عامر بالنسبة للنواحي العسكرية بعد تجربة ١٩٥٦. وبعد ما حدث في الانفصال عندما كان موجودا في دمشق ومعه سلطات رئيس الجمهورية ومع ذلك وقع الانفصال من ضباط في مكتبه وهو هناك عاجز عن التصرف او تغيير دفة الانفصاليين رغم تطعيمه لمعظم المراكز الحساسة بضباط مصريين من القريبين منه» .

ويقول عبد اللطيف بغدادى ان جمال عبد الناصر هو الذي اعد قرار تحديد اختصاصات المشير بما يجعل سلطة تعيين قادة الوحدات في القوات المسلحة من مسئولية مجلس الرئاسة وليس من مسئولية المشير . اعد عبد الناصر المشروع ولكنه لم يحضر الجلسة التي تولى رئاستها عبد اللطيف بغدادى بحكم منصبه واقدميته وعندما عرض المشروع طلب المشير تأجيل نظره وأيده في ذلك كمال حسين الذي كان قد بدأ يقترب من دائرة الظل ويبتعد عن مناصبه التسع ولكن الاغلبية وافقت على القرار وأصدرته. وخرج المشير غاضبا من الاجتماع وكتب استقالته وسافر الى مرسى مطروح دون ان يبلغ احدا من زملائه .

وهزت الاستقالة - وما زال الحديث لاجمـد حمـروش فـني كتابه عن قصة ثورة يوليو - جمال عبد الناصر فلم يكن يتوقع من المشير هذا التصرف خاصة وأن قادة القوات البرية والجوية والبحرية وبعض كبار القادة قدموا استقالاتهم ايضا .

وكان جمال عبد الناصر حريضا على تماسك الجيش وعدم حدوث اي اهتزاز فيه فقدّر موقفه بين قبول الاستقالة ومعالجة أمور الجيش على أسس جديدة تماما ، او رفض الاستقالة والاحتفاظ بالمشير مع احتمال ما يسببه ذلك من جفاء مع اعضاء مجلس الرئاسة وخاصة البغدادي واختار عهد الناصر الحل الثاني

ورفض الاستقالة .

وبعد بحث طويل عن المشير اتصل به شمس بدران وصلاحي نصر وعباس رضوان عند محافظ مرسى مطروح فؤاد المهداوي ونزل المشير الى القاهرة استجابة لرغبة عبد الناصر بعد ان وضع له ان استقالته قد اهاجت عددا كبيرا من قادة القوات المسلحة المقربين من المشير وانهم اجتمعوا في القيادة وأصروا على عودته الى موقعه .

وكان مجلس الرئاسة قد اتخذ قرارا بعزل قائد القوات الجوية الفريق محمد صدقي محمود الذي سبق ان تقرر اخراجه عام ١٩٦١ نتيجة تأخره في ارسال امدادات لقوات اللاذقية التي ظلت تقاوم الانفصال حتى المغرب وعندما وصل الفوج الاول كانت المقاومة قد توقفت واعتقل الهابطون بالمظلات واعترض المشير على ذلك للمرة الثانية . . وبدا امام قادة القوات المسلحة بمظهر المدافع عنهم .

وحدث خلاف ايضا بين عبد الناصر وعامر حول عودة بعض قيادات الجيش في سوريا للعمل في مصر واعترض عبد الناصر على عودة اللواء انور القاضي رئيس اركان حرب الجيش السوري واللواء احمد زكي عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والادارة والعميد احمد علوي كاتم الاسرار والعقيد محمد استامبولي مدير المخابرات وبقي هؤلاء الضباط عاما كاملا بلا عمل .

كان هذا الموقف قد انتهى الى ان أدرك عامر انه يستمد سلطته من القوات المسلحة فوثق صلته بقادتها وظل يواصل العطاء لكل من يطلب يقر المنح ويقدم الخدمات واهلته طبيعته الشخصية لذلك حتى اكتسب حب المحيطين به . واصبح للطفل المدلل - حسب تعبير عبد الناصر لحسن ابراهيم - اظافر وانياب ولم يعد عبد الحكيم القديم .

وفي موضع آخر يقول أحمد حمروش «وليس هذا فقط بل ان المشير والمحيطين به من قادة القوات المسلحة كانوا يتصرفون احيانا وكأنهم وحدهم في الساحة لا يقيمون وزنا كبيرا للوزارة فكثير من التعيينات الكبرى في الاجهزة الادارية والتنفيذية كانت تتم بترشيح من عامر وكثير ممن مستهم تحقيقات الرقابة الادارية احتفظوا بمناصبهم لانهم كانوا مساندين بقوة المشير» .

وانتهى كلام أحمد حمروش في كتابه عن ثورة يوليو .

حتى بعد النكسة والالاف من افراد القوات المسلحة يدبحون في سيناء او يموتون عطشا او يقعون في الاسر لم يقبل المشير ان يتخلى عن منصب قيادة القوات المسلحة بل اعلن العصيان حينما رأى الرئيس عبد الناصر ان يكفي عامر بمنصب نائب رئيس الجمهورية فاعتصم في منزله بالجيزة .ومعه اعدائه من الضباط وحرسه الخاص الذي استدعاه من الصعيد خصيصا لتولي حراسته وارتكبت في تلك الفترة اعمال متعددة كانت محل تحقيق محكمة الثورة التي رأسها السيد حسين الشافعي وأصدر فيها احكامه .

ولا أريد ان أخوض في الموضوع اكثر من ذلك والا اكون قد تجاوزت الحدود التي رسمتها لنفسى عند معالجتى لهذا الموضوع . حاولت ان أرسم - بقدر الامكان - صورة العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية حتى نعيش اقرب ما يمكن للجو الذي تمت فيه أحداث النكسة .

ويبقى السؤال : كيف ظل المشير عامر سنة وراء اخرى قائدا للقوات المسلحة علما بأن هذا الوضع لم يعد في خدمة الصالح العام من قريب أو بعيد ؟

سؤال قد يجد له جوابا في يوم من الايام .

المسألة اذن اصعب من ان يتناولها حديث غابر او تصدر فيها احكاما عجولة اذ من يريد ان يقول كلمة صدق لوجه الله عليه ان

يدقق ويتأنى فان اطلاق الاحكام هكذا في سرعة لا يخدم الحقيقة بل يزيد من كثافة الظلال ويضاعف من علامات الحيرة وحينئذ تفوص الحقيقة في الاعماق ولا يكون من السهل العثور عليها بعد ذلك .

ولذلك قرأت - بشيء كبير من التحفظ - ما كتبه بعض رجال الصحافة اذ لمست ان شهوة السبق الصحفي غلبتهم فكتبوا اشياء كثيرة لا تمت الى الحقيقة بصلة . كان كل همهم ان يسودوا صفحات مجلة ببعض الصور وينهون كلامهم بحكم سريع قبل ان يعرفوا حقيقة ما يكتبون .

وايضا تسرع بعض العسكريين فيما نشروا وصرخوا ، ويلمس المرء لأول وهلة ان الكثيرين منهم يشعرون بعقدة الذنب ويريدون ان يدافعوا عن انفسهم او يبعدوا المسئولية التي تمسك بتلابيبهم . ولا اظن ان التاريخ يفرط في الحقيقة بمثل السهولة التي يتخيلونها .

اما هؤلاء الذين كتبوا للتشويه والتحطيم ليشفوا حقدا وغلا ملا نفوسهم فهؤلاء خير لهم ولنا ان نسقطهم من الحساب . كل هؤلاء سببوا من الاساءة اكثر من النفع الذي كان من المفروض ان يحققوه .

لذلك سأحاول ان اجيب عن بعض التساؤلات التي اثيرت بقدر ما لمستة بنفسى او قرأت عنه مع تحفظ واحد . . . هو انه من المناسب ان تظل بعض الحقائق في الظل نزولا على ما يقتضيه الصالح العام .

ثم اننى لا اود - ولو للحظة واحدة - ان اتخذ موقف المدافع عن عبد الناصر لاننى اعرف ان مجرد ابراز الحقيقة يضع الرجل في الوضع اللائق له في التاريخ . وفي الوقت نفسه فأننى لن اقدم على اتهام احد لاننى لست في موقف يسمح لى بذلك .

كل ما أرجو ان أوفق فيه ان أتمكن من إبراز الحقيقة او
جانب منها ازاء بعض التساؤلات الهامة بقدر ما يمكن لرجل محايد
ان يفعل وبقدر ما في استطاعة رجل كان في دائرة المسؤولية
لفترة ليست بالقصيرة ان يحقق .

٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها

هناك سؤال يدور على كل لسان وهو لماذا لم يستقص عن اسباب النكسة حتى الان ؟.. وترتفع الاصوات بين وقت وآخر تطالب بفتح ملف النكسة لتحديد مسئولية ما حدث . لان ما حدث كان اكبر من كل تصور او تخيل .

صحيح لقد تمت محاولات صحفية : البعض منها حاول في صدق ان يلقي بعض الاضواء والبعض منها اراد ان يستغل الموقف للتشويه والتحطيم ... وكانت بعض صحف بيروت سباقة في هذا المجال حينما نشرت عدة احاديث لعسكريين كانوا مسئولين وقت النكسة (١) وكانت اقوال بعضهم اقرب الى التنصل من

-
- ١ - حديث الفريق عبد الحسن مرتضى في مجلة اخر ساعة في العدد ٢٠٦٧ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٧٤ .
- حديث الفريق صلاح الحديدي الى مجلة الحوادث البيروتية العدد ٨٢٤ بتاريخ ٢٥-٨-١٩٧٢ .
- حديث الفريق صلاح الحديدي الى مجلة الحوادث البيروتية العدد ٨٢٦ =

المسئولية منها الى ذكر الحقيقة .
الا ان هذا لم يشف غليل اي متسائل ولم يجب على كل
علامات الاستفهام التي ما زالت قائمة .

وقد قام الفريق صلاح الحديدي (١) بمحاولة فردية ناجحة
بإصداره كتابه المتزن الذي أسماه «شاهد على حرب ٦٧» وأقول
هذا رغما عن تقييم الفريق عبد المحسن مرتجى (٢) لهذا الكتاب
حينما قال عنه في حديثه في آخر ساعة «بعض هذه الكتب هي
عملية فبركة . التي كتب ما حاربش . زي الكتاب بتاع صلاح
الحديدي . ما كانش بيحارب . كان مديرا لأكاديمية ناصر ثم لما
بدا الحشد عين قائدا للمنطقة المركزية لا يعلم شيئا عن القتال
وأسلوب الحشد إنما عرف شوية معلومات لأنه كان رئيس اللجنة
ورئيس المحكمة التي حاكمت الفريق صدقي محمود» .

ذلك لأن صلاح الحديدي انتقد مرتجى في كتابه في عدة
نقاط حساسة : انتقده بصفته قائدا للقوات البرية . ذلك المنصب
الذي انشئ خصيصا له وكيف كان يفتعل الاصطدام مع رئيس
هيئة أركان حرب القوات المسلحة في سبيل الظفیان على

= بتاريخ ٨-٩-١٩٧٢ .

حديث الفريق صدقي محمود الى مجلة الحوادث الاسبوعية العدد ٩٠٧

بتاريخ ٢٩-٢-١٩٧٤ .

حديث اللواء الدفيدي الى مجلة آخر ساعة العدد ٢٠٦٨ بتاريخ ١٢

يوليو ١٩٧٤ .

حديث اللواء صدقي موسى الغول الى مجلة الحوادث الاسبوعية العدد ٩٠٨

بتاريخ ٤-٤-١٩٧٤ .

١ - قائد المنطقة المركزية وقت النكسة .

٢ - قائد جبهة العمليات وقت النكسة .

اختصاصاته ، وانتقده حينما عين قائدا للجبهة بتصريحاته
الخطيرة المثيرة التي تناقلتها وسائل الاعلام المختلفة .. ، وانتقده
لانه لم يبلغ عن الهجوم الذي حصل على أم بسيس في أقصى
مواقعنا الدفاعية بالقرب من الحدود الشرقية الساعة السابعة
والنصف صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . ولو تم تقييم هذا الهجوم
تقييما سليما لامكن تفادي الكارثة .

والشيء الذي يستحق التعليق في حديث الفريق مرتجى هو
انه ما كان للفريق الحديدي ان يكتب عن هذا الموضوع لانه لم
يحارب علما بان الحقيقة تشير ان صلاح الحديدي وهو فسي
القاهرة لم يكن في وضع يختلف كثيرا عن مرتجى قائد الجبهة في
سيناء لان كليهما لم يحارب او يقاتل . هذا علاوة على ان الحديدي
نفسه ذكر ذلك في كتابه بكل امانة وحيدة ولم يدع الرجل انه
حارب او خطط كغيره ممن يدمون .

واذا حرمت الكتابة في الامور العسكرية الا على من حارب
او قاتل ما اصبحت لدينا هذه الثروة الهائلة من الكتابة العسكرية
التي كتبها رجال عظام أمثال كلاوزفيتز وليدل هارت ودي ساكس
وجوميني وميكيافيللي فالقتال شيء والكتابة في فن الحرب شيء
آخر . وهذا امر لا يحتاج الى كثير من المناقشة .

وخلاف هذه المحاولة على الصعيد الشخصي قيل ان الفريق
مرتجى كتب كتابا عن «الجيش المصري المفترى عليه» . لم تشأ
ظروف خاصة احاطت به ان يرى النور بعد .

ولكن اخطر ما كتبه الفريق مرتجى - في رأبي - مذكرة عن
«حالة واستعداد القوات المسلحة والامداد والتجهيز للعمليات
وسير المعركة وادارتها» .

والسبب في خطورتها يرجع الى عدة امور ..
فقد كتب التقرير بتكليف مني شخصا وقت ان كنت وزيرا
للحربية بعد النكسة وبموافقة الرئيس جمال عبد الناصر الذي

رأى ان يفرض على التقرير السرية الكاملة ورفع الفريق مرتجى
المذكرة الى الرئيس عن طريقي وهي بذلك مذكرة تختلف عن
الاحاديث الصحفية في انها تخاطب رئيس دولة ولا تخاطب الرأي
العالم .

وهي علاوة على ذلك كتبت دون ما غرض ولا يشوب ذلك الا
حرصه في كل سطر من السطور على ابعاد اي مسئولية عن
شخصه والتاكيد انه لم يمارس اي نوع من انواع القيادة طوال
حدوث الازمة . خلاف ذلك فانه حاول جاهدا ابراز بعض الحقائق
المجردة فالرجل قد أنهيت خدمته العسكرية ضمن آخرين وأظنه
لم يكن يعلم وقت كتابته للمذكرة - ولعله لا يعلم حتى الان - انني
ورشحته لتولي ارفع مناصب قيادة القوات المسلحة بعد النكسة
وأن الرئيس قد وافق على هذا الترشيح دون تردد . . الا ان
ظروفا ضاغطة حالت دون ان يصل الموضوع الى نتيجته المأمولة .
وابائنا لحسن النوايا اطلق مرتجى على مذكرته الاسم الكودي
«امانة» حتى تتماشى مع رغبة الرئيس جمال عبد الناصر التسي
نقلت له بتوخي منتهى الامانة فيما يكتب .

ثم انها رفعت للرئيس في اوائل اكتوبر ١٩٦٧ اي بعد فترة
قصيرة من حدوث النكسة تجعل الحقائق والتفاصيل بارزة دون
ان تحيطها الظلال . هذا علاوة على ان الرئيس قابله في منزله
في نوفمبر لمناقشته فيما كتب .

وللفريق مرتجى الحق في ان يكتب اذ انه كان قبل بدء
عمليات يونيو ١٩٦٧ يشغل منصب قائد القوات البرية الذي تطور
اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٧ - بعد التطورات السياسية المفاجئة
والتي أدت الى رفع استعداد القوات المسلحة الى حالة الاستعداد
الكامل للقتال وتنفيذ التعبئة وبدء حشد القوات في سيناء -
ليصبح قائدا للجبهة يعمل جنبا الى جنب مع المشير عبد الحكيم
عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة في مركز القيادة المتقدم

في سيناء .

يعني كان الرجل مسئولاً مسؤلية كاملة عن كافة القوات البرية في السلم ومسئولاً عن قيادتها وقت الحرب حينما عين قائدا للجهة يعمل من مركز القيادة الامامي . اقول هذا رغما عن اي افتراض يمكن ان يثار مما سنعرض له بمزيد من التفصيل في الفصول التالية .

ثم كتب الفريق صلاح محسن (١) تقريراً رفع الي وانا وزير للحربية تفاعى فيه عن ذكر الكثير من التفاصيل وقد طلب منه ان يستوفي ذلك ولا ادري ما تم بخصوص هذا التقرير . ثم دونت القيادة العامة للقوات المسلحة الاحداث في كتاب — ما زال محفوظاً حسب ظني حتى الان بوزارة الحربية — اثبت فيه بالتواريخ الدقيقة الاحداث التي تمت في تلك الفترة العصيبة ولو انها توقفت عند فترة بدء العمليات فلم يرد لذلك ذكر على الاطلاق على قدر علمي .

وقامت شعبة البحوث العسكرية بالقوات المسلحة بأعداد مذكرة عن «تحليل اسباب النكسة العسكرية» وان كان هذا البحث لا يرقى الى مرتبة المرجع الكامل الدقيق الا انه اعتمد على الوثائق والحقائق المؤكدة التي سمح بها الوقت ووفرتها الظروف . ثم كانت المحاكمات التي عقدت لمحاكمة بعض المسؤولين عن النكسة والتي لا بد وان يجد فيها المرء الكثير من الحقائق الغائبة .

ثم كانت محاكمات محكمة الثورة برئاسة السيد حسين الشافعي التي عقدت جلساتها ايضا عقب النكسة وهي تحوي حقائق اخرى تلقي أضواء ساطعة على بعض ما حدث .

١ - كان يعمل قائدا للمنطقة العسكرية الشرقية او قائدا للجيش الميداني .

قصدت من ذلك ان اقول ان محاولات جادة قد بدلت لمعرفة الحقيقة ولكنها كانت محاولات فردية لو انها جمعت وفحصت لنتج عنها صورة اكمل من صورتها وهي منفردة كما هي عليه الان .
واقصد ان اقول ايضا انه رغما عن كل هذه الجهود فما زالت بعض الاسئلة قائمة تحتاج الى جواب واجابات البعض الآخر اتضحت واصبحت من حق الجميع وما تبقى بعد ذلك من اجابات قد يظل ملكا للتاريخ الى الوقت الذي يشاء لها الله ان ترى فيه النور .

٢- هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟

قيل كلام كثير وخطر عن ان الدولة بما فيها القوات المسلحة حينما بدأت الازمة السياسية وادى ذلك الى تحريك الوحدات الى سيناء واتمام تعبئة القوات .. كانت تفعل كل ذلك كاستعراض للعضلات .

فكان تحريك هذه الآلاف العديدة من الافراد والمركبات اذن نوعا من انواع الضغط السياسي كما يقولون .
وقد وقع العسكريون تحت هذا الشعور حتى داهمهم القتال صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ومما يعزز شعورهم هذا تأكدتهم ان جميع المسئولين في الدولة على علم بان القوات المسلحة لم تكن جاهزة للقتال لدرجة ان اعضاء القيادة في مؤتمريهم بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٧ .. اعترضوا على ارسال اي قوات لشرم الشيخ منعا من اي احتكاك مع العدو .

الا ان واقع الاحداث يتعارض تماما مع هذه التصريحات الخطيرة .

فمنذ الايام الاولى للازمة كان الاحساس بنشوب القتال

موجودا سواء كان ذلك من واقع التوجيهات الصادرة في تلك
الايام او من واقع التحركات والتحضيرات التي تمت .
ففي يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ مثلاً عقد المشير عامر نائب القائد
الاعلى للقوات المسلحة مؤتمراً في قيادة القوات الجوية (١) حضره
قادة أفرع القوات المسلحة وكبار القادة وأعطى توجيهات بناء على
ما وصله من معلومات تؤكد وجود حشود كثيفة للقوات الاسرائيلية
على الحدود السورية وفي الوقت نفسه يواصل الاسرائيليون
تصريحاتهم المعادية ضد أي محاولات تخريب تحدث في اراضيهم
واحباط مشاريع نهر الاردن اذا اعتدت الدول العربية على نصيبها
من المياه طبقاً لمشروع جونسون وأنها ستدافع عن حرية الملاحة
لسفنها في البحر الاحمر . هذا علاوة على ان زيارات عسكرية
وسياسية لبعض القادة البريطانيين والامريكيين قد تمت لاسرائيل
والاردن والسعودية مما يوحي بأن هذا الحشد موجه ضد النظام
السوري . وعلى ذلك فاذا حدث هجوم على سوريا او احتلال جزء
من اراضيها او تدمير الطيران السوري فلا بد من تدخل القوات
المصرية تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك بين القاهرة ودمشق .
ثم أعطى المشير عامر توجيهاته بحشد قوات في مسرح سيناء
تكون قادرة على الدفاع بل على القيام بعمليات تعرضية (أي
هجومية) محدودة اذا لزم الامر .
وبناء على ذلك بدأت اجهزة القيادة في العمل .

اذن في يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كانت التوجيهات تقضي بحشد
القوات في سيناء لتنفيذ الخطة الدفاعية المعدة من قبل والتي كان
اسمها الكودي «قاهر» والقيام بعمليات تعرضية أي هجومية اذا

١ - كتاب (شاهد على حرب ٦٧) للفريق صلاح الحديدي وبعض ما نشر من
احاديث لقادة القوات المسلحة المصرية .

لزم الامر .

وعلى قدر علمي لم يحدث اعتراض من احد .

وهذه نقطة جوهرية للغاية اذ لو تم ذلك لكان بمثابة «فرملة» لاي اجراءات سياسية في الايام القليلة القادمة ولكان ذلك دون شك موضع اعتبار القيادة السياسية خاصة وان الاعتراض كان سيأتي من اكبر القادة العسكريين وضعت البلاد في ايديهم امانة الحفاظ على الوطن من اي عدوان .

المهم لم يحدث اعتراض وانصرف الجميع لتنفيذ توجيهات قيادتهم .

وابتدأت العجلة تدور

ولننتقل الان الى ما تم يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ .

في ذلك اليوم اتخذت عدة اجراءات هامة اخرى فعلى سبيل المثال لا الحصر : اصدر نائب القائد الاعلى في مؤتمر مقد فسي مكتب الفريق محمد صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي توجيهاته برفع درجة استعداد الدفاع الجوي الى اعلى درجات الاستعداد كما اصدر توجيهاته بالسيطرة على التحركات كما امر رئيس الاركان باعداد وتجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية . وفي نفس هذا اليوم بدأ مركز القيادة المتقدم في العمل وعيّن الفريق مرتجى قائدا للجهة .

وعلى قدر علمي لم يحدث اعتراض من احد .

ويلاحظ هنا ان رفع درجات الاستعداد قد تم قبل وقوع الكارثة بحوالي ثلاثة اسابيع فلم يكن ما تم يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ مفاجأة لاحد بل توقعته القيادة العسكرية وامرت برفع درجة الاستعداد الى اعلى درجة وبالرغم من ذلك حدث ما حدث !! ويلاحظ ايضا ان التوجيهات صدرت بالاعداد لسحب قوات الطوارئ الدولية وهذا قرار خطير له نتائج خطيرة وبالرغم من ذلك لم تحدث اي مناقشات او اعتراضات .

لم يذكر أحد من القادة شيئا عن عدم استعداد القسوات المسلحة او عن سوء تدريبها . بل سارع الجميع الى التنفيذ دون مناقشة او اعتراض . والكل يذكر كيف كان الجميع يبالغون - ان صدقا او كذبا - في مستوى الكفاءة القتالية للقوات في ذلك الوقت .

وفي يوم ١٦ مايو ١٩٦٧ اصدر نائب القائد الاعلى توجيهاته التي نصت على انه تقرر سحب قوة الطوارئ الدولية التي تعمل في اراضيها وجاءت بناء على طلبنا والتي تستغلها البلاد العربية المعارضة لنظامنا في معركتها السياسية المدعاه مدعية ان هذه القوات تحمي الجمهورية العربية المتحدة واضاف المشير عامر بان انسحاب القوات الدولية قد يكون مبررا لاحتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري خصوصا وقد بدا ظهور تحركات اسرائيلية في اتجاه حدودنا . وختم نائب القائد الاعلى توجيهاته بانه لا خوف على شرم الشيخ !! بل اصدر نائب القائد الاعلى توجيهاته التفصيلية الخاصة بالامعمال التعرضية التي قد تقوم بها قواتنا اذا بدأت اسرائيل بالعدوان .

وتنفيدا لتوجيهات القائد الاعلى ارسل الفريق محمد فوزي رئيس هيئة اركان حزب في نفس اليوم برقية الى الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ جاء فيها ..

« احيطكم علما بانني اصدرت اوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة بان تكون مستعدة لاي عمل ضد اسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيها اي عمل عدواني ضد اي دولة عربية وطبقا لهذه الاوامر فان قواتنا تحشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية وحرصا منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية فانني اطلب منك ان تصدر اوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور وقد اصدرت اوامري الى قائد المنطقة العسكرية الشرقية (وقد كان

وكتشد الفريق صلاح محسن) حول هذا الموضوع وطلبت ان يبلغني تنفيذ هذه الاوامر» .

وايضا لم يحدث - على قدر علمي - اي نقاش او اعتراض . وما حدث في ذلك اليوم يثير عدة نقاط هامة :

١ - ان القرار بسحب قوات الطوارئ الدولية لم يتم فجأة يوم ١٦ مايو ولكنه تم بعد توجيهات نائب القائد الاعلى يوم ١٥ مايو بتجهيز الطلب الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية واقول هنا لو ان الاعتراضات والانتقادات التي تتردد الان قيلت وكتشد اي في وقتها المناسب ربما لم تكن القرارات قد تابعت بالصورة التي تمت بها .

وهنا لي تحفظ اذ ليس بالضرورة ان تأخذ القيادة السياسية بهذه الاعتراضات والا اصبحت القيادة العسكرية هي القائدة وهذا ضد ما ينبغي ان يكون وامامنا مثل واضح على ما اقول ... فانه حينما اعترض الفريق محمد صادق وزير الحربية الاسبق على بدء القتال وعبور القناة واخذ يشترط شروطا تجعل من المستحيل بدء القتال متعللا بعدم كفاءة القوات وعدم توفر المعدات (١) لم يأخذ رئيس الجمهورية بمثل هذه الاعتراضات فعزل القيادة العسكرية كلها واحل محلها قيادة جديدة قامت بعملية العبور كما ارادت القيادة السياسية ولو فشلنا - لا قدر الله - في عملية العبور لقليل

١ - هذا حسب رواية موسى صبري في كتابه «وثائق حرب أكتوبر» اما محمد حسنين هيكل ليدكر في كتابه Road To October ان الاعتراض لم يكن على العبور ولكن الاعتراض كان على عدم موافقة وزير الحربية الاسبق على ان يكون القتال محدودا بل من الواجب اذا عبرت القناة ان يتم تحرير سيناء بعد ذلك اي كان يعترض على «التحريك» ويطلب «بالتحريك» .

ما قيل في مثل هذا القرار .

٢ - ان حملة الضغط النفسي على شعب الجمهورية العربية المتحدة وقتئذ لم تشترك فيها اسرائيل فحسب بل ساهمت فيها السعودية والاردن بقدر كبير . فبالرغم من ان اسباب تواجد قوات الطوارئ الدولية في الاماكن التي كانت موجودة بها معروفة الا ان «المعايرة» بوجودها والتركيز على ان الجمهورية العربية المتحدة تعيش في حمايتها ساعد على الهاب الموقف وأدخل المسائل القومية في نطاق الخلافات الشخصية .. ولذلك فان السعودية والاردن تتحملان مسؤولية تاريخية في دفع الامور الى الحد الذي وصلت اليه في ذلك الوقت .

٣ - ان نائب القائد الاعلى اصبح في يقينه في ذلك اليوم ان اسرائيل سوف تقوم بالعدوان وأرجع ذلك الى سحب قوات الطوارئ الدولية وليس الى منع الملاحة في الخليج اذ لم يكن هذا قد تم بعد .

٤ - وان تحركات اسرائيلية في اتجاه حدودنا الشرقية قد بدأت بالفعل منذ ذلك اليوم .

٥ - وان قرار سحب قوات الطوارئ والموافقة على ذلك دون اعتراض سوف يترتب عنه فراغ لا بد من ملئه بقواتنا فتحرك القوات المصرية الى ارض مصرية انسحبت منها قوات الطوارئ الدولية كان امرا طبيعيا لا يحتاج الى مؤتمر او نقاش ... الموضوع الذي كان يستحق النقاش هو مسألة سحب قوات الطوارئ الدولية وليس تحرك قوات مصرية الى منطقة حيوية في ارض مصرية فنقاش مثل هذه الموضوعات الخطرة لا بد وأن ينصب على الاصل وليس الفرع .

ولست أدري مدى صحة ما قيل عن ان قرار سحب قوات

الطوارئ الدولية هذا قد فتح المجال امام مناقشات عدة فسي
بعض دوائر القيادة العامة للقوات المسلحة لما يمكن ان يتسبب عنه
من ردود فعل حادة من جانب اسرائيل وقد أدت المناقشة الى
محاولة تأجيل تسليم طلب سحب قوات الطوارئ الى قائدها
الجنرال ريكي حتى يتضح الموقف ولكن حال دون ذلك ان الشخص
المكلف بتسليم هذا الطلب كان قد نفذ المهمة المكلف بها. ولذا أصبح
لا حيلة الا الاستمرار في تصعيد الموقف !!

لو صح ذلك ... ماذا اريد ان اقول ؟ ... ساكتني بأن
اقول انه امر يدهو الى الاسف والحسرة !!

فمصر الدول لا يصح ان يهبط الى هذا القدر من الاستهانة.
وخير لنا الا نسترسل اكثر من ذلك في التعليق ونعود الى
ما حدث في يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ حيث استمر تحريك وحشد
القوات في سيناء تبعا للتعليمات المحمومة المتغيرة التي كانت
تصدر طوال ساعات النهار والليل .

ولا بد لنا هنا من وقفة ... أبدأها بالاعتذار عن الاستطراد
الا ان عذري في ذلك هو رغبتني في اعطاء صورة مجسمة بقدر
الامكان مما كان يحدث في تلك الايام الحاسمة حتى يعيش
القارئ في الجو الذي كان سائدا في ذلك الوقت .

فتقييم اي قرار لا يتم بطريقة سليمة الا بالوقوف على
الظروف التي اتخذ فيها اما الطريقة التي استحدثها كتابنا في
تقييم عظام الامور وخطر الاعمال في سطور سطحية قليلة
يصدرون بعدها احكاما قاطعة ... اقول ان هذه الطريقة لا تتعدى
كونها «دخان في الهواء» .

وفي هذه الوقفة تقفز امامنا عدة تساؤلات ..

كيف يتأتى بعد كل الترتيبات التي اتخذت من يوم ١٤ مايو

- ١٩٦٧ - وهو وقت بداية الازمة - حتى يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ان
يذكر بعض القادة انهم لم يكونوا يتوقعون اي قتال ؟

وكيف يتسنى لمؤتمر ١٧ مايو - كما ورد في حديث الفريق مرتجي الى «آخر ساعة» - ان يعارض تحرك القوات المصرية لاحتلال قطعة حيوية من ارض الوطن العزيز انسحبت منها قوات الطوارئ الدولية ؟ ألم يكن أجدى مناقشة قرار سحب قوات الطوارئ فهذا هو لب الموضوع ؟ هل تم الحوار (الديالوج) الى نهايته بعد ان استمع القادة الى هذا القرار ؟ وما هي النتائج التي توصلوا اليها في نهاية الحوار ؟ ان كانوا وصلوا الى قرار بضرورة ايقاف طلب سحب القوات الدولية وان ذلك لم ينفذ لان الطلب كان قد سلم فعلا فتكون المصيبة اعظم كما يقولون .

وسؤال آخر يقفز امامنا في هذه الوقفة ... كيف يتأتى لنا ان نذكر الان ان القوات المسلحة لم تكن مستعدة للقتال ؟ الا يتعارض ذلك مع عدم اكتفاء الاوامر الصادرة وقتئذ بتنفيذ الخطة الدفاعية المصدق عليها بل صدرت التوجيهات بالقيام بأعمال تعرضية داخل اراضي اسرائيل ؟ ألم يسارع الجميع في اعداد الخطط بتفاصيلها وتم عرضها للتصديق عليها في ايام قليلة دون اعتراض ؟

بل نجد ان ذلك يتعارض كلية مع ما اكده السيد شمس يدوران وزير الحربية وقتئذ في مجلس الوزراء وعلى مسمع من كل اعضاء المجلس في رده على سؤال موجه من احد الزملاء عن الموقف اذا تدخلت الولايات المتحدة الامريكية بأن القوات المسلحة كفيلة بمواجهة الموقف ؟ ولم يكتف بذلك بل اتبع رده بضحكة لا زلت اسمع رنينها في اذني واخال ان كل الزملاء ما زالوا يلحرون .

وبهذه المناسبة مسئولية من عدم اعداد القوات المسلحة للقتال ؟ مسئولية من تدريبها ورفع كفاءتها القتالية ؟ مسئولية من تدريب الافراد على استخدام اسلحة بملايين الجنيهات صرفت من اموال الشعب وبدل فيها تضحيات وتضحيات ؟ مسئولية من

عجز الجندي عن استخدام السلاح الذي في يده مهما كانت نوعية هذا السلاح ؟ مسئولية من عجز الضباط الاصاغر - وهم براء مما حدث - عن مواجهة موقف لا ناقة لهم فيه ولا جمل ؟ هل القيادة السياسية ايضا كانت مسئولة عن العجز في تدريب القوات المسلحة ورفع كفاءتها القتالية ؟ هذا جائز اذا استمر الحال على قلب الحقائق وتشويه التاريخ . ولنا عودة الى موضوعي التدريب والكفاءة القتالية في الفصول التالية .

من ذلك نرى انه حتى في الايام الاولى بعد تصعيد الازمة كان هناك يقين بحدوث القتال .

ويمكن ان يتساءل البعض : ربما هذا الموقف بعد الايام الاولى من الازمة مما استوجب حالة كاملة من الاسترخاء يبرر المفاجأة المدمرة التي قضت على قواتنا في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ . والوقائع كلها تشير الى خلاف ذلك .

ففي المؤتمرات التي حدثت بعد ذلك كان الموقف يشير الى تصعيد خطير وايمان القيادة السياسية بأن صداما مسلحا اصبح هو الحل الوحيد للازمة السياسية . ففي مؤتمر يوم ٢٥-٥-١٩٦٧ تأكد ذلك دون موارد بل نقوش موضوع الضربة الاولى والضربة الثانية . اي اتخذ فيه قرار عدم قيامنا بالضربة الاولى . وفني يوم ٢-٦-١٩٦٧ حدد الرئيس عبد الناصر تقديراته في الآتي :

- ١ - ان اسرائيل سوف تبدأ عملياتها خلال يومين او ثلاثة . بل حدد سيادته يوم ٥-٦-١٩٦٧ موعدا لبدء الهجوم الاسرائيلي .
- ٢ - ان اسرائيل سوف تبدأ عدوانها بالضربة الجوية .
- ٣ - ان اسرائيل تعتمد على المفاجأة والمرونة وان معركتها قصيرة .

ويعلق الفريق صلاح الحديدي في كتابه «شاهد على جرب ٦٧» على هذا المؤتمر بقوله «لا شك ان هذا المؤتمر قد رسم الطريق امام العسكريين ليسلكوه ولكنه كان طريقا تملؤه الاشياء

والمخاطر كما كان الرئيس عبد الناصر صائبا في توقعاته للاحداث كما لو كان يقرأ المستقبل من كتاب مفتوح . وكان من الطبيعي ان تتخذ عدة قرارات عسكرية في أعقاب هذا المؤتمر تنفيذا للوضع السياسي الاخير وكان ضمن هذه القرارات ضرورة اخلاء المطارات الامامية في سيناء من الطائرات حتى لا تكون لقعة سائغة لطائرات العدو عند قيامها بالضربة الاولى وحتى هذا القرار المنطقي لم يكتب له التنفيذ . بل ان الصورة الواضحة التي وضعها الرئيس الراحل من توقعاته لم تخرج من جدران القاعة التي عرضت فيها . فقائد الجبهة فوجيء بهجوم العدو يوم ٥ يونيو وقيادة العمليات في الاردن التي كان يمثلها ضابط مصري كبير نيابة عن رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة المصري لم يحط علما بتصورات الرئيس للاحداث المتوقعة بل ان رجال القوات الجوية والدفاع الجوي لم يبلغهم ان قواتهم ستكون هدفا للعدو بعد يومين او ثلاثة حيث ان قائد القوات الجوية ومعاونوه الذين حضروا هذا الاجتماع التاريخي وجدوا من الانسب لاسباب تطلوا بها الا يعلنوا هذه التوقعات على قواتهم المقاتلة بل لم يخطر بها رئيس اركان حرب القوات الجوية الذي لم يكن موجودا في الاجتماع .

ثم يقول الفريق صلاح الحديدي «سيحكم التاريخ في يوم من الايام - على ضوء ما دار في هذا المؤتمر - على ابناء هذا الجيل من العسكريين وسيعتبر هذا الاجتماع مرجعا هاما يستند عليه عند اصدار احكامه . ولا شك ان المؤرخ المنصف الدقيق سيصدر حكمه مراعي الظروف السائدة كلها وستكون التفاصيل التي ظهرت امام المحكمة العسكرية العليا التي تولت فيما بعد محاكمة المتهمين من رجال القوات الجوية عن نكسة الطيران ومسئوليته عن الهزيمة بمثابة الضوء الكاشف لتلك الظروف التي يقف خلفها كبار المسئولين» .

اذن فان الاسترسال في ذكر ان قادة القوات المسلحة لم

يكونوا يظنون ان الحرب قائمة هو استرسال فيه مكابرة غير مستسافة وسير ضد التيار ومخالفة للواقع .

وكيف يتأتى هذا القول في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تتخذ من الاجراءات ما هو كليل بمواجهة العدوان المحتمل فكان مجلس الوزراء يجتمع اجتماعات متتالية لبحث الخطط المختلفة الخاصة بالموضوعات الآتية :

١ - خطة الدفاع المدني .

٢ - خطط التهجير .

٣ - خطط الخدمات الطبية .

٤ - التموين .

وارى من واجبي سرد بعض التفصيلات التي أنقلها من بعض الوريقات المتناثرة التي تبقت لي - عن الترتيبات التي كانت تتخذ في القطاع المدني معطيا مثلا بما تقرر في المؤتمر المشترك بين الوزراء والمحافظين يوم ٢٩-٥-١٩٦٧ .

١ - من ناحية الدفاع المدني :

١ - اعطيت اسبقية للمناطق الآتية : القاهرة - السويس - الاسكندرية - بور سعيد - كفر الدوار - المحلة الكبرى .

ب - تم اخلاء كافة التكدسات الموجودة في ميناء الاسكندرية خاصة المواد القابلة للاشتعال . . وقد تم اخلاء كميات ضخمة من الاخشاب على سبيل المثال الى مناطق متفرقة من الجمهورية .

ج - ووفق على خطة الدفاع المدني التي وضعتها وزارة الداخلية من قبل .

د - اعيد بحث خطط التهجير بما فيها خطط النقل والتموين بالنسبة للاحداث المتوقعة .

٢ - تأمين الخدمات الطبية :

- ١ - أخلي جزء من الاسرة بالمستشفيات بإخلاء المرضى الموجودين تدريجيا .
- ب - كتبت فصائل الدم في البطاقات الشخصية وفتح التطوع لنقل الدم على نطاق واسع .
- ج - استكملت مخازن المحافظات من الادوية .
- د - قامت لجان التدريب في المحافظات بتدريب المواطنين على الاسعاف السريع في فرق مدتها اسبوع .

٣ - ومن ناحية المشاكل المتوقعة للنقل :

- ١ - كان التوقع ان نقل الركاب هو الذي سيتأثر تأثيرا واضحا عند بدء العمليات . أما نقل البضائع فان الامكانيات المتيسرة كافية ووجه الموقف الاول بتخفيض الخدمة المدنية وعمل سيطرة كاملة على التحركات .
- ب - أمكن توفير عربات سكة حديد كخزانات للوقود كما أمكن توفير بعض الوحدات المائية أيضا لمثل هذا الغرض .

٤ - من ناحية التموين :

بحث الموقف من ناحية المواد التموينية الرئيسية مثل القمح والدقيق والذرة والبقول ، والعدس والسمسم والفاصوليا واللحوم المجمدة والشاي والزيت وأعطى موضوع البترول أسبقية خاصة .

ومن الطبيعي فان السرية توجب عدم الخوض في تفصيلات القرارات التي اتخذت الا انني اردت ان أوضح ان الحكومة

لم تدخر وسعا في سبيل اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الموقف وكان لجهودها المشكورة اثرها في ان الشعب عقب وقوع النكسة لم تثقل عليه الاختناقات المعتادة في مثل هذه الظروف .

اذن كان الشعور العام ان صداما مسلحا كان في الطريق . بل انني انقل من مذكراتي الخاصة مذكرة كنت اعدتها لرفعها للرئيس عبد الناصر توضح الى اي حد كنا ونحن بعيدا عن القوات المسلحة نتوقع القتال ونعتبر ان ذلك من المسلمات . الا ان ظروف العدوان سبقتني وحالت بيني وبين تقديمها .

مذكرة مرفوعة للسيد رئيس الجمهورية عن الاستراتيجية الاسرائيلية في اي حرب متوقعة

- ١ - تبني الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في مسرح عمليات الدول العربية على الاسس الآتية :
 - أ - حرب خاطفة تحرز فيها نصرا عسكريا سريعا يمكنها من فرض اغراضها السياسية .
 - ب - مفاجأة كاملة للقوات المعادية .
 - ج - الحرب في جهة واحدة .
 - د - نقل المعركة خارج اراضيها .
 - ٢ - واذا كانت سياستنا الماهرة قد تمكنت في حركة سريعة ان تحرز المبادأة في الايام الاخيرة فان هذه المبادأة من الناحية العسكرية تركت في يد العدو اذ تركنا له الحرية الكاملة في توجيه الضربة الاولى الامر الذي املته علينا الظروف السياسية الدولية .
- وان كان هذا اصبح امرا حتميا الان فان المشكلة الضخمة

التي يجب التفكير فيها هي : كيف نسترد المبادأة العسكرية في أقصر وقت بعد ابتداء القتال .

٣ - وقد خلق تحركنا السياسي بدوره مشكلة كبرى امام اسرائيل اذ اصبحت حدودها مهددة من كافة الاتجاهات بالجيوش العربية الامر الذي يجبرها على تشتيت قواتها في جبهات متعددة .

ولكن يجب ان نضع في اعتبارنا ان الجبهة المصرية تعتبر من وجهة نظر العدو هي الجبهة الرئيسية وبالتالي فان الجبهة السورية والجبهة الاردنية ستظلان في تقديره جبهات ثانوية .

وفي الحروب العالية التي عادة ما تمتد فتراتهما فان الغرض دائما يكون اخراج الجيوش الثانوية من المعركة اولا مع الاستمرار في اضعاف القوة الرئيسية تمهيدا لتحطيمها . ولكن في مسرح عملياتنا فان ذلك سيختلف حتما فان اخراج القوة الرئيسية من المعركة اولا مع تفتيت الجبهات الاخرى سوف يكون الاساس الذي تبني عليه استراتيجية العدو اذ ان التركيز على القوة الرئيسية لتحطيمها في اقل وقت ممكن سيجعل بالتالي امر التغلب على الجبهات الثانوية في وقت لاحق مضمون النجاح وعامل الوقت هو الحاسم في اتخاذ هذا القرار .

وعلى ذلك فاننا نتصور ان العدو لن يسحب الكثير من تجمعاته التي لا بد وأن يواجه بها الجبهة الرئيسية وسوف يلجأ الى الآتي :

أ - تخصيص بعض القوات الصغيرة والتي تعتمد اساسا على المشاة للقيام باغراض هجومية من الناحية التكتيكية ولكنها ذات غرض دفاعي من الناحية الاستراتيجية . . . لتثبيت الجبهتين السورية والاردنية وهذا في حد ذاته

امتصاص لبعض قوات العدو البسيطة لانه لن يسحب قوات كبيرة من الجبهة الرئيسية .
 واحب ان اؤكد ان العدو لن يسحب قوات مدرعة رئيسية من الجنوب في وقت مبكر الا اذا اتخذنا بعض الاجراءات التي تجبره على ذلك وذلك تطبيقا لمبدأ الحشد الكثيف امام مجهوده الرئيسي في الجبهة الجنوبية .

ب - ونظرا لضعف الطيران السوري والاردني فان العدو سيخصص مجهودا جويا مناسباً في هذا الاتجاه . ولو تم ذلك لكان كسبا كبيرا لجبهتنا في الجنوب اذ سيمتص هذا الاجراء جزءاً من المجهود الجوي للعدو كان سيستخدمه في تقوية ضربته الجوية التي سيجعلها ضدينا عند بدء العمليات .
 ولو تمكنا ايضا من اتخاذ اجراءات حاسمة على الجبهتين السورية والاردنية لاجبار العدو على سحب بعض مدرعاته من الجنوب كذا سحب مجهود جوي اكبر لكان ذلك عملاً يستحق كل جهد لتنفيذه .

وعلى ذلك فانه ان كان العدو يبني استراتيجيته على اساس هجومي من الناحية التكتيكية ودفاعي من الناحية الاستراتيجية في الجبهتين السورية والاردنية فان سياستنا يجب ان تبنى على ذلك ايضا مع تصعيد الهجمات التكتيكية وتعميق اغراضها داخل اراضي العدو لان اتخاذ سياسة دفاعية محضة سيؤثر تأثيراً خطيراً على مسرح العمليات في جبهتنا .

وافضل توقيت لاستخدام القوات الاردنية والسورية لا بد وأن يكون بفواصل زمنية بعد بدء المعركة فسي الجبهة الجنوبية بمعنى انه لا يشترط ان تبدأ سوريا

والاردن عملياتهما بمجرد بدئها في الجنوب اذ ان دخول الجبهتين بعنف في فترات متقاربة بعد بدء القتال سوف يجبر العدو على اعادة النظر في جشده في اشد الاوقات حروجة واثناء قيامه بعمليات فعلية وتحت ظروف المعركة .

٤ - اما في الجبهة الجنوبية فاننا نتصور ان الغرض الاساسي للعدوان لن يكون احتلال الارض في المراحل الاولى للعمليات بل سوف يكون غرضه تحطيم قواتنا العسكرية او وضعها في موقف يهيء له فرض شروطه السياسية .

٥ - وان كان لن يتسنى للعدو تحقيق المفاجأة الكاملة على المستوى الذي حققه عام ١٩٥٦ الا انه لن يعدم وسيلة لتحقيق المفاجأة في اي عمليات مقبلة ويجب ان نفكر ليل نهار في محاولته لتحقيق مبدأ المفاجأة وبذلك يتسنى لنا التقليل من تأثيرها وفي يد العدو عدة اوراق يمكنه بها تحقيق المفاجأة .

أ - فطلما اصبح له الحرية في توجيه الضربة الاولى فقد اصبح بالتالي له الحرية في تحديد الوقت الذي سيبدأ فيه المعركة والمكان المناسب تبعاً لخطته الموضوعية .

ب - وان كانت المفاجأة الكاملة غير متيسرة كما حدث في الماضي (لان الانسان لم يكن يتصور ما حدث) فانه سوف يلجأ الى الخداع لتعويض النقص في المفاجأة كأن يوجه ضربات الى اغراض هامة من الناحية السياسية في محاولة ليجذب بها قواتنا او جزء منها وتحويلنا عن غرضه الرئيسي وهو تدمير قواتنا العسكرية . فان هجوماً يوجه الى قطاع غزة مثلاً او الى شرم الشيخ اكثر احتمالاً يطمع من ورائه تحقيق ذلك ومما يثبت هذا الاتجاه محاولاته القيام بتجارب انزال في ايلات

وحشد بعض القوات ذات القوة الهجومية امام غزة .
ج - والورقة الرابعة في يده حقيقة هي قوة الضربة الاولى
من سلاحه الجوي الذي يطمح ان يحقق بها اخلال
توازني لفترة معقولة حتى يحصل على التفوق الجوي
وفي رأيي فان النصف ساعة الاولى من المعركة تعتبر
حيوية في تقرير مصيرها اذ انه سيلجأ الى توجيه اقوى
ضربة يمكنه حشدها من قواته الجوية وعلينا ان نفكر
دواما في كيفية تقليل اثر هذه الضربة خاصة على
مطاراتنا الامامية .

ويجب ان نضع في اذهاننا ان المعركة الجوية هي
الجزء الفاصل من معركتنا مع العدو لذلك فيجب الا
تجذب قواتنا الجوية اي غرض براق في المراحل الاولى
للمعركة فلا يجوز ان يجذبها ضرب حيفا او تل ابيب او
ديبونة بل يجب ان نلقي كل رطل من قنابلنا على مطاراته
حتى لو ادى الامر الى التنازل الوقتي عن بعض الارض
التي يكسبها فان تعرية العدو من غطاءه الجوي في
المراحل الاولى سيجعل قواته الاخرى في المراحل التالية
تحت رحمتنا .

د - ومما يحقق له المفاجأة استمرار قواتنا في مراكزها
طوال الايام السابقة لانه قد حدد مواقعها على الخرائط
وان قيل ان هذه القوات موضوعة على محاور تجعله
في شك من المكان الذي ستوجه اليه بعد ذلك فان هذا
حقيقي الى حد ما ولكن سوف تكون النتائج اكبر لو
اننا غيرنا مواقع قواتنا تغييرا جوهريا وباستمرار .
(ولم تتم المذكرة لان العمليات كانت قد بدأت فعلا) .
من ذلك نرى ان الشعور العام لدى المسؤولين كان حتمية
قيام الحرب ولذلك فان القول بان تحرك مثل هذه القوات الضخمة

كان على سبيل الدعاية امر لا يستقيم مع الواقع .
ثم حتى لو فرض ذلك ألم تكن سلامة القوات وتوفير الامن
لها تحتمل اتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات طالما غادرت ثكناتها
الى مواقع القتال ؟ ولو تم ذلك ما وصلت الامور الى المدى الذي
وصلت اليه .

٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟

كان المركز الرئيسي للقيادة بأقسامها المختلفة في القاهرة وكان يقوده نائب القائد الاعلى وهو المشير عبد الحكيم عامر يعاونه عديد من الضباط يمثلون الاسلحة المختلفة والفروع المتعددة لهيئة الاركان .

ثم كان هناك المركز الامامي للقيادة والذي كان عليه ان يفتح ايدانا بالعمل عند توقع العمليات الفعلية . هذا المركز الامامي كان موجودا بسيما في مواقع اعدت من قبل . وكان من المفروض ان يتحرك اليه المشير عامر ليقود معركته من هناك عند بدء العمليات . وقد اعطيت التعليمات بفتح المركز الامامي للقيادة اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٧ وعين الفريق عبد المحسن مرتجى قائدا للجبهة ليعمل من المركز الامامي هذا حتى وصول المشير في الوقت الذي يحدده .

ثم كان هناك قيادة المنطقة العسكرية الشرقية وموقعها في القناة وهي التي تقود الجيش الميداني وكان يتولاها الفريق صلاح محسن وكان اتصالها الاعلى مع القيادة الرئيسية والمركز الامامي ثم لها اتصالاتها مع وحداتها الفرعية .

والقيادة التي ثار حولها لفظ كثير هي قيادة الجبهة اذ يقول الفريق مرتجى «ان لفظ الجبهة يوحي خلاف الواقع ويتعارض مع الاختصاصات الفعلية لمركز القيادة المتقدم لنائب القائد الاعلى الذي كان عليه ان يتواجد فيه عند بدء العمليات وهو يرى علاوة على ذلك انه لم يكن هناك داعيا لمثل هذا المنصب طالما كان الفريق صلاح محسن يتولى قيادة المنطقة العسكرية الشرقية» (١) .
هذا هو تصريح الفريق مرتجى عن القيادة التي كان يشغلها .

ولكن الاختصاصات الرسمية التي حددت لقائد الجبهة كانت كالآتي :

١ - قائد الجبهة هو المسئول عن مركز القيادة المتقدم يقوم بالتصديق على قرارات قائد المنطقة العسكرية الشرقية في اطار الخطة المصدق عليها من نائب القائد الاعلى وذلك في الفترة التي لا يتواجد فيها نائب القائد الاعلى في المركز المتقدم .

٢ - لا يقوم المركز المتقدم بادخال تعديلات جوهرية على خطط العمليات المصدق عليها (اي تعديلات رئيسية) الا بعد الرجوع لمركز القيادة الرئيسي السلي يتولى التخطيط لهذه الموضوعات .

على اي حال اصبح الوضع يثير الدهشة ويدعو الى الاستغراب فهناك المركز الرئيسي بالقاهرة بقيادة المشير يتولى الاشراف على العمليات الفعلية وهناك المركز المتقدم الذي يديره الفريق مرتجى بعيدا في الامام في سيناء والذي يذكر الفريق مرتجى انه لم يفعل شيئا لا قبل العمليات ولا بعدها وهناك قيادة

المنطقة العسكرية الشرقية بقيادة الفريق صلاح محسن على الضفة الغربية لقناة السويس حائرة بين الاثنين .

حتى الوضع الجغرافي للقيادات أصبح مثيرا للدهشة والاستغراب فاصبح مركز القيادة المتقدم الذي كان من المفروض ان يقود منه المشير معركته متقدما عن مركز القيادة الشرقية وهي قيادة «تابعة» وهذا وضع لا يستقيم في نظام القيادات الثابتة والمحفور لها تحت الارض كما كان الحال عندنا في ذلك الوقت وهو نظام عليه مآخذ كثيرة ليس المجال مناسباً للتعرض له .

كان هذا هو الوضع قبل بدء العمليات ورغمما هما به من غرابة يتحدث عنها الجميع الآن .. الا ان احدا لم يعترض .

ولننظر الان الى اوضاع هذه القيادات وقت ان ضرب العدو ضربته الجوية صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

كان نصف مركز القيادة الرئيسي طائرا في الجو في طائرة خاصة متجهة الى مطار بير تمادة لعقد مؤتمر تنسيق في المركز الامامي دعي اليه من قبل . وكان اهم الشخصيات في الطائرة :

المشير عبد الحكيم عامر : نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة .

الفريق محمد صدقي محمود : قائد القوات الجوية وقائد

الدفاع الجوي .

الفريق انور القاضي : رئيس هيئة العمليات .

وشاهد الجميع طائرات العدو وهي تدمر المطارات من تحتهم وهم في الجو . ورجعت بهم الطائرة ولم تجد امامها الا مطار القاهرة الدولي لتهبط فيه . واستقل المشير وبعض ضباطه سيارة تاكسي قديمة - كانت موجودة بالصدفة - وامروا سائقها المبحور ان يتجه بهم الى القيادة العامة للقوات المسلحة ... وامتثل الرجل للامر وهو يرتجف .

ووصلوا بعد ان كان العدو قد انتهى من ضربته القاضية !!!

اما افراد الجزء المتبقي من القيادة الرئيسية هنا في القاهرة

فكانوا في طريقهم الى منازلهم - في الاغلب لتناول طعام الافطار - بعد ان ودعوا طائرة المشير وهي ذاهبة الى سيناء وبعد ان استمعوا الى الاصوات المكتومة للقنابل المعادية وهي تلك طائراتنا على الارض اخذوا بدورهم يلهثون وهم في طريقهم الى مكاتبهم . واظنهم وصلوا بعد ان كان العدو قد انتهى من ضربته الخاطفة ... !!!

هذا ما حدث لمركز القيادة الرئيسي الذي كان المفروض ان يدير المعركة وقت بدئها .

فماذا حدث في سيناء ؟ كان أفراد المركز الامامي للقيادة برئاسة الفريق مرتجى في مطار بيرتمادا ليستقبلوا المشير بدورهم وشاهدوا وهم وقوف طائرات العدو وهي قادمة في اطمئنان حتى حسبوها طائراتنا التي تحرس طائرة المشير التي ينتظرونها ... حتى ضباط القوات الجوية لم يميزوا انها طائرات معادية الا حينما بذات القنابل تتساقط على المطار لتدمر كل ما فيه ... !!!

وبدورهم اخذوا يلهثون ليعود كل الى مكانه ... البعض كان عليه ان يذهب بعيدا الى غزة او رفح او العريش واشك ان هؤلاء وصلوا الا بعد ان غابت شمس ذلك اليوم الاسود .

وباقى افراد قيادات الوحدات كانت في المركز الامامي في الامام في انتظار المؤتمر الذي سيعقد وحينما حدث العدوان اخذوا بدورهم يلهثون للعودة الى وحداتهم .

وكان افراد قيادة المنطقة العسكرية الشرقية بقيادة الفريق صلاح محسن ايضا في مطار بيرتمادا وقت الضربة واخذوا يرجعون في سرعة الى الغرب حيث توجد مراكز قياداتهم ...

كان هذا هو ما حدث في الساعة الثامنة والدقيقة الاربعين من صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ حينما ضرب العدو ضربته القاضية . ويعلق اللواء عبد الحميد الدغدي قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي في سيناء وقت العمليات على ذلك فيقول فيسبي

حديثه في «آخر ساعة» (١) «لقد كان القادة في انتظار المشير وكان كل القادة اما في المطار او في الطريق الى المطار . وانا اتسب الانهيار السريع في الجبهة في الساعات الاولى الى وجود كل القادة في مطار بيرتمادا وهو مكان بعيد عن مراكز القيادة والسيطرة لادارة العمليات وقد ضرب هذا المطار قبل اي مطار آخر وبتركيز شديد مما يؤكد علم اليهود بمن فيه» . ويقول في تعليق آخر حينما امرته قيادة الجيش بنسف مركز العمليات ، رفض ذلك «وردت ردا عنيفا جدا على قيادة الجيش وقلت لهم عاوزينسي أهرب زي ما انتم هريتم وهذه الاشارة مسجلة ولم ادمر مركز القيادة ولم انسحب» .

هذا هو تعليق اللواء عبد الحميد الدفيعي قائد القوات الجوية وقائد الدفاع الجوي في سيناء .

اما انا فأرجو ان تعفوني من اي تعليق .

وبدأت القيادة تعمل ولست أدري الوقت الذي استفرقته حتى تم ذلك من بدء القتال ولكن لا بد ان توافقوني على انه كان وقتنا ثمينا للغاية تقرر فيه مصير القتال .

ولنرى سويا كيف كانت تعمل هذه القيادة اثناء العمليات من واقع ما نشرت الصحف والمجلات ايضا .

في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم ٦-٦-١٩٦٧ . اي بعد بداية القتال بيوم واحد اتصل المشير عبد الحكيم عامر من القاهرة بالفريق عبد المحسن مرتجى قائد الجبهة في المركز الامامي بسيناء يستوضحه الموقف فاجابه الفريق مرتجى بأن الموقف لا

١ - رفض اللواء الدفيعي ان يترك قيادته لاستقبال المشير رغما من التنبيه عليه اكثر من مرة ورغمما عن اتصال قائد القوات الجوية به وبقي في مركز قيادته . وهو تصرف حميد من شخص مسئول .

بأس به (١) واقترح عليه ان تنسحب القوات من خطوطها الامامية الى خط الدفاع الثاني (٢) ليصبح هذا الخط هو النطاق الامامي او الاول الذي تدافع عنه قواتنا حتى آخر طلقة وآخر رجل وستعمل الفرقة الرابعة المدرعة (٣) كاحتياط .

ووافق المشير عامر على الاقتراح (٤) .

وبناء على ذلك اتصل الفريق مرتجى قائد الجبهة بالفريق صلاح محسن قائد المنطقة العسكرية الشرقية او قائد الجيش الميداني واخبره بموافقة المشير على الاقتراح سالف الذكر فايد قائد المنطقة القرار ورحب به .

الا انه في حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر نفس اليوم اتصل قائد المنطقة بقائد الجبهة اي بالفريق مرتجى ليخبره ان المشير عامر اصدر تعليماته بأن تتحرك الفرقة الرابعة المدرعة من مواقعها الى ناحية الشرق لتفك الحصار عن القسيمة !!

ويلقى الفريق مرتجى على هذا القرار - وهو محق تماما في تعليقه - بأنه خطير جدا ويعطل ذلك بالآتي :

١ - «لان قوة الاندفاع لهجوم العدو لم توقف بعد وانا لم ارض أن استخدم الاحتياطي بتناهي الا اذا كنت وقفت او عطلت او ابطلت الاندفاع بتنازع العدو» .

١ - لم تكن اغلب القوات قد اشتبكت بالعدو بعد وكان الموقف على كافة الجوانب جيدا تماما هذا بعض الاختراقات هنا وهناك والتي كان من الممكن القيام بعدها بهجمات مضادة لاستعادة الموقف .

٢ - كان هناك خط دفاعي اخر في الخطة «قاهر» بين خط الدفاع الاول وخط المضائق وهذا هو الخط الذي وافق المشير على الانسحاب اليه .

٣ - كان يقود هذه الفرقة اللواء محمد عوض الفول .

٤ - هذا من واقع حديث الفريق مرتجى في مجلة آخر ساعة .

٢ - «ولغاية دلوقت لم يكن ظهر اتجاه مجهوده الرئيسي وبعدين الفرقة المدرعة دي هي الشيء الوحيد اللي في أيسدي خصوصا الفرقة اللي قالوا انهم سيشكلوها في مصر كانت كلها كلام وهمي يعني ما بين القناة ومصر ما كانش فيه حاجة فكل ده خلى الواحد يشعر ان ده عملية خطيرة جدا» .
ويستطرد الفريق مرتجى فيقول انه حتى لا يكون معترضا على الاوامر قام بتوجيه قائد الفرقة الرابعة المدرعة بدراسة الموقف حتى يقوم بالاتصال بالمشير فلم يتمكن . الا ان المشير رجع فالغى العملية .

ودون ما شك فان هذا الاجراء اجراء سليم للغاية في مواجهة هذا التذبذب الخطير في اصدار القرارات لانه لا يعقل بتاتا انه في الساعة الحادية عشر والنصف يوافق المشير على ان يصبح الخط الثاني هو النطاق الاول واحتياطيه هو الفرقة الرابعة المدرعة ثم بعد اربعة ساعات فقط من هذا الامر يصدر قراره الخطير بتحريك الفرقة الرابعة المدرعة لفك حصار القسيمة !! واحب ان أوضح هنا ان الفرقة الرابعة المدرعة التي تصدر اليها هذه الاوامر المتضاربة لم تصبح في تلك الحالة احتياطيا للنطاق الاول فحسب بل اصبحت احتياطيا للجمهورية كلها واصبحت بهذه الصورة هي القوة الوحيدة الموجودة في يدنا لمواجهة المواقف الطارئة وبالرغم من ذلك تصدر اليها تلك الاوامر المتضاربة بسرعة تؤكد حالة الخلل التي كانت تسود القيادة في ذلك الوقت !!!

وهذا الموقف يشتر تقطعتين أخريتين :

- ١ - اين كان القادة الوجوديين في مركز القيادة الرئيسي والذين يعملون بجوار المشير ؟ هل درسوا ؟ هل اقترحوا ؟ هل اعترضوا ؟ وهم ذوي المناصب الخطيرة والرتب الرفيعة التي لا تقل عن رتبة الفريق .
- ٢ - ان الفريق مرتجى كان يباشر فعلا مهام القيادة في نفس

الظروف التي مارسها فيها غيره من القادة وهذا عكس الصورة التي تتردد .

● فهو يتصل بالمشير وبقائد المنطقة العسكرية الشرقية وبقائد الفرقة الرابعة المدرعة .

● بل حينما يرى قائد المنطقة الشرقية ان قرارا خطيرا أصدره المشير لم يجد من يتصل به الا الفريق مرتجى .

● بل نجده حينما يبلغه القرار يؤجله ويصدر تعليماته لقائد الفرقة الرابعة المدرعة بدراسة الموقف حتى يتصل بالمشير .

● ونجده يبندي اقتراحات يوافق عليها في الحال .
ولنتنقل الان الى مواقف مصيرية اخرى لتوضح بها كيف كانت تعمل القيادة وقت العمليات .

حينما بدأ اليهود في توجيه بعض النشاط ناحية شرم الشيخ والغردقة ركزت القيادة العسكرية جهدها في ذلك الاتجاه وحولت جزءا كبيرا من الاسطول الى منطقة الغردقة .

وحينما تساءل الفريق عبد المنعم رياض عما يحدث لو ان العدو حشد اربعة او خمسة لواءات مدرعة واتجهوا الى الجنوب محاولين تطويق قوائنا من الخلف . تصور المشير ان هذا هو الحل الوحيد المقترح امام العدو وامر بتخصيص القوات التي كانت مخصصة لاحتلال المضائق - وهي قوات هزيلة سواء من ناحية الكم او الكيف رغما عن خطورة هذا الخط - بعمل ستارة لمواجهة هذا الاحتمال وذلك بعد تعزيزها بوحدة من الدبابات والمهندسين ولم يكتف بذلك بل اخذ يسحب القوات التي كانت ستهاجم ايلات لتعزيز هذه الستارة وبذلك اصبح المجهود الرئيسي للقوات في المحور الجنوبي بعد ان كان في المحور الشمالي تبعا للخطوة «القاهر» .

ولا شك ان الاحتمال الذي عرضه الفريق عبد المنعم رياض هو احتمال ما كان ينبغي استبعاده على الإطلاق اذ ان العدو

دائما يتبع طريقة الحل غير المباشر (١) في عملياته ويؤمن بسياسة القطع التي هي العمود الفقري بالنسبة لهذه الطريقة وكان من الواجب ان يكون ذلك محل اعتبار عند وضع الخطة الدفاعية الاصلية او أنه طالما ان ذلك لم يتم فان مواجهته السريعة ما كان ينبغي ان تخلخل النظام الدفاعي من اساسه .

ومعنى ذلك ان القيادة كانت ترقص على الانغام التي يصدرها

العدو .

ثم خط المضايق ايضا لم يسلم من القرارات القاضية هو الآخر . علما بأنه من اهم خطوط الدفاع عن سيناء . من يفقده فقد سيناء وقناة السويس ومن يحتفظ به يمكنه ان يدافع عن كل المناطق التي في غربه ويمكنه ان يسترد اي موقع فقد فسي الشرق (٢) . اذن فهو خط لا بد من تحصينه والتمسك به لآخر طلقة وآخر رجل . وقد اكدت هذه الحقيقة تجارب عام ١٩٥٦ . الا ان هذا الخط لاقى اهمالا عجيبا سواء قبل العمليات او اثنائها . فقبل العمليات لم يلتفت احد الى تحصينه وان احتج بمعامل عدم توفر الميزانية فان لنا رد على ذلك في المصفحات التالية ثم لم تخصص له في الخطة «قاهر» الا وحدات غير مدربة وغير كافية . حتى تلك القوات سحبت لتعزيز الستارة . ثم البناء العمليات الفعلية كان هذا الخط يتبع في البداية قائد الجيش الميداني وحدوده الخلفية كانت تصل حتى القناة الا أنه في يوم ٤ يونيو صدرت تعليمات بان يتبع هذا الخط قائد منطقة القناة !! ثم يصل التضارب الى منتهاه اذا استعدنا كلام اللواء محمد

١ - الحل غير المباشر او الاقتراب غير المباشر .

٢ - بحث تأثير سيناء على الامن القومي للبلاد في كتاب المؤلف «الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي» .

عوض الغول قائد الفرقة الرابعة المدرعة امام المحكمة التي شكلت لمحاكمته عقب النكسة فحينما سئل عن الاوامر الصادرة اليه اجاب ان الاوامر الكتابية الصادرة له تقضي بالانسحاب ليلا الا ان قائد الجيش الميداني أكد انه اعطاه اوامر شفوية الا ينسحب الا بأوامر منه . ولما كانت الفرقة قد انسحبت فعلا الى غرب القناة بل وصلت بعض وحداتها بسرعة منقطعة النظير الى القاهرة فقد امره الفريق صلاح محسن بالعودة ثانية الى المضائق . وفي الوقت الذي كان كل ذلك يحدث كان المشير عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة يعتقد ان الفرقة الرابعة المدرعة تقاتل قتالا عنيفا في خط المضائق !!

ثم نصل الى قمة المأساة فلعلنا نذكر كيف اتصل المشير عامر الساعة الحادية عشر والنصف صباح يوم ٦-٦-١٩٦٧ بالفريق مرتجى ليسأله عن الموقف واجابه مرتجى بأن الموقف لا بأس به وصدق على سحب القوات الامامية الى الخط الدفاعي الثاني على ان تكون الفرقة الرابعة المدرعة احتياطي . ثم لعلنا نذكر انه في الساعة الثالثة والنصف من نفس اليوم امر الفرقة الرابعة المدرعة بالتقدم شرقا لفك حصار القسيمة ثم عاد فالقى هذا الامر وفي حوالي الساعة الرابعة اي بعد نصف ساعة فقط أصدر المشير عامر نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة اوامره رأسا الى الوحدات بالانسحاب على ان تكون غرب القناة في ليلة واحدة وبدا قائد المنطقة الشرقية توزيع القوات على اماكنها التي كانت تحتلها وقت السلم علامة على ان الحرب قد انتهت .

وهكذا وبعد ٣٦ ساعة فقط من بداية القتال صدرت التعليمات بالانسحاب .

ومن المؤكد ان الاوضاع الفعلية عصر يوم ٦-٦-١٩٦٧ لم تكن تبرر اصدار قرار الانسحاب العام فقد كانت هناك تشكيلات كاملة سليمة لم يصطدم بها العدو بعد . ولا كانت الخسائر العامة بذات شأن كما كانت اوضاع قواتنا على المجهود الرئيسي للدفاع

وقدرتها على شن الضربة المضادة متوفرة لتوجيه ضربة محدودة للعدو تكسر من حدة اندفاعه .

وبدا «الجيش المفتري عليه» يمر في انعكاس لحظاته نتيجة لاختفاء قياداته وعدم تقديرها للامور وبدأت القوات التي لم تكن قد تحملت اية خسائر تذكر ولم تكن قد اصطدمت بالعدو بعد تتكبد خسائر فادحة في مذبحة مروعة بعد ان تركتها قيادات القمة دون ان تحاول راب الصدع او سد الشفرات او على اقل تقدير الاستشهاد مع «القوات المفتري عليها» والتي لاقت بعد ذلك من الدل والهوان اكثر مما لاقت من الاستشهاد والاسر .

هـ - كيف اتخذ قرار الانسحاب؟

بادئ ذي بدء فإن عملية الانسحاب هي إحدى أوجه المعركة تماما كالهجوم والدفاع يلجأ إليها القادة عادة لتفادي التورط في موقف حرج .

ولهذه العملية قواعدها وحساباتها المعروفة تدرب عليها القوات دائما في زمن السلم حتى يمكن تطبيقها في زمن الحرب إذا دعت الحالة إلى ذلك .

وهي عملية معقدة يريدها تعقيدا إذا تمت أثناء الاشتباك مع العدو وتحت ضغط منه إذ يلعب العامل النفسي دورا كبيرا يحتم السيطرة الكاملة على كل خطوة من خطوات الانسحاب والا فقدت السيطرة على القوات وأن تم ذلك انقلبت عملية الانسحاب إلى فوضى تؤدي إلى كارثة .

ويتم الانسحاب تحت الحماية المتبادلة للقوات وعلى خطوات تحسب حسابا دقيقا يدخل فيه عدة اعتبارات منها بعد الموقع التالي من الموقع الأصلي وحالة الطرق الميسرة وسمتها والقوة الضاغطة للعدو .

وعلى ذلك فإن القوات الكبرى لا يمكن سحبها في فترة

قصيرة لزيادة حجم الافراد والمركبات والمواد التموينية والمعدات الموجودة معها . لذا فانها تنسحب على عدد من الليالي باجراء عمليات تخفيف منظمة بحيث لا يشعر العدو بتخفيض قوة النيران الا في آخر لحظة ممكنة .

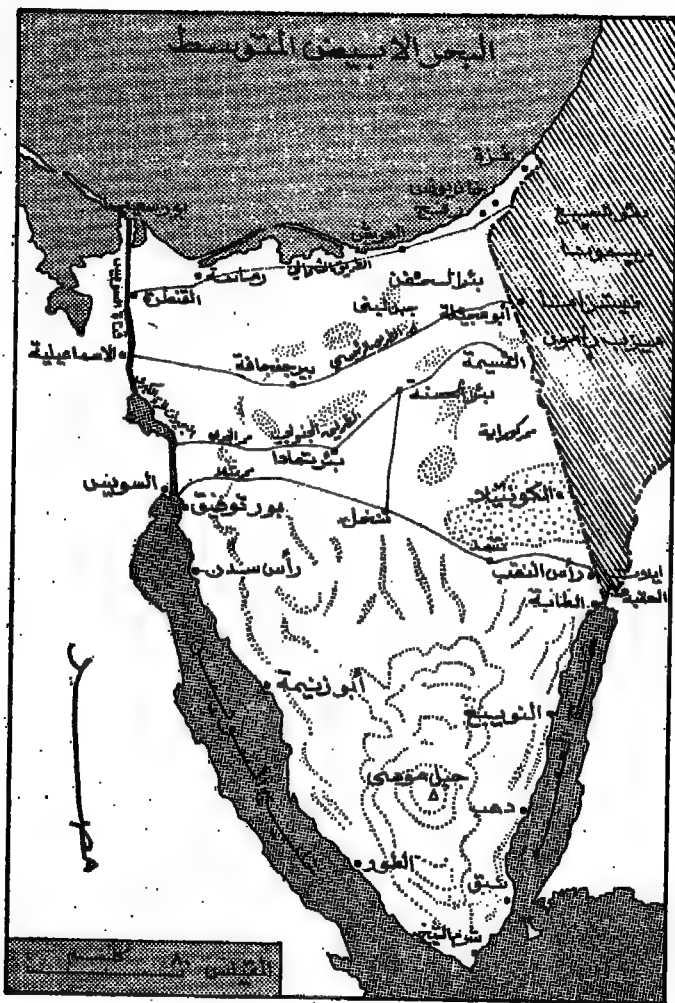
واذا كان العدو متفوقا - وعادة يتم الانسحاب لهذا السبب - يجب ان تتم العمليات تحت ستار الظلام .
اذن فليجاء القيادة الى عملية الانسحاب لا غبار عليه من ناحية المبدأ .

ولكن هل كان هناك داع لعملية الانسحاب ؟
ثبت ثبوتا قاطعا انه حينما صدرت تعليمات الانسحاب - ولا يعرف التوقيت الدقيق لصدور هذه التعليمات - ان الموقف العام للقوات كان متماسكا في كافة المحاور . صحيح كان هناك اختراق هنا او هناك بأعداد بسيطة من المدرعات الا ان هذا الموقف يعتبر طبيعيا في المعركة الدفاعية اذ تكون القوات دائما على استعداد لمواجهة مثل هذه المواقف بالقيام بعمليات هجوم مضادة تسترد بها الموقف . وكانت الخسائر في الافراد والمعدات في القوات البرية طفيفة لا تذكر .

اذن من وجهة نظر القوات البرية لم يكن هناك داع لصدور امر الانسحاب .

ولكن كان هناك عامل هام تدخل في تقدير موقف القيادة العامة وهي الضربة الجوية التي قام بها العدو صباح يوم ١٩٦٧-٦-٥ وقد لا تكون ابعاد موقف الخسائر قد حصرت يوم ٥ ونهار ١٩٦٧-٦-٦ وحينما اكتشفت القيادة العامة ابعاد الكارثة اصبحت بالدمر وامرت بالانسحاب .
وانني اُغلب حدوث ذلك وبهذا التصور .

ومن وجهة نظري فان قرار الانسحاب سليم والحالة هذه اذ ان الامر كان يقتضي تقصير خطوط مواصلات القوات المتناثرة بعيدا نحو الشرق والارتداد الى مواقع اكثر تحصينا ولو من



صحراء سيناء

الناحية الطبيعية لمواجهة موقف صعب في الايام التالية .
ولكن القرار شيء والتصوير العام لطريقة الانسحاب
شيء آخر .

وقد أخبرني الفريق محمد فوزي وكان وقتئذ رئيسا لهيئة
أركان حرب القوات المسلحة انه في وقت ما بعد ظهر يوم
٦-٦-١٩٦٧ استدعاه المشير عامر وكلفه بوضع تصور عام لسحب
قواتنا من سيناء على ان يتم ذلك في اسرع وقت ممكن . وتنفيذا
لهذا الامر اجتمع كل من الفريق اول محمد فوزي ومعه الفريق
أنور القاضي رئيس هيئة العمليات واللواء ممدوح جاد تهامي من
قوة العمليات الحربية ووضعا تصورا لعملية الانسحاب كالآتي:
١ - تنسحب القوات الى خط المضائق وتمسك به الى آخر
طلقة وآخر رجل .

٢ - يتم ذلك في ثلاثة ايام وأربعة ليالي متوالية .
وكتب هذا التصور على ورق وبعد نصف ساعة كان ثلاثهم
امام المشير عامر ليعرضوا عليه نتيجة الدراسة . وجدوه وقد
أسند رجله على سلة المهملات وهو ينظر نظرات زائغة الى لاشيء .
وقرأ اللواء ممدوح جاد تهامي نتيجة الدراسة من الورقة
التي في يده .
وهنا حلق المشير قائلا «ثلاثة ليالي يا فوزي ؟ ده أنا أصدرت
أوامر الانسحاب خلاص» !!! .

كانت أوامر المشير التي وصلت الى القوات تنص على ان تكون
كافة القوات غرب القناة قبل صباح يوم ٧-٦-١٩٦٧ !!
وأي رجل له المام بسيط بالنواحي العسكرية يعلم ان القرار
بهذه الصورة مستحيل التنفيذ .

فهناك آلاف من الافراد ، وآلاف من المركبات بأنواعها ،
وآلاف الاطنان من المعدات والمهمات والمواد . وإذا أضفنا الى ذلك
قلة الطرق وعدم صلاحية الأرض في اغلب المناطق للسير عبر
الأراضي ثم العدد المحدود للمعابر على قناة السويس لعرفنا ان

الانسحاب بهذه الصورة يعتبر كارثة كاملة .
وبالقطع لم يكن المشير في حالته الطبيعية حينما اصدر مثل هذا الامر وان الرجل كان قد أصيب بانهيار كامل نتيجة للكارثة التي حلت بقواته الجوية ولم يعرف بأبعادها الا قبيل صدور هذا الامر المدمر . كان الرجل قلقا طوال الوقت وكان الامل يداعبه في ان شيئا ما ، ما زال متبقيا في يده الا انه لما تحقق من الكارثة اصدر هذا الامر الذي لا يمكن تنفيذه .
لمن اصدر هذه التعليمات ؟ قيل انه اصدرها مباشرة لبعض الوحدات وقيل انه اصدرها لقائد المنطقة الشرقية الذي قسام بدوره بتحديد الاماكن للقوات عند وصولها غرب القناة .
الامر الثابت هو ان خطة انسحاب بالمعنى المفهوم لم تكن محل تفكير احد .
والامر الثابت ايضا انه بالرغم من ان الجميع كان يتوقع الكارثة فان احدا من القادة لم يفعل شيئا لتخفيفها بل الشيء الذي يلفت النظر ان كافة القيادات العليا كانت في الضفة الغربية للقناة قبل قواتها والدليل على ذلك نسبة الخسائر فيها وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالآلاف الضحايا من الافراد .
وهناك سؤال ملح : هل اصدر المشير عامر قرار الانسحاب بعد موافقة الرئيس عبد الناصر ؟
يقول الفريق مرتجى في حديثه انه لما سأل المشير بعد انتهاء العمليات عما اذا كان الرئيس كان يعلم بامر الانسحاب ذكر له المشير بالحرف الواحد «اظن انت لازم تفهم كويس قوي اني انا لا أستطيع ان اتخذ مثل هذا القرار الا بموافقة رئيس الجمهورية» .
ويقول مرتجى ايضا انه سأل نفس السؤال للرئيس عبيد الناصر حين مقابلته له في نوفمبر ١٩٦٧ فأجابته «انا عرفت بالانسحاب بصورة تجعلني مافيش مفر اني اوافق عليه قبل الانسحاب» .
وانا بدوري سمعت من الرئيس اكثر من مرة انه بعد ابتداء

العمليات لم يتدخل في اي قرار وترك الامور كاملة في أيدي القيادة العامة للقوات المسلحة .

وأيا كان الامر فلا غبار كما سبق ان ذكرت على قرار الانسحاب في حد ذاته فهذا لم يكن يؤدي الى الكارثة بل كان من الواجب اتخاذ مثل هذا القرار .

ولكن الذي ادى الى الكارثة هو التخطيط العام للانسحاب بان يتم في ١٢ ساعة ويقفزة واحدة الى غربي القناة فتحول الاجراء الذي كان يقصد به انقاذ القوات البرية في سيناء الى نكسة عسكرية كاملة بأبعادها المؤسفة .

اذ ان القوات اخذت طريقها الى الغرب وهي محملة على آلاف العربات دون تنظيم او ضبط للتحرك وتصادمت القوات التي تتحرك على الطرق العرضية بالقوات التي تتحرك على الطرق الطولية فتوقفت القوات واكتظت الطرق وطلع صباح يوم ٧ وآلاف العربات وراء بعضها على طرق سيناء فكانت طعاما شهيا لطيران العدو وترك الجنود عرباتهم في سير شاق طويل دون طعام او ماء فقتل منهم من قتل ومات منهم من مات وأسر منهم من أسر ووصل الآلاف منهم على الأقدام وهم لا يصدقون ما حدث .

وفقد «الجيش المفتوح عليه» في سيناء سلاحه ومعداته وعرباته ولم يتبق منه الا الشاردين من الافراد وأصبحت مصر - ولأول مرة في التاريخ - بدون جيش لفترة لن تنسى .

٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية

قيل كلام كثير عن هذا الموضوع ...
 قيل انه كان من المفهوم ان القاهرة ستقوم بتوجيه الضربة
 الاولى الى العدو ويلاحظ تناقض هذا القول مع ما سبق ان قيل
 في التصريحات الصحفية المتعددة من ان تحرك القوات بهذه
 الكثافة الى سيناء كان نوما من انواع الدعاية .
 وقيل انه لو تم ذلك لحصلنا على التفوق الجوي والمباداة .
 وقيل ان هذا المفهوم كان سائدا حتى مؤتمر يوم ٢٥-١٩٦٧
 الذي حضره الرئيس عبد الناصر حينما ذكر ان الضربة الاولى
 لاسرائيل ستكون على قواتنا الجوية للحصول على التفوق الجوي
 ويجب الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال .. وهنا قال قائل القوات
 الجوية «ان منظرنا سيختلف كثيرا فيما لو تركنا المباداة في يد
 العدو» . ورد الرئيس «بان هذا قرار قد اتخذ وعليكم اتخاذ
 الاجراءات التي تحد من تأثير الضربة الجوية الاولى» .
 وقيل ايضا ان رئيس الجمهورية أكد هذا الاتجاه في مؤتمر
 يوم ٢٥-١٩٦٧ وزاد عليه بان العدو سيقوم بهجومه يوم
 ٥-١٩٦٧ ويضرب جوية مفاجئة .

وإزاء هذا الذي قيل بعض الكثيرون أصابع الندم مرددين بأنه لو قمنا بالضربة الأولى لتغير وجه التاريخ . ولكن آه من القيادة السياسية !!! لو أنها لم تقرر قيام العدو بالضربة الأولى لحدث غير ما كان !!!

على أي حال علينا أن نوضح هذا الأمر بالمناقشة العلمية البحتة ومن واقع الأحداث .

وأول سؤال يتبادر إلى الذهن هو : هل من حق القيادة السياسية أن تصدر مثل هذا القرار ؟ وبدون تردد فإن الرد بالإيجاب . لأن الموضوع يتعلق بإعلان الحرب وهذا هو من واجب القيادة السياسية دون نقاش . لأن موضوع الضربة الأولى أو الضربة الثانية معناه هل نبدأ الحرب أم نترك ذلك للعدو أي أنه قرار سياسي بحت اتخذته القيادة السياسية لأنها تعلم حدودها وواجبها :

وسأضرب على ذلك مثلاً من تاريخنا القريب... قبل العبور الذي تم يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ وفي أحد المؤتمرات العسكرية التي حضرها الرئيس أنور السادات اعترض الفريق محمد صادق على بدء القتال إلا إذا توفرت الأسلحة والمعدات... ولم يكن وحده الذي اعترض بل شاركه في ذلك بعض القادة الحاضرين . وكان ذلك يعني إن القيادة السياسية تريد استئناف الحرب لتحرير الأرض وأن القيادة العسكرية لا تريد ذلك .

إلا أن رئيس الجمهورية رأى أن هذا الموقف ضد الأهداف السياسية للبلاد فعزل القيادة العسكرية وكان العبور (١) . وهذا الموضوع نمر عليه الآن من الكرام وببساطة شديدة .

١- كتاب وثائق حرب- أكتوبر لموسى صبري - راجع ملاحظتنا السابقة بهذا الخصوص .

ولكن كم كان يكون الموضوع محل جدل لو ان العبور لم ينجح - لا قدر الله - !! كانت الاصوات سترتفع حينئذ بخطا القسار السياسي وبأن القيادة السياسية لم تستمع الى رأي المختصين من العسكريين وان القيادة السياسية قادت البلاد الى كارثة اخرى لا تقل عن كارثة يونيو بأي حال من الاحوال وان الانفرادية نسي اتخاذ القرار هي التي أدت الى هذا المصير .
كان هذا هو الذي سيقال .

وبالرغم من ذلك فان القيادة السياسية استخدمت حقها في اعلان الحرب واستئناف القتال ايا كانت النتائج فهذا حق لها لا جدال فيه .

والسؤال الثاني الذي نريد ان نناقشه هو : هل كان لدى القيادة السياسية ما يبرر اتخاذ هذا القرار ؟ أقصد هل كان لدى عبد الناصر من الاسباب ما يجعله يعطي فرصة الضربة الاولى للعدو ؟ والاجابة ايضا بالاجاب اذ ان هذا القرار كان مستندا الى عدة حقائق :

- فجميع الدول العظمى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا كلها تطالب بالانتهاء القتال .
- اتصالات مستمرة ورسائل متعددة تنصح بذلك وتؤكد .
- بل يصرح ديغول وقتئذ بأن فرنسا ستترسم سياستها المقبلة على ضوء من الذي سيكون البادئ بالقتال .
- ثم لماذا نبدأ نحن القتال وقد حصلنا على كل اهدافنا السياسية التي كنا نأمل في تحقيقها ؟
- فقد ازلنا كل القيود التي نتجت عن عدوان حرب 1956 :
- فقد سحبنا القوات الدولية واعدنا سيطرتنا على شرم الشيخ وقطاع غزة واستعدنا حقوقنا في السيطرة على الملاحة في الخليج .
- فلم نبدأ نحن بالقتال إذن ؟

تماما كالوضع الحالي لاسرائيل : فقواتها في سيناء والجولان والضفة الغربية . من يريد الحصول على ارضه فليذهب هو ليقاتلها في سبيل ذلك اما اسرائيل فلماذا تبدأ القتال ؟ بل لماذا ترغب فيه ؟

اذن فقد كان من حق القيادة السياسية ان تصدر مثل هذا القرار .

وفي الوقت نفسه كان لديها ما يبرره من الناحية السياسية . بل كان لديها ما يبرره من الناحية العسكرية اذ ان عبد الناصر سأل الفريق صديقي محمود عن نسبة الخسائر التي يتوقعها اذا ضرب العدو ضربته الاولى فكان رده انه يتوقع ان تكون الخسائر من ١٠ - ١٥ بالمئة . فذكر الرئيس له ان هذا يرضيه (١) .

وبغلا هذه النسبة ترضي تماما من يتخذ مثل هذا القرار اذ انه سيكون في يده بعد ذلك قوة ضخمة يرد بها في ضربات متتالية ولو توقع واضع القرار تلك النسبة الضخمة من الخسائر التي حدثت يوم ٦-١٩٦٧ لوضع ذلك موضع الاعتبار .

والسؤال الآخر الذي يحتاج الى اجابة علمية هو : وهل كان بالضرورة اذا ضربنا الضربة الاولى ان نحزز التفوق الجوي كما يقولون ؟ اذا اردنا ان نستعين بالرأي العام يمكن قول ذلك اما اذا اردنا التقييم الموضوعي فقد تكون النتيجة مختلفة كل الاختلاف . فللحصول على التفوق الجوي يحتاج الامر في العادة الى فترة زمنية معقولة اذ هو عملية تحتاج الى مداومة ضرب مطارات العدو وارضه نزوله واسقاط طائراته . . . مع تخصيص للجهد الجوي الكافي . اما في حالة الحصول على هذا التفوق

١ - حديث الفريق عبد الحسين مرتجي المأخر سبعة .

بضربة واحدة خلال ساعة أو ساعتين كما حدث في يونيو ١٩٦٧. -
فهذا أولا لا يحدث الا ضد عدو متهاون فرط في اعداد اقل حد
من الترتيبات للحفاظ على سلامة قواته ويحتاج مع ذلك الى
ترتيبات اضافية اهمها :

● الحصول على المعلومات التفصيلية عن العدو .

● التدريب الجيد .

● التخطيط الدقيق المسبق .

اذ ان مثل هذه العمليات ليست ضربا من ضربات الحظ كما
يحدث على موائيد اليسر ولا هي «فهلوة» يمكن تقييمها
«بالتهويش» ابدا ليست امور المصير والتي تعالج بهذه
الطريقة انما تعالج باهتمام بالغ وعلم ومعرفة . اما دون ذلك
فسوء العاقبة ويهتز المصير .

ويمكن ان اقطع هنا ان المعلومات المتيسرة عن مطارات العدو
وطائراته كانت قليلة ويمكن الرجوع الى المعلومات المتيسرة عن
المطارات الاسرائيلية في ذلك الوقت للتأكد من صدق ما اقول .
كان لا بد من تواجد معلومات عن مواقع المطارات والعلامات
التمييزية التي تميزها للتعرف عليها ليلا ونهارا وكيفية ادارتها
والدفاع الجوي والارضي عنها وممراتها والمواد المصنوعة منها هذه
الممرات والملاجئ ان وجدت وطريقة العمل في المطار وما هي
اوقات الراحة واوقات العمل واين ميسات الطيارين وطسرق
الاقترب الميزة لهذه المطارات ونظام الانذار ومدته . . . الخ .
فهل كان هذا موجودا ؟ هل كان هذا متيسرا ؟ . . .

قد يكون هناك بعض المعلومات عن مكان بعض المطارات . اما
اكثر من ذلك فلا .

حتى الطائرات المعادية لم يكن هناك معلومات متيسرة عنها !!
والدليل على ما اقول سائقه من كلام الفريق مرتجي بالحرف
الواحد وهو ماخوذ من تصريحه في «آخر ساعة» «هو الفريق

صدقني محمود انهم بانه اعطى معلومات مبالغ فيها لرئيس الجمهورية على ضوءها اتخذ قرار سياسي او صعدت العمليات حتى وصلت الى الحرب وهم يستندوا الى ان الفريق صدقي محمود قال انه من الممكن ان احنا لو ضربنا الضربة الاولى سنخسر من ١٠ - ١٥ بالمئة من القوات والحقيقة ان الفريق صدقي محمود لما بنى هذا الرأي ووضع خطة الدفاع الجوي كان بناء على المعلومات المستقاة من المخابرات ان مدى طائرات العدو لا يزيد عن القناة الا ان اليهود ركبوا خزائين بنزين تحت الاجنحة زود لهم المدي الى انه يضرب اي جزء من الجمهورية كما ان الرادار يتاعنا في هذا الوقت ما كانش يجيب الارتفاعات اللي اقل من ٥٠٠ متر الا ان اليهود جم على ارتفاع ٣٦٠ متر فوق سطح الارض ولذلك لم يلتقطهم الرادار وده مثلا ضمن الحاجات التي اخذت على الفريق صدقي محمود لانه كان يجب ان يتنبأ بالتطور الذي حدث في الطيران الاسرائيلي . ولكن اللي بيعد قرار سياسي باعطاء الضربة الاولى للعدو يسأل نفسه هل في مقدوري ذلك ام لا ؟ لازم يكون عندي دفاع قوي جدا على المطارات وكان لازم يكون عندي دشم وكان لازم يكون عندي ملاجيء وكان لازم يكون عندي مطارات سرية جدا بحيث لازم احط فيها الطائرات علشان لا تظهر» .

من هذا الحديث يظهر لنا ان القوات الجوية كان ينقصها المعلومات عن العدو بما في ذلك مدى طائراته . وهذا امر عجيب . فخواص الطائرة نفسها ليست سرا من الاسرار بل تنشر في المجلات والصحف وفي ال **Geans** وهي موسوعة انواع الطائرات الموجودة في العالم .

ومدى الطائرة الميراج يسمح لها بالطيران لمسافة طويلة تجعل مطاراتنا جميعا في متناول يدها اذا اقتربت على الارتفاع العالي . هذه معلومات يعرفها الجميع .

ان المفاجأة الحقيقية لاستخدام العدو لطائراته الميراج لم يكن

في المدى كما ذكر في هذا التصريح ولكنه كان في الارتفاع الذي اقتربت به الطائرات وفي طرق الاقتراب التي سلكتها وفي قوة الضربة وتركيزها .

فمن ناحية الارتفاع اقتربت الطائرات على ارتفاع أقل من خمسين مترا اغلب الطريق لكي تتفادي وسائل الانذار ولما كان الطيران الواطي يستهلك من الوقود كميات اكبر مما يستهلك في الطيران العادي فقد استخدمت اسرائيل خزائين للوقود لتعويض ذلك . اذن فان استخدام اسرائيل للخزان الاضافي لم يكن لتعويض النقص في المدى بقدر ما كان لمواجهة الاقتراب بالطيران الواطي .

اما من ناحية طرق الاقتراب فقد اقتربت الطائرات من ناحية البحر والبعض الآخر اقترب اقترابا مباشرا وكانت هذه الناحية ايضا خالية من وسائل الانذار فحتى لو تيسرت هذه الوسائل فان المفاجأة ستتم لحسن اختيار العدو لطرق اقترابه .

ثم النقطة الاخيرة في تحقيق المفاجأة كانت في قوة الضربة وذلك بحشد اكبر عدد ممكن من الطائرات الاسرائيلية لتضرب في وقت واحد مطارات متعددة على ابعاد كبيرة عن بعضها مما احتاج الى تخطيط عميق وتوقيت دقيق وتدريب كامل .

هذا من ناحية المعلومات وعدم توفرها وهي احدى ضرورات نجاح الضربة الاولى فاذا انتقلنا الى النقطة الثانية وهي التدريب الجيد فانني اسأل : هل كان الطيارون مدربين على الطيران الواطي ليتفادوا رادارات العدو واجهزة انذاره ؟ بل هل كانت هناك معلومات عن اجهزة الانذار المعادية حتى يمكن مفادتها ؟ ام ان الحقيقة كامنة في اننا لم نضع هذه العوامل موضع اعتبار ؟

ولترك الحديث للواء طيار عبد الحميد الدفدي (١) حينما سئل عن مهمته بعد تأزم الموقف في ١٥ مايو فقال «مع بداية التوتر سألت عن مهمتي فقبل لي تنفيذ خطة فهد واحد وهي ضرب جميع مطارات إسرائيل وعناصر دفاعه الجوي على ارتفاع منخفض . وبدأت التمرکز على أساس هذه الخطة ولكنني وجدت نسبة كبيرة من الطيارين لم تتدرب على الطيران المنخفض وعلى القذف من الطيران المنخفض فطلبت عودتهم لإتمام التدريب في الخلف . وفعلنا ذلك» وفي موضع آخر من حديثه يذكر اللواء الدفدي أنه «في الساعات الأولى ليوم ٥ يونيو صدرت لي أوامر بتنفيذ العملية فهد ولكنني بدأت أعد الرد على ذلك وأثناء اعدادي للرد على القيادة وبعد عشر دقائق ألقي الأمر . والحقيقة كان هذا الأمر عجيباً لسببين : تمرکز القوات الجوية لا يسمح بتنفيذ هذه الخطة كما أنه لا يمكن تنفيذها مع أول ضوء لأن طائراتنا ستقوم حينئذ من مطاراتها قبل أول ضوء أي ليلاً ومعظم المطارات غير مستعدة فنياً لذلك» . وفي مكان آخر يقول رداً على سؤال عن اتصال الفريق صدقي محمود به من الجو يوم النكسة وطلب منه تنفيذ مهمة واحدة «صحيح اتصل بي الفريق صدقي محمود ولكن كيف ينفذ ذلك؟ وهو يعلم أوضاع الطائرات ومكان الطيارين الذين ما زالوا في التدريب لأنهم لم يكونوا مدربين على الضرب المنخفض ثم إن الضرب مهمة تعتمد على المفاجأة وهي ضرب مطارات العدو ودفاعه الجوي . كيف إذن يحدث ذلك؟ فنياً لا يمكن أن يحدث ولكن يمكن أن يحدث ضربة انتقامية بعد ذلك» .

١ - حديث اللواء طيار عبد الحميد الدفدي في العدد ٢٠٦٨ من آخر ساعة بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧٤ وكان يشغل منصب قائد القوات الجوية والدفاع الجوي بسيناء وقت النكسة ..

ولنتقل الآن إلى النقطة الثالثة وهي التخطيط الدقيق
 المستبق وعما إذا كان موجودا في القوات الجوية ؟ هل تم التخطيط
 منذ سنوات ؟ وهل وفرت للخطّة متطلباتها من ناحية المعلومات
 والتدريب ؟ هل وفرت للخطّة ما يلزمها من معدات ؟ هل فعلنا
 مثلما فعله العدو باصراره على أن يهيء لخطته المعدات اللازمة
 لتنفيذها (المطائرات الصالحة - خزانات إضافية للوقود - قنابل
 صالحة للغرض) ؟ هل فعلنا مثلما فعله العدو باستكمال المعلومات
 اللازمة لتنفيذ الخطّة (مطاراتنا - الممرات - الدفاع الجوي -
 المظلات ...) ؟ هل قمنا بالتخطيط الجيد كعمل العدو (طرق
 الاقتراب المتعددة غير المتوقعة - التوقيت السليم - الطيران
 الواطي) ثم هل دربنا قواتنا على الخطّة ووفرنّا عدد الطيارين
 اللازمين وقت العمليات ؟
 هل تم كل ذلك ؟

امورنا أو كدانه لا ينبغي ان يؤخذ كلامي على انه اتهام ولكنه
 مجرد تساؤلات لا أكثر ولا أقل .
 ثم انتقل إلى نقطة أخرى وهي الضربة الأولى بالنسبة للقوات
 البرية . اذ لا يعقل إطلاقا ان قواتي الجوية ستوجه ضربة أولى
 للعدو تضمن فيها التفوق الجوي ولا تقسم القوات البرية
 باستغلال مثل هذا الموقف الفريد بالتقدم العميق داخل أراضي
 العدو تبعا لخطته موضوعة قبل ان يفوق العدو من قاتل الضربة
 الجوية . هذا هو الاجراء المناسب في مثل هذه الاحوال . فهل
 أعدت القوات البرية خطتها لتخترق أرض العدو في عمق لتدمير
 قواته او للاستيلاء على أرضه ؟ اطلاقا لم يتم هذا اذ كانت الخطّة
 دفاعية من الناحية الاستراتيجية فيما عدا عمليتين هجوميتين
 - محدودتي الاهداف - وكانت القوات تعمل في حالة يرثى لها .
 اذ يذكر اللواء الدفندي في حديثه المشاز ليه انه «في يسوم
 ١٩٦٧-٥٠١٧ قام بالمرور على القوات في سيناء مع الفريق فوزي

وصلاح محسن ورأيت سوء حالة القوات وسوء تجهيز مسرح العمليات» ثم يقول في موضع آخر «انا لا أحمل قرار الانسحاب شيئاً لانه كان تحصيل حاصل لانه قبل الانسحاب كان وضع القوات سيئاً ولم يكن هناك أي سيطرة على القوات ولا توجد قيادة ولم تتمكن القيادة من ادارة المعركة» .

ثم تسأل آخر - . واعدروني لكثرة التساؤلات - اذا كان الرئيس قد أوضح من ضمن قيوده التي يفرضها الموقف السياسي عليه ان تكون الضربة الاولى للعدو فما هي خطة القوات المسلحة بكافة افرعها لمواجهة هذا الموقف ؟ هل ترجمت القيادة العامة هذا القيد الى توجيهات وتعليمات ؟ هل أعيد تقدير الموقف اذا كان ما قاله الرئيس يستوجب ذلك ؟

وفيما يخص القوات الجوية ماذا فعلته قيادتها لمواجهة ذلك؟ هل تم اعادة توزيع الطائرات على المطارات ؟ هل عمل ترتيب مظلات مستمرة في الجو لمواجهة اي طائرات مغيرة خاصة وان الرادار المتيسر لا يصلح للكشف عن الطيران الواطي ؟ ماذا كانت عليه حالة الاستعداد في المطارات وقتئذ ؟ ولماذا فوجئت جميع المطارات في وقت واحد ؟ اين كان قائد القوات الجوية وقت الضربة وهو يتوقع الضربة الاولى من العدو ؟ اين كان رئيس اركان حرب القوات الجوية وقت الضربة ؟ بل اين كان القائد العام وقت الضربة ؟ واين كان كل من قائد الجبهة وقائد المنطقة العسكرية الشرقية وقت الضربة ؟ هل كانت القيادات جاهزة للعمليات في ذلك الوقت ؟ هل عمل ترتيب لاصلاح الممرات اذا ضربت عند الضربة الاولى ام ان سلاح المهندسين كان يطلب المهمات والافراد اللازمة للاصلاح من القطاع المدني في عجلة جعلته يطلب المواد غير الصالحة ؟ هل كانت وحدات اصلاح المطارات او الممرات جاهزة ومدربة بل هل كانت موجودة اصلاً ؟

والتاريخ يحدثنا عن ان الضربة الاولى ليست ابدا هي

مفتاح النصر او الهزيمة في الحروب فآلمانيا وجهت الضربة الاولى الى الحلفاء في الغرب وبالرغم من ذلك هزمت ألمانيا . وألمانيا وجهت الضربة الاولى الى الاتحاد السوفيتي في الشرق وبالرغم من ذلك دحرت ألمانيا . واليابان وجهت الضربة الاولى في بيرل هاربور والباسيفيك ضد الولايات المتحدة الامريكية وبالرغم من ذلك هزمت اليابان .

بل أماننا اسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد وجهت الجيوش العربية الضربة الاولى اليها وبالرغم من ذلك قاتلت واستمرت في القتال ولم يحدث لها انهيار كذلك الانهيار الذي حدث لنا في يونيو ١٩٦٧ .

ان ليس معنى جديدي ابدأ التقليل من نتائج توجيه الضربة الاولى فهذا لم يخطر ببالي ولو للحظة واحدة الا ان ما أعنيه هو ان تعزيز نتائج هذه الضربة يحتاج الى ترتيبات كثيرة قبل حدوثها كما تحتاج الى اجراءات متعددة بعد حدوثها ايضا مما لم يكن متوفرا لدى القيادة المصرية كذلك أعني ايضا ان توجيه الضربة الاولى من العدو لا يعني حدوث ذلك الانهيار الغريب في القوات العربية لو توفرت الرغبة في القتال ولو قدرت الامور تقديرًا سليماً .

الذي أريد ان أستخلصه هو :

١ - ان عبد الناصر حينما أمر بالآ تكون نحن البادئين بتوجيه الضربة الاولى كان يعمل في حدود اختصاصه الذي لا ينكره عليه احد وكان لديه ما يبرر ذلك من الناحيتين السياسية والعسكرية .

٢ - أنه حتى لو بدأت قواتنا بتوجيه الضربة اولاً ما اختلفت النتيجة كثيراً عما حدث لان الضربة في الغالب كانت ستوجه في الهواء فالمعلومات عن العدو ناقصة والخطط الموضوعة لا يمكن ان تحقق نتائج ايجابية في حالة تنفيذها . فهي خطط

- غير كاملة حتى على الورق فكيف بها لو نفذت على الطبيعة .
.. بقوات غير مدربة واستعدادات ناقصة .
- ٣- ان القيادات المختلفة لم تتخذ اي ترتيبات وقائية لتلقي
الضربة الاولى بما يقلل من الخسائر المحتملة .

٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في القرارات العسكرية ؟

قبل ضمن ما قيل ان عبد الناصر تدخل تدخلًا مغلًا في وضع الخطة وذلك :

١ - باصراره على تقوية قوات شرم الشيخ وهذا جعل القيادة العسكرية تنفذ ذلك على حساب واجبات اخرى .

٢ - باصراره على وجود قوات كبيرة في غزة خوفا من سقوطها مما يؤثر على الهيبة المصرية مما جعل القيادة العسكرية تنفذ ذلك رغما عن ان الخطة «قاهر» كانت ترى ان يكون قطاع غزة خارج النظام الدفاعي وأن أقصى المواقع الدفاعية بالنسبة لقواتنا يجب ألا يتعدى الكيلومتر ٣٨ طريق العريش - رفح وتكون مسئولية الدفاع عن القطاع متروكة للقوات الفلسطينية والحرس الوطني .

وكانت نتيجة هذا التدخل خلطة النظام الدفاعي بل خلطة الخطة «قاهر» من أساسها ومن ناحية المبدأ نجد ان السؤال الذي يحتاج الى اجابة هو : هل للقيادة السياسية ان تتدخل في

تحديد اهداف استراتيجية في اي حملة من الحملات ؟ هل للقيادة السياسية ان تحدد طلبات تراها حيوية من وجهة نظرها للقيادة العسكرية ؟ او هل تنفرد القيادة العسكرية باتخاذ قراراتها ولا يمكن للقيادة السياسية ان تفرض قيودا او تصورات او تعليمات او اوامر ؟

لقد بحث هذا الموضوع كثيرا على مدى التاريخ من يوم ان اصبح هناك قيادة سياسية وقيادة عسكرية اذ حينما كانت القيادتان موحدين في شخص واحد لم يكن هناك مشكلة توجب تحديد العلاقات بين القيادتين ولكن بعد التطور الكبير الذي شمل نواحي الحياة المختلفة ووجود القيادتين في اي دولة من الدول حددت العلاقة بحيث اصبحت من البديهييات .

فالحرب استمرار للسياسة ولكن بطريقة اخرى تلجأ اليها الدولة حينما تفشل مساعيها في استخدام الوسائل المتعددة الميسرة لديها في تحقيق اغراضها ومعنى ذلك انها جزء من كل ولذلك نجد ان ما قيل من ان الحرب عمل خطير لا ينبغي تركه للمسكريين وحدهم هو قول حقيقي .

وللقيادة السياسية تقديراتها الخاصة فنظرها اشمل واعم لان القيادة العسكرية ان كانت تهتم بنواحي الحرب فان القيادة السياسية تهتم بموضوعي الحرب والسلام لان الحرب ما هي الا فترة حامية بين سلمين والفرص منها اساسا هو الوصول الى حالة سلم افضل .

وترتبيا على ذلك فمن حق بل من واجب القيادة السياسية ان تحدد الغرض الاستراتيجي لكل حملة من الحملات . ليس هذا فقط بل لها ان تحدد اغراضا خاصة داخل مسرح العمليات تكون ذات اهمية جوهرية من وجهة نظر تصورها السياسي العام . ولا نريد ان نستطرد في سرد امثلة من التاريخ اذ ان هذا الموضوع يمكن ان يكون موضوع كتاب مستقل .

فحينما يطلب عبد الناصر احتلال شرم الشيخ فإنه على حق من الوجهتين السياسية والعسكرية ما كان ينبغي ان يغيب عن نظر القيادة العسكرية. بأي حال من الاحوال . فاذا كانت القوات الدولية هي التي تحتل شرم الشيخ فان انسحابها منها بناء على طلبنا نحن لم يكن يعني الا ان نحتلها ملء الفراغ والا فليس من المتصور ان نطلب انسحاب القوات الدولية ونترك هذا الموقع الهام دون قوات .

اما عن طلب عبد الناصر بادخال قطاع غزة النطاق الدفاعي فهو حق من حقوقه لا يمكن ان يجادل في ذلك احد . اما تقييم ذلك من الناحية العسكرية فلا أريد ان ادخل في جدل بخصوصه ولكن عبد الناصر - كما جاء في حديث الفريق مرتجى - كان يتصور انه يمكن تدبير هذه القوات بالاستغناء من العملية التعرضية الموجهة ضد ايلات لعدم جدواها في نظره وكانت القوات المخصصة لهذه العملية لا تقل عن فرقة مشاة ولواء مدرع وبعض الوحدات الخاصة . ويخيل لي ان وجهة نظر جمال عبد الناصر في عملية ايلات هي وجهة نظر سليمة اذ ما جدوى مثل هذه العمليات الفرعية التي لا تعطي مدلولاً ضمن الخطة العامة ؟ فما فائدة احتلال قطعة من الارض يمكن للعدو ان استطاع تدمير قواتنا استردادها بسهولة مع تكبيدنا خسائر فادحة ؟ اقول ان تحديد مثل هذه الافراض ما لم يكن يحقق هدفاً ضمن اطار خطة عامة شاملة يكون ضرره اكثر من نفعه .

اذن حينما تدخلت القيادة السياسية لم تتدخل في ادارة العمليات ولا هي تدخلت في تخصيص قوات انما كان تدخلها من الوجهة السياسية البحتة . . . حددت افراضاً ذات أهمية حيوية من الناحية السياسية داخل مسرح العمليات للقيادة العسكرية لتدخل ضمن خطة الدفاع وكان الاصح ان تعرض مثل الامور في وقت مبكر اثناء اعداد الخطة لكي يحدد الغرض تحديداً دقيقاً من

القيادة السياسية لتسير القيادة العسكرية على أسس سليمة
وضوابط دقيقة .

فهل تم اتفاق على ذلك ؟ هل عرض المشير عامر تصوره
للخطة على الرئيس عبد الناصر ؟ هل تناقش الرجلان فيما ينبغي
ان يكون عليه الوضع ؟ هل تم اجتماع حضره الرئيس عبد الناصر
نوقشت فيه هذه الاوضاع ؟
لست أدري .

ولعل هذا السؤال قائما فقد انتقل الرجلان الى العالم
الآخر .

٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة احتياجاتها؟

لقد ذكر البعض ان ميزانية القوات المسلحة لم تكن تكفي لمواجهة احتياجاتها وقد ادى ذلك الى الهبوط بمستوى التدريب علاوة على عدم تجهيز واعداد مسرح العمليات في سيناء الاعداد الدقيق وتنفيذ الخطة .
وننتج عن ذلك ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس .
وان القوات المسلحة لم تكن جاهزة للحرب الا بمقدار ١٠ بالمائة .
ولنا رد على ذلك .

ان عجز الميزانية عن مواجهة كافة متطلبات الامن في اي دولة ظاهرة يعاني منها العسكريون والمثليون على حد سواء في كل بلاد العالم . فالمثليون دائما يعتقدون ان القوات المسلحة هي بالوعة ضخمة تبتلع ما يلقي فيها من اموال ولا تكف عن المطالبة بالمزيد . وان ميوانيتها تطفئ دائما على ميزانية غيرها . من القطاعات فتؤثر على قطاعي الخدمات والانتاج .

ويعتقد العسكريون في الوقت نفسه ان الدولة لا توفر لهم ما يمكنهم من مواجهة متطلبات الامن ورفع مستوى الكفاءة القتالية للقوات المسلحة وتدير افضل الاسلحة والمعدات .

وعلى الدولة ان توازن دائما بين متطلبات الامن واحتياجات القطاعات الاخرى بما يحقق الامن القومي (١) .

ويتغلب العسكريون على عجز الموارد المالية بالحسابات الدقيقة والسيطرة على النفقات سيطرة محكمة ومراعاة العائد الاقتصادي لكل انفاق كذا بتحديد الاولويات .

فهل كان هذا يتم داخل القوات المسلحة ؟

ان ارقام الميزانية تؤكد ان ما خصصته الدولة من موارد للقوات المسلحة في الفترة من عام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي) حتى عام ١٩٦٧ (النكسة) كانت مبالغ ضخمة للغاية تكفي المطالب الحيوية لها حتى بعد بداية حرب اليمن ولا يحتاج الامر الى مجهود كبير اذا رجعنا الى الاحصائيات فهي تؤكد ما اقول .

الا ان العلة لم تكن في حجم الموارد المخصصة بقدر ما كانت في كيفية الانفاق .

وتجربتي الخاصة القصيرة التي عشتها كوزير للحرية تؤكد ان الانفاق في القوات المسلحة لم يكن يتم على أسس سليمة وكان يمكن توفير ملايين الجنيهات بمراجعات بسيطة ومناقشات غير مرهقة فطابع السرعة الذي تتم به القرارات يغلب دائما على الدراسة العميقة للموضوعات .

فميزانية القوات المسلحة يجب ان تترجم ترجمة صادقة عن خطة العمليات ولكن بالارقام .

فأي خطة يلزم لتنفيذها عدد من التشكيلات القتالية

١ - تفاصيل تحقيق الامن القومي - راجع كتاب المؤلف «الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي» - اصدار دار الطليعة ببيروت عام ١٩٧٥ .

والوحدات الادارية والاسلحة والمعدات وتجهيز مسرح العمليات... الخ . كل هذا تترجمه الميزانية وتوضحه ولكن بالارقام .

وهذا هو السبب الرئيسي في فرض السرية الكاملة على بنود الميزانية العسكرية . فالتسليح سواء من ناحية الحجم او النوع يمكن معرفته بسهولة بشيء قليل من الاستقصاء ولكن الشيء الذي تحرص كل دولة على اخفائه هو خططها المستقبلية وهذه يعبر عنها في بنود الميزانية المختلفة بل وزيادة في السرية توزع كثير من المبالغ المخصصة للقوات المسلحة ضمن ميزانية القطاعات الاخرى .

وتتم السيطرة على الصرف من بنود الميزانية سيطرة مركزية دقيقة ولا يسمح بالنقل من بند الى آخر الا بتصديق اعلى سلطة لتأثير ذلك على الخططة وضرورة تغييرها تبعا لتعديل بنود الانفاق . فلا يسمح مثلا - كما حدث مرارا - بان يخصص بنود العمليات في الميزانية لتغطية العجز في البنود الاخرى وهي اقل اهمية دون شك فكانت القوات المسلحة كلما اعمزها المال لمواجهة متطلبات لم تحقها لها المبالغ المخصصة لجأت الى بند العمليات تأخذ منه دون حساب خاصة وان ميزانية القنوات المسلحة لا تخضع لاي نوع من انواع الرقابة سواء داخل مجلس الوزراء او المجالس الشعبية بدعوى الحفاظ على السرية . نتج عن ذلك عدم توازن في الانفاق ادى الى تأجيل مشروعات حيوية ما كان لها ان تؤجل او تؤخر ... ولا احد يدري او يحاسب .

وسأعزب مثلا على ذلك بموضوع ملاجئ الطائرات لاوضح انه مهما قيل عن عجز الميزانية فانه كان يمكن تدبير المبالغ اللازمة لانشائها بالتخطيط الجيد والعناية الكاملة والتنفيذ الدقيق والنظرة الجدية للامور .

فتكلفة الملاجئ الواحد لم تكن تتعدى ٢٠٠٠٠ جنية في ذلك الوقت .

ومعنى ذلك ان القوات الجوية لو اصررت على بناء ٣٠ ملجأ فقط كل عام لتكلف ذلك مبلغا لا يزيد عن ٦٠٠.٠٠٠ جنيه .
ولا صبح لدينا خلال عشر سنوات ما لا يقل عن ٣٠٠ ملجأ وهي كافية تماما لمواجهة اي ضربة معادية .

ولم يكن توفير مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه سنويا يشكل مشكلة حادة للقوات الجوية في ميزانية تقدر بملايين الجنيهات .

كان المشروع بمثابة الحياة او الموت بالنسبة لأمم البلاد اذ انه لا يكفي انشاء المطار ولكن لا بد وأن يكون المطار متكاملا اي صالحا للعمليات من كافة الوجوه وتحت اي ظرف من الظروف ولا يمكن ان يسمى المطار مطارا من الوجهة الحربية الا اذا توافرت له الحماية الارضية والحماية الجوية وغرف العمليات والملاجئ وأدوات ووحدات الاصلاح ... الخ . الا ان الامور لم تعالج على هذا المستوى من التفكير ولم تبدل جهود صادقة للقضاء على نواحي الاسراف لتدبير الاموال اللازمة للمشروعات الحيوية التي لا يتحقق الامن بدونها . وترتب على ذلك ان ضرب العدو ضربته وطائراتنا مكدسة في العراق دون دشم او ملاجئ . فضربت طائراتنا على الارض دون ان تتمكن من ان تؤدي واجبها في القضاء على العدو في اللحظة المناسبة .

وأعود فأكرر انني لا اتهم احدا . فلقد كنت الوحيد داخل مجلس الوزراء الذي اعترض على إعادة محاكمة رجال الطيران بعد الاحكام التي أصدرتها المحكمة الاولى .

مثل آخر بالتدريب التعبوي ... في كل عام تخصص في الميزانية مبالغ ضخمة لتدريب القوات المسلحة ... والمفروض ان تنفق هذه المبالغ لرفع الكفاءة القتالية للوحدات ولكن الذي حدث خلاف ذلك . اذ انه في عام ١٩٥٤ قام الجيش بمناورة عامة بالجنود سميت المناورة «انتصان» كنت اعمل فيها اركان حرب هيئة التحكيم اذ كنت وقتئذ مدرسا بكلية اركان الحرب .

والشيء المذهل والثابت ان القوات المسلحة لم تقم بعد هذه المناورة بأي مناورة عامة بالجنود !! واذا عرفنا ان مثل هذه المناورات تزيد من الخبرة العملية للقادة على مختلف المستويات من قادة أفرع القوات المسلحة حتى القادة الاصغر كما انه يمكن بواسطتها اختبار خطط العمليات جنباً الى جنب مع مشروعات مراكز القيادات لقدرنا التأثير الخطير لمثل هذا التقصير . ويجب ان نلاحظ ان حرب اليمن لم تكن قد قامت بعد وبالرغم من ذلك استمر الجيش ثمانية سنوات حتى قيامها دون ان يقوم بمناورة واحدة يدرب فيها قواته ويتأكد فيها من الكفاءة القتالية للوحدات فالتعلل بحرب اليمن اذن هو مجرد هراء . لانه حتى في حالة قيام حرب اليمن فان هذا لا يعفي القادة من مسؤولية تدريب قواتهم ولا يعفي القيادة العامة من وضع سياسة عملية للتدريب . بل الثابت - وللأسف الشديد - ان التقارير الرسمية عن مستوى التدريب كانت مضللة ولا تعبر عن الواقع فبالرغم من ان تدريب القوات لم يكن يسير في الطريق السليم وبالرغم من ان مستوى الكفاءة القتالية للوحدات كان في هبوط مستمر الا ان كل التقارير كانت تشير الى عكس ذلك بل نجد ان هذه التقارير كانت تشيد بالمستوى الذي وصلت اليه القوات وبالكفاءة القتالية التي حققتها .

مثل آخر لسوء الانفاق نضربه بتجهيز مسرح العمليات . كان المقروض ان يتم في سيناء نطاقان من الدفاعات وقد بدأ القتال والنطاق الثاني منهما يكاد العمل لم يبدأ فيه بعد . والشيء الغريب حقيقة ان يتم الانفاق في مسرح العمليات بهذه الطريقة المبتورة التي كان عليها ان تعالج موضوع تجهيز المسرح بنظرة شاملة لان النطاق الثاني في مستوى أهمية النطاق الاول تماماً كما يتضح من التخطيط اذ ان النطاق الاول قد لا يسلوي شيئاً اذا ما أجبرتنا الظروف على التخلي عنه الى النطاق

الثاني الذي لم يجهز بعد .

كان من الواجب والحالة هذه ان يسير العمل في كل من النطاقين في وقت واحد تبعا للخطة الموضوعة حتى نزيد من كفاءة التجهيزات زيادة فعلية اذ انه مهما ارتفعت نسبة التجهيز في النطاق الاول فما زال الدفاع خطيا لا يتوافر له العمق . اما اذا توزعت نسبة التجهيز على النطاقين فان قوة المقاومة تزداد لان الدفاع هنا اصبح دفاعا يتوفر له العمق اللازم .

ولقد لاحظت من التصريحات التي نشرت ان البعض حاول ان يعطي نسبة عددية للحالة التي كانت عليها القوات فقليل مثلا ان القوات المسلحة لم تكن جاهزة الا بمقدار ١٠ بالمئة وقيل ايضا ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس . ان في مثل هذه الاقوال تبسيط مخل للامور لا يساعد كثيرا على اظهار الحقيقة .

فالنسب العددية يصعب اتخاذها مقياسا لحساب كفاءة القوات المسلحة لان اجراء مثل هذه الحسابات ليس بهذه السهولة ويحتاج الى كفاءة خاصة لتقديرها التقدير السليم . اذ انه للوصول الى ذلك تعمل تقديرات موقف مطولة متغيرة في فترات مناسبة تبحث فيه العديد من العوامل المادية والمعنوية . وان كان من السهل حساب العوامل المادية بالارقام فان هذه القاعدة لا يمكن استخدامها لقياس العوامل المعنوية .

فقد يكون ما لدي من دبابات عشرة مثلا . . . الا انه يصح ان يكون ما لدي فعلا وقت القتال عشرة او اقل او ازيد . اذ ان هذا يتوقف على عوامل كثيرة منها : كفاءة الدبابة ، سمك الدرع ، عيار المدفع ، قوة اختراق الدانة ، المدى ، القدرة على المناورة ، القدرة على الاخلاء والاصلاح ، الامداد بالخيرة والوقود وقطع الفيار وطريقة ذلك ، درجة تدريب السائق والمدفعجي ، صلاحية اجهزة الاتصال ، كفاءة القادة ، درجة التحمل ، القدرة على استخدام الارض . الخ . كل ذلك مقاوتا بالجانب المضئ

وهذا يوضح لنا كيف انه يصعب تقدير بعض العوامل تقديرًا حسابيًا .

وما قيل من ان مسرح العمليات لم يكن جاهزا الا بمقدار الخمس ايضا ليس صحيحا فهل الخمس الذي تم من تجهيزات الاسبقية الاولى ام الثانية ؟ وهل كان هناك اسبقيات للتجهيزات على مستوى مسرح العمليات ؟ اذ ليس بالضرورة ان تكون تجهيزات النطاق الاول ذات اسبقية اولي .

الذي اردت ان اقله هو ان حجم الميزانية ليس هو المقياس الوحيد لتقييم مقدار تلبيتها لاحتياجات القوات المسلحة اذ ان المقياس الحقيقي هو العائد الذي يعطيه اتفاق كل جنه ينفق في اي ناحية من النواحي . فاذا كان العائد اقل مما ينبغي ان يعطي فان معنى هذا ان هناك اسراف وتبذير لاموال الشعب وتفريط في الامانة وتقصير يستوجب المؤاخدة .

والانفاق لا بد له ان يحقق التوازن واعني به تحقيق التكامل .

فما فائدة الاحتفاظ بقوات مقدارها نصف مليون مثلا وهم غير مدربين او ناقصي المعدات والمهمات ؟ وما فائدة الانفاق على شئون الترفيه والشئون العامة دون الانفاق على متطلبات العمليات ؟ وما فائدة التركيز في الانفاق على ناحية العمليات دون الاهتمام بالنواحي الادارية او التدريب ؟ بل ما فائدة التركيز في الانفاق على القوات البرية دون القوات الجوية او البحرية تبعاً لواجب كل منها في الخطة الشاملة ؟ وما فائدة احضار الطائرات دون تجهيز الطيارين بعدد يكفي الخسائر في اثناء التدريب او العمليات ؟ وما فائدة تحضير المطارات دون تحضير الملاجئ والدشم او دون اعداد الدفاع الجوي والارضى عنها ؟

هذا التوازن هو الذي يغطي العجز في الحجم المخصص للانفاق .

ان ما انفق على القوات المسلحة كان مبلغاً طائلاً للغاية فلم

تدخر الدولة وسعا في سبيل تدبير الموارد اللازمة لتغطية متطلباتها كما انفقت وبسخاء على الافراد والمعدات . وان كانت الامور قد استوجبت تدخل الدولة عام ١٩٦٧ لتخفيض الميزانية المخصصة للقوات المسلحة فليس معنى هذا ان تلك الملايين القليلة هي التي تسببت في النكسة او يتخذها البعض مبررا لما حدث فان في هذا ظلم للواقع وافتئات على التاريخ .

٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟

سؤال يحتاج الى تعمن بالرغم من «لو» هذه لن تغير من
الواقع شيئا .

ويمكن ان نضع السؤال بصورة اخرى : ماذا كان يحدث لو
ان القيادة العسكرية لم تنهر مرة واحدة وانها قادت قواتها
بأعصاب باردة رغم من أخطائها الفادحة التي ذكرنا بعضها ؟
لم يكن الموقف وقت صدور قرار الانسحاب موقفا ميثوسا
منه ... صحيح ربما تكون قد وصلت للقائد العام صورة مسا
حدث بقواته الجوية وهاله أبعاد الخسائر التي لم يتوقعها . ولكن
من جهة اخرى يؤكد الفريق صدقي محمود قائد القوات الجوية
والدفاع الجوي وقتئذ ان الضربة الجوية لم تكن قاضية بل تبقى
في يده مئات من الطلعات الجوية كان يمكن استخدامها كما يؤكد
اللواء عبد الحميد الدفيعي قائد القوات الجوية والدفاع الجوي
في سبئاء انه كان في يده مئات أخرى من الطلعات ، كان يلح على
قيادة الجيش الميداني في استخدامها دون جدوى . فاذا أضفنا

الى ذلك ان الطائرات الجزائرية كانت قد بدأت في الوصول فانه يمكن القول ان القائد العام كان ما يزال في يده مجهود جوي يمكنه من مداومة القتال .

وزيادة على ذلك فان قواته البرية في سيناء كانت في موقف جيد فأغلب القوات في المحاور المختلفة لم تكن قد اشتبكت بعد مع العدو وما زال احتياطيه العام من المدرعات سليما لم يمس... وكانت الخطوط الدفاعية سليمة تقريبا حتى بعد ظهر يوم ٦-٦-١٩٦٧ فيما عدا بعض الاختراقات التي تمت هنا وهناك والتي كان من الممكن صدها واستعادة الموقف ثانية لو كان هناك اصرار على القتال .

لم يكن الموقف منهارا بالرغم من النكسة التي اصابت القوات الجوية . صحيح اصبح الموقف يحتاج الى قرار لتغيير الصورة العامة للقتال لانه لا يعقل ان يستمر الموقف كما هو بعد ان فقدت القوات الجزء الأكبر من غطائها الجوي في الساعات الاولى من المعركة . ولكن التغيير كان لا بد وان يهدف الى كسب الوقت بإطالة أمد القتال واستمراره لتكبيد العدو اكبر خسائر ممكنة والدفاع باستماتة عن كل شبر من الارض .

بل كان الحل الاسلم حينما فقدت القوات غطاءها الجوي ان ترداد التحاما بالعدو وتقاوم اي محاولة لفض الاشتباك معه مهما كلفها ذلك من جهد حتى تبطل تأثير القوات الجوية المعادية عليها لأن العدو كان سيتردد في استخدامه لقواته الجوية حينئذ خوفا من ان يصيب قواته .

اذن كان من الواجب على القيادة العسكرية ان تعمل على الصمود وإطالة أمد القتال .

وكان ذلك كفيلا بأن يحقق عدة مزايا باستراتيجية هامة نجملها في الآتي :

١ - التقليل من تأثير الضربة الجوية التي قام بها العدو ووضعها

في اطارها الصحيح كما وضعت ضربات مشابهة حدثت في التاريخ والتي لم يحل حدوثها دون استمرار القتال بإصرار. فحينما ضربت القوات الجوية الروسية في الحرب العالمية الثانية الضربة الميئة التي قام بها السلاح الجوي الالماني استمر القتال: صحيح انسحبت القوات الى الشرق ولكنها لم تتخل عن اي شبر من الاراضي الا بعد تكبيد العدو اكبر ما يمكن من الخسائر في المعدات والافراد .

٢ - الحفاظ على تماسك القوات خلال المعركة وعدم فقدان السيطرة عليها كما حدث اذ ان القوات التي يحسن قيادتها وتحكم سيطرتها اثناء مواجهة العدو تزداد تماسكا واصرارا على القتال .

٣ - تكبيد العدو اكبر خسائر ممكنة في المعدات والارواح وهو حريص كل الحرص على مفاداة ذلك ولربما اجبرته الخسائر الى تغيير غرضه من الحرب .

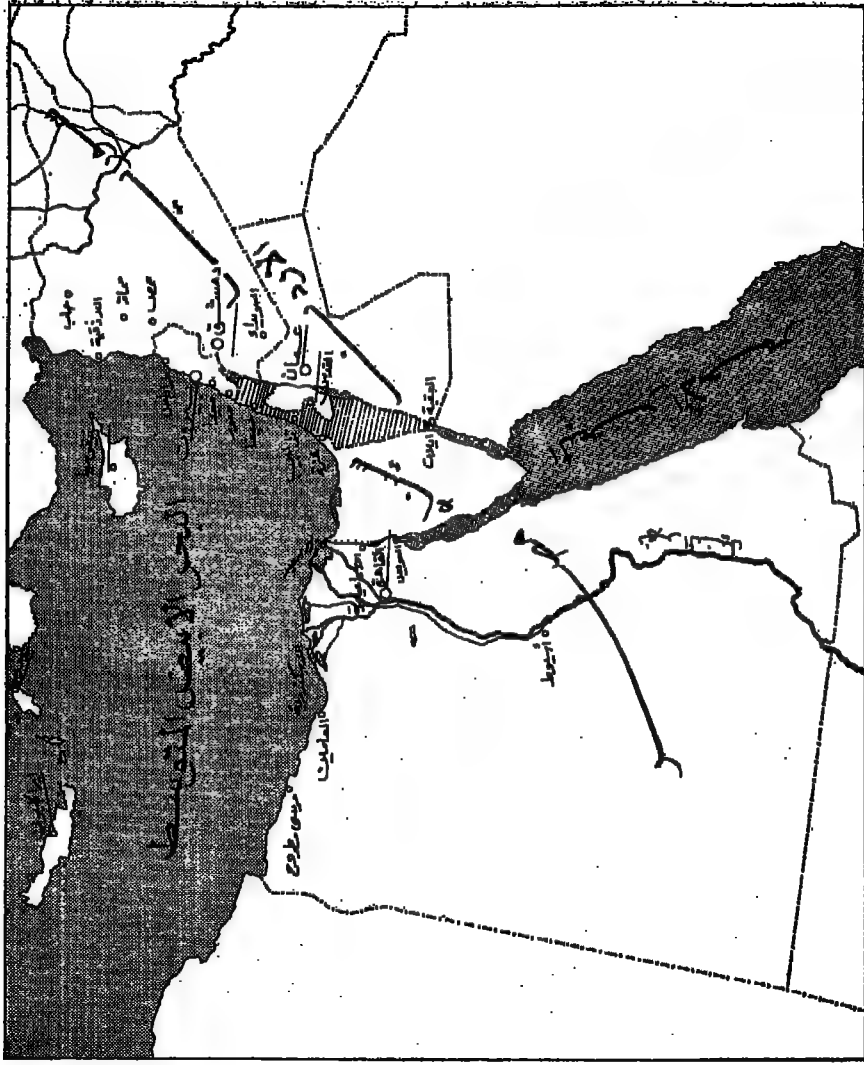
٤ - اطالة امد الحرب هو السلاح المضاد لعقيدة العدو في الحرب الخاطفة التي يعتمد عليها لقلة احتياطييه سواء من الرجال او المعدات .

٥ - اعطاء الفرصة للقوات العربية لتلقي بثقلها في المعركة فكانت الجبهة السورية ما زالت سليمة كذلك الحال مع الجبهة الأردنية ولو ان المعركة طالت هنا في سيناء واستمر القتال هناك في هاتين الجبهتين لتغير الموقف دون شك .

هذا علاوة على ان الامدادات العربية كانت قد وجدت الوقت الكافي لكي تدخل المعركة وكانت بشائرها من القوات الجوية الجزائرية كذا قواتها المدرعة قد بدأت في الوصول .

٦ - وفوق كل ذلك كنا تركنا الفرصة للتدخل السياسي الدولي لكي يوازن الموقف كما يحدث عادة في الحروب المحلية وكان يساعد على ذلك :

- ١ - موقف الدول الصديقة المؤيد لنا على طول الخط .
- ب - ان قواتنا العسكرية كانت ستظل محتفظة بتماسكها رغمًا عن الخسائر الجسيمة المتوقعة في مثل هذه الاحوال ولكن مجرد القتال المستمر والمحافظة على تماسك القوات كان له ثقله السياسي علاوة على ثقله العسكري .
- ج - احتفاظنا بأكبر مساحة من الارض في يدنا كوسيلة للمساومة السياسية .
- هذه هي المزايا التي كان يمكن تحقيقها لو استمر القتال بعنف واصرار .
- ولكن هل كانت لدينا الوسائل للاستمرار ؟ والرد على ذلك دون تردد بالإيجاب .. فلو ان القوات يوم ٦-٦-١٩٦٧ انسحبت الى الخط الدفاعي الثاني لخوض معركتها هناك لطالت المعركة اياما ثمينة .
- ولو ان القوات بعد ذلك انسحبت لثقاتل على خط المضائق في انتظام وتماسك لطالت المعركة اياما اخرى غالية .
- صحيح من المحتم ان ينتج عن ذلك خسائر فادحة ولكن في مقابل ذلك كان الجيش يكون قد أدى واجبه واحتفظ بتماسكه وكان هذا وحده ورقة غالية يمكن ان يكون لها ثقلها الكبير في اللعبة السياسية وقتئذ .
- لو ان القتال استمر بإصرار واحتفظت القيادة العسكرية بأعضائها دون انهيار ولو أصرت على ألا تفقد أي شبر من الارض دون قتال ودون ان تكبد العدو أكبر خسائر ممكنة لتغير الموقف .
- أما أن تأمر هذه القيادة قواتها هكذا فجأة بأن تكون غرب القناة في مدة لا تزيد عن الاثنتي عشر ساعة فكان معناه آلاف من الخسائر في الافراد علاوة على الخسائر الفادحة في المعدات .
- ولو ان هذه المعدات التي تركت دون قتال او دمرت في اثناء



دولة الخليج العربية

عملية الانسحاب قاتلت وحاولت أن تحتفظ بالأرض ولو أن المدافع التي تركت للعدو هكذا قد أطلقت نيرانها ولو أن الدبابات والعربات المصفحة استخدمت كدشم ثابتة تقتل في العدو وتحدث فيه الخسائر ولو أن آلاف الأسلحة الصغيرة من بنادق وأسلحة رشاشة انطلقت في صدور العدو لاختلف الموقف .

ولو أن الرجال صمدوا حيث هم في خنادقهم أو وراء مدافعهم أو في دباباتهم ما كانت الخسائر فيهم نصف ما حدث لهم وهم يتراجعون غربا لا يلوون على شيء .

ولو أن القيادات التي كانت تمسك في يدها الإسراع لم تعط لنفسها أسبقية خاصة أثناء عملية الانسحاب ولو أنها قادت كما ينبغي أن تكون القيادة . . ولو أنها ضربت المثل والقذوة فسي التضحية أو لو أنها قدرت المواقف تقديرا جيدا وعلمت أن مصر البلاد يتوقف على وقفها واستمرارها لكنت النتيجة غير النتيجة . والدليل على ما أقول هو أن الاسرائيليين انفسهم كانوا حذرين عند استغلال نجاحهم بعد الضربة الجوية . فلم يحلموا أن تحقق تلك الضربة النجاح الذي حققته . لذا كان اندفاعهم بعد ذلك حذرا مترددا ولكن بعد أن لمسوا الانهيار الكامل في الجبهة رأوا أن ما لم يدر في أحلامهم يحدث أمامهم استغلوا الموقف إلى أقصى مدى فدمروا آلاف المعدات وقتلوا وأسروا آلاف الجنود واحتلوا سيناء العزيزة ثم استداروا إلى الميادين الأخيرة يكررون فيها ما فعلوه في سيناء حيث لم يكن هناك أيضا إصرار على القتال ولا تمسكا بالأرض إذ أن سقوط الجيش المصري في سيناء انعكست آثاره في الحال على الجبهات الأخرى .

لو أن القتال حدث بجدية وإصرار ما أصبح الموقف معقدا هذا التعقيد .

ولو أن التمسك بالأرض العزيزة بالنواجز كان عقيدة ثابتة لدى القيادة ما استهانت وما أقدمت على ما فعلته .

ان الجيش المفتري عليه خذلته قياداته الكبيرة ولم يكن هذا
الخدلان قاصرا على الجيش فحسب بل امتد تأثيره الى كل اجزاء
الوطن .

١٠ - وأخيراً... الرسائل الثلاثة العجيبة

الهجوم على أم بسيس :

يقول الفريق صلاح الحديدي في كتابه «شاهد على حرب ١٩٦٧». وفي مقال نشر في أخبار اليوم بتاريخ ٢٥-٥-١٩٧٤ بعنوان «٩٠ دقيقة غيرت نتيجة حرب يونيو» الآتي : «ان كل المراقبين والمعلقين يجمعون على ان اسرائيل بدأت حربها في يونيو ١٩٦٧ بهذه الضربة الجوية المركزة ضد المطارات المصرية في الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة صباحا والواقع ان هذا القول غير صحيح بصفة عامة وغير دقيق بالقدر اللازم اذ انه حدث هجوم بري اسرائيلي على الحدود المصرية في الساعة السابعة والرابع من صباح نفس اليوم ٥ يونيو . ان هذا الهجوم قامت به طلائع القوات الاسرائيلية على المحور الاوسط في سيناء وفي هذا الهجوم قامت اسرائيل باحتلال موقع متقدم داخل حدودنا المصرية كانت تدافع عنه سرية مشاة مدعمة في منطقة أم بسيس الامامية . اي ان هذا الهجوم البري قامت به اسرائيل قبل الهجوم الجوي المشهور بحوالي ٧٠ دقيقة . والتفسير الوحيد

الراجح هو ان اسرائيل قامت بهذا الهجوم كاختبار اخير لجس نبض رد الفعل المصري والواقع انه لو كان هذا الهجوم قد وجد العناية الكافية من القيادات المحلية لاعتبر بمثابة اعلان للحرب بيننا وبين اسرائيل ولكن الغريب ان هذا الهجوم لم يابه له القادة المحليون بل لم يعتبروه حدثا هاما ينبغي باحداث اكثر جسامه لا بد ان تقع في اعقابه وبالمطبع ما لبث هذا الهجوم البري ان فقد اهميته عندما بدأ الهجوم الجوي الاسرائيلي الرئيسي ضد الطيران المصري في التاسعة الا ربع ثم اختفى هذا الحادث نهائيا بعد ان اصبح جزءا من الهجوم الجوي الكبير وقد ذكر شاهد عيان مصري ان نقطة المراقبة التابعة له قد ابلغت في الليلة السابقة (اي ٤ يونيو) انها شاهدت نشاطات وتحركات غير طبيعية للعدو في اتجاه العوجة مصحوبة بأصوات جنلذير وآليات وذكر ايضا انه ارسل هذه المعلومات الى كل من قيادة الجبهة وثانسته المباشرة بالقاهرة . ولقد تبين فيما بعد ان هذه المعلومات عرضت على قائد الجيش المصري في سيناء بعد ظهر يوم ٥ يونيو اي بعد انتهاء اسرائيل من تدمير الطيران المصري وبعد توغل القوات الجوية الاسرائيلية في الاواشي المصرية . . لقد فقدنا فرصة ثمينة للغاية وهي فرصة الساعة والنصف التي مرت بين وضوح نية اسرائيل العدوانية التي اثبتتها فعلا الاشتباك المسلح في الساعة والرابع وهو اشتباك سقط فيه قتلى وجرحى من الجانبين وبين الساعة التاسعة الا ربع حينما انفجر الموقف كله بالهجمات الجوية التي وجهت الى جميع قواعدنا الجوية في وقت واحد تقريبا . ولقد كان من الممكن ان تنتهز القوات الجوية المصرية تلك الفرصة فتقوم بتنفيذ خططها الهجومية التي كانت قد اعدتها من قبيل لضرب بعض القواعد الجوية في جنوب اسرائيل وكانت الظروف مناسبة لذلك والتوقيت ملائما وعلى ضوء الاحداث التي وقعت بعد ذلك والقرارات التي علمناها فيما بعد فان قوات العدو كانت فني

الساعة السابعة والربع من صباح ذلك اليوم مشغولة في التحضير لشن هجومها ولم تكن هناك ظروف يتمناها المخطط المصري ليختار فيها توقيتا لعماله الهجومية افضل من تلك الظروف . هكذا كانت حالة القوضى والارتباك هي التي تسود الموقف في تلك اللحظات الحاسمة من صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ .

اما الفريق مرتجى ففي حديثه الى «آخر ساعة» بتاريخ ٥-٦-١٩٧٤ فانه يقول عن الهجوم الذي وقع على أم بسيس انه محض افتراء اذ يقول «انه غير صحيح . فاولا لم يكن هناك اتصال بين قيادة الجبهة والقوات الامامية . كانت قيادة الجبهة متصلة بقيادة الجيش والاتصال كان اتصال تليفوني لانه كان هناك صمت لاسلكي ولا احد كان يستخدم اللاسلكي ثم ان القوة في أم بسيس عبارة عن كتيبة استطلاع وعناصر من اللواء ١١ مشاة التي كان يحتل أم اكتاف وهم يتبعوا الفرقة الثانية مشاة فمن باب اولي لو كان فيه حاجة زي كدة حصلت كان مفروض ستخطر الفرقة وهذه تخطر الجيش وهذا يخطر القيادة العليا واذا اخطرنا احنا يبقى فضل منه ما اخطرناش مش مهم طيب ليه لم يحصل هذا الاخطار اللي هو يقول اتعرف . وقائد الجيش كان معايا في المطار ولم يخبرني بحاجة زي كدة حصلت وبعدين انا بافتراض ان ده حصل بطريق الخطا لان اسرائيل كان يهمها انها تحصل على المفاجأة من البداية . ومثل هذا العمل معناه تضييع المفاجأة . وحتى لو حصل كان لازم تقييم هذا العمل واللي يقدر على كدة هو الراجل اللي قدام . جا يمكنش حد يقول ان كلنا نستعد بناء على حادث مثل هذا الا اذا كان القائد الامامي قائد كتيبة او قائد الفرقة قالوا ان ده خلاص لهجوم وان احنا كنا نستعد للموقف . وانما يتجهلني ان ده لم يحدث . لازم قوة صغيرة هي اللي وصلت أم بسيس اذا كان زي ما يقول احتلت كانت هذه القوات رفعت لام كتلف للواء بتاعها . فلا يمكن ان الامون توخلد بهذه السهولة وفي

تصوري انه اذا كان ده اتعرف كلنا كنا سنقف في درجة الاستعداد واسرائيل لم تكن ستهجم في هذا اليوم بل تهجم في اليوم التالي لتكون المفاجأة ١٠٠ بالمئة .

ويلاحظ ان الفريق مرتجى هنا كان كل همه ان يبعد المسؤولية عن قيادة الجبهة التي كان يتولى قيادتها وانه لم ينف او يؤيد وقوع مثل هذا الهجوم .

ولكن اللواء عبد الحميد الدفيعي في حديثه الى «آخر ساعة» بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٧٤ - يقول بهذا الخصوص «موضوع أم بسيس غريب جدا وقد سمعت به اثناء محاكمتي اذ قال لي المدعي العسكري : ماذا فعلت عندما سمعت نبأ الهجوم على أم بسيس الساعة السابعة والنصف . واجبت انه لأول مرة في حياتي اسمع عن هجوم على أم بسيس وانا اسمع منك هذا الخبر الان ولكني اعلم ان الفريق مرتجى كان يعلم بذلك . وانه قد ذكر لي انه قد وجد ضابطا يأتي بسرعة الى الفريق صلاح محسن قائد الجيش الميداني وينتحي به جانبا ويقول له شيئا فهم منه مرتجى لانه كان يقف على بعد ان هناك اطلاق نار ولكن صلاح محسن لم يخبره بذلك وذلك بسبب الوضع غير الطبيعي الذي كان يقف فيه الفريق مرتجى وقد قال لي الفريق مرتجى انه سال صلاح محسن عن اطلاق النار ورد صلاح محسن : لا دي شوية طلقات كده . . . وده يؤكد ان الفريق صلاح محسن كان يعلم بالهجوم على أم بسيس وكان يمكن استغلال المجهود الجوي الضخم الموجود في سيناء وكذلك كان اندارا نهائيا بقيام الحرب وكان عندي مائة طائرة او اكثر . كان ممكن نعمل عمل كبير» .

اذن فان الأرجح ان هجوم العدو على أم بسيس قد تم فعلا وان التبليغ قد تم ايضا الا ان حالة الاسترخاء العجيبة والامن الكامل الذي كانت تحس به القيادات جعلها لا تقدر خطورة هذا الاجراء وضاعت فرصة اخرى الى جانب عشرات الفرص التي ضاعت .

اشارة وحدات استطلاع الجبهة :

من الثابت ان وحدات الاستطلاع المعادية كانت نشطة على طول الجبهة اعتبارا من يوم ٣ يونيو وقد لمس ذلك كافة وحداتنا الامامية بل شعرت هذه الوحدات بأن العدو كان يجري اجراءات المعركة الهجومية على مستوى الكتائب . وللأسف انه يبدو ان ذلك لم يكن كافيا لدفع القيادات ان تستعد لمواجهة الموقف والذي اخذت كل الدلائل تشير الى قرب تدهوره .

بل نجد ان وحدات الاستطلاع الامامية تبلغ عن دفع العدو لقواته على الخط يدين - العوجة وانه يدعمها بقوات اضافية وقد تم ارسال هذه المعلومات في الساعة السابعة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ اي قبل الهجوم بساعتين الاثنتا عشرة الا انها لم تصل الى هيئة عمليات القوات المسلحة الا في الساعة العاشرة الاثنتا عشرة . وعززت هذه المعلومات بمعلومات ارسلت من اتجاه رفع عن تحركات معادية مشابهة لتلك التي كانت تحدث في اتجاه العوجة . ان دفع قوات رئيسية للعدو لاحتلال مواقع كتائب في الخط الدفاعي الاول اسلوب معروف لبدء الهجوم وبالفهم من ذلك لم تمنع اي قيادة امامية هذه المعلومات الاهتمام الذي تستحقه . ولوحظ ايضا طول الوقت الذي استغرقته هذه المعلومات حتى وصلت الى القيادة العامة .

اشارة عجولون :

يقول الفريق صلاح الحديدي في حديثه في «اخيار اليوم» بتاريخ ١٩٧٤ «والغريب انه بعد هذا الوقت بقليل عندما بدأت الطائرات الاسرائيلية المعادية قيامها من قواعد متجهة الى اهدافها المختلفة في مصر الامر الذي ظهر معظمه واضحا على

شاشات الرادارات في الجبهة الاردنية وصار مؤكدا نظرا لهذا العدد الكبير من الطائرات واتجاهاتها ان امرا جلا ستقوم به الطائرات الاسرائيلية اسرعت قيادة القوات الاردنية التي كان يرأسها الشهيد عبد المنعم رياض ومعه عدد من معاونين المصريين بإبلاغ هذه المعلومات لاسلكيا الى كل من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية ، وفي نفس الوقت الى قيادة قواتها الجوية وقد كان من الممكن ان تكون هذه البرقية نقطة تحول لصالحنا في تاريخ المعركة لو انها وصلت في الوقت المناسب وامكن الاستفادة من المعلومات التي تحملها ولكن القدر من ناحية والاهمال من ناحية اخرى وعدم اخذ الامور بالجدية اللازمة من ناحية ثالثة والثقة السياسية من عدم قيام الحرب حالت دون الاستفادة من هذه المعلومات الثمينة بل التي لا تقدر بثمن حيث ان مفتاح الشفرة لهذه الرسالة كان قد تغير في الدقائق الاولى يوم ٥ يونيو ولم يتمكن من استقبالها في القاهرة من فك رموزها حيث انه استخدم مفتاح الشفرة التي سبقت يوم ٥ يونيو بجهل واهمال .

ويقول اللواء عبد الحميد الدفيدي «مسألة عجلون مريبة جدا ولكنها لم تصل ولو وصلت اشارة عجلون لتغير الموقف تماما لان العدو كان بهجومه بهذا الشكل مغامر جدا فقد كانت طائرات العدو تطير على ارتفاع ثابت وسرعة ٩٠٠ كيلومتر لانها محملة مما يحد من سرعتها فتكون ابطأ من اي طائرة عندنا ولكن الاشارة لم تصل وعندما سألنا الفريق رياض في المحكمة بأنه كان هناك اتفاق على ان يشتغل رادار عجلون لرؤية اي طائرات تتحرك من المطارات الاسرائيلية وارسل رسالة شفرية لنا فورا قال نعم وقد ارسلت الاشارة فعلا . ان مسئولية ذلك مسئولية الفريق فوزي رئيس هيئة اركان حرب . المفروض ان الاشارات تصب في مراكز العمليات ولكن للأسف كان مركز عمليات القيادة العامة مغلقا بالرغم من رفع درجة الاستعداد يوم ١٥ مايو حتى يوم ٥ يونيو بعد

بداية الحرب ولكنه فتح مرة واحدة يوم ٣ يونيو من باب التجربة لمدة ساعات وعاد شافلوه الى أماكنهم وقت السلم . ومركز القيادة هذا خاص بالمشير وفوزي فاذا كان المشير طار لسيناء فكان لا بد من وجود فوزي ليفتح مركز القيادة وانتهت اشارة عجلون التي كان يمكن ان تغير مجرى التاريخ الى محاكمة عريف وعزله الى رتبة عسكري . وفي مسألة عجلون ايضا مسألة مربية وهي تغيير الشفرة المتفق عليها فجر يوم ٥ يونيو . وهذه ايضا مسألة تستحق الدراسة . لماذا تغير في هذا اليوم بالذات .

وهذه هي قصة الاشارات الثلاثة . فهل تحتاج منا الى تعليق ؟ لا اظن .

- القوات المسلحة تعلن التعبئة ثم تدفع قواتها الى سيناء .
- وتتخذ مواقعها حسب الخطة الموضوعة بل تعد لعمليات تعرضية ضد اغراض حيوية داخل ارض العدو .
- وتغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية بعد سحب القوات الدولية .
- ويبدأ العدو في حشد قواته وبكثافة على الجبهة الجنوبية .
- ويصرح العدو دون موارد انه سيقاقل والا مجال لحمل الازمة الا بالحرب .
- ورئيس الجمهورية ينبه ان حربا ستقع .
- ثم يقرر ان الموقف السياسي يجبرنا على ترك الضربة الاولى للعدو .
- ثم وحدات الاستطلاع الامامية تنبه اعتبارا من يوم ٣ يونيو عن النشاط الكثيف للعدو على طول الجبهة ... ثم تنبه على دفع العدو لقواته لاحتلال مواقع القتال .
- ثم يقوم العدو بالهجوم على ام بسيس قبل ضربته الجوية بساعتين الا ثلث .
- ثم ترسل القيادة العسكرية في عمان رسالتها عن اتجاه طيران العدو الى اهدافه .

ولم يكن كل ذلك كافيا لان تستيقظ القيادة العسكرية !! ولم يكن كل ذلك كافيا لاخلد جانب الحذر والاستعداد الكامل والتأهب ليل نهار .

لم يكن كل ذلك كافيا لان تتجنب القيادة الضربة التسيي افقدتها التوازن صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .
بل بكل اطمئنان يطير القائد العام بطائرته ومعه نصف القيادة .
والنصف الآخر في المطار يودعه وكأنه مسافر في رحلة طويلة للترفيه .

وكل قيادات الجبهة موزعة بين مطار الوصول للاستقبال او في المركز الامامي للتنسيق .

ان اقل ما تدل عليه هذه الرسائل ان وسائل الاتصال بين اجراء القيادة كانت مقطعة لا بفعل العدو ولكن للتقصير الخطير الذي كان موجودا . فلا يعقل على الاطلاق الا تصل هذه الرسائل في الوقت المعقول وللجهة المعنية في وقت كانت فيه القوات في حالة الثبات ولم تدعوها ظروف المعركة بعد ان تتحرك بل في وقت لم يكن فيه الضغط على وسائل الاتصال قد اشتد لان العمليات كانت لم تبدأ بعد !!!

فنظام الشفرة وتعديلها لم يكن دقيقا بحيث تسبب في عدم الاستفادة من رسالة عاجلون وبالرغم من ذلك وقعت المسؤولية على «سمكة صغيرة» وترك «السمكة الكبيرة» دون مساءلة فلتغيير الشفرة في اي قيادة من القيادات نظامه واجراءاته فلماذا لم تتبع ؟

ثم التبليغ عن اخذ العدو لمواقعه وتحرك دباباته ومجنزراته ليلة ٤/٥ يونيو . ماذا كان رد فعل القيادات اذاه ؟ ولماذا استغرق توصيل هذه المعلومات كل هذا الوقت ؟ ان كل قائد مسئول عن التأكد من ان الاتصال بينه وبين القيادات الاعلى او الادنى يعمل بكفاءة تامة وباكثر من وسيلة تبادلية . هذا امر بديهي ولكن للأسف لم ينفذ .

١١ - ثم ماذا بعد؟

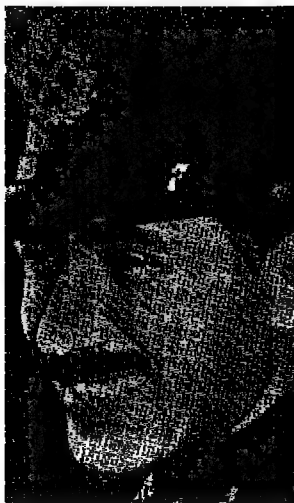
بعد كل ما ذكرت لا يمكن ان اصل الى قرار اتهام . فكما سبق ان قلت فان هذا ليس من واجبي وفوق ذلك فانه خارج طاقتي .

فالموضوع حساس وخطير يتعلق بالمصر .
والموضوع لم تكتمل جوانبه ولم يمكن الغوص فيه اكثر من العمق الذي وصلنا اليه .
وما زالت اكثر من علامة استفهام في حاجة الى اجابات دقيقة .

ولا يمكن ان يقال ان عبد الناصر تحمل المسؤولية الكاملة لكل ما حدث بمجرد ان القى خطاب التnenحية يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ والذي وجهه الى الامة العربية كلها . . فمثل هذا القول يحمل الرجل اكثر كثيرا من طاقته بل يكون فيه انحراف حاد بالحقيقة عن طريقها السليم .

فمن الطبيعي ان يتحمل الزعماء من وزن عبد الناصر مسئوليتهم امام التاريخ فلم يكن رحمه الله حاكما يمضي مدة رئاسته كيفما اتفق او قائدا يخوض معركة يعيش عليها بقية عمره

الرئيس جمال عبد الناصر



المشير عبد الحكيم عامر

ولكن كان زعيما بكل ما تحمله صفة الزعامة من أعباء ومسئوليات .
وكان فوق ذلك صاحب رسالة خاض في سبيل تحقيقها عدة
معارك انتصر في بعضها انتصارا مذهلا وفي البعض الآخر استطاع
ان ينتزع النصر من بين الركام والحطام التي تخلفت بعد انتهاء
الصدام .

ولكن لماذا لا نعود الى البداية لنحاول ان نضع النقاط فوق
الحروف ؟

حينما تطورت الازمة كان موقفنا ان المواجهة مع اسرائيل آتية
لا ريب فيها وهنا يتساءل البعض لماذا كان ذلك ؟ ألم يكن علمه
بالحالة التي كانت عليها القوات المسلحة حافزا على ان يجنبه
المخاطرة غير المأمونة ؟ أما كان له ان يتراجع خاصة وأن الوقت
كان فيه متسع لذلك ؟

أما عن المخاطرة فهي صنو لكل قرار سياسي كما سبق ان
قلنا فكل قرار يحمل في طياته قدرا متفاوتا من المخاطرة ولا أقول
المقامرة فالمخاطرة محسوبة أما المقامرة فهي نوع من أنواع الحظ
المكسب فيها أو الخسارة لا تخضع لقواعد أو حسابات .

فهل قامر عبد الناصر أم خاطر في اتخاذ القرار ؟

لم يكن من عادة عبد الناصر المقامرة والا ما حقق الانتصارات
التي حققها في المجالات المختلفة وما كانت حصيلة معاركه تلك
البصمات البارزة على كل ناحية من نواحي الحياة وما كان ادخل
مبدأ التخطيط لأول مرة في البلاد حتى تسير الامور بناء على
خطط مدروسة ولأول مرة ...

اذن فعبد الناصر - ولأول وهلة - لم يقامر .. وكيف يتأتى
له ان يقامر في معركة يعرف تماما انها تمس المصير ؟ دعنا من
مصيره الشخصي بل الذي نعنيه هو مصير البلاد لان المصير
الشخصي لم يكن يعنيه - بعكس ما يقوله البعض - والا ما اختار
الطريق الصعب لتغيير طبيعة العلاقات التي تؤثر في البلاد سواء

في المجالين الداخلي والخارجي ... كان من الاسهل له ان يستكين بعد ان استولى على السلطة ويتجنب معاداة الاستعمار العاني في كل مكان في معارك فرضت عليه لانه ما رضي ان يسير في البخط المرسوم وما قبل ان تبقى مصر ذبلا كما عاشت اغلب عمرها .

فان كان عبد الناصر سعى في ذلك الوقت ان يخلص البلاد من قيود فرضتها عليها معركة ١٩٥٦ فان ذلك امرا لا يحق لاحد ان يلومه عليه والا لاستحق عبد الناصر اللوم حينما قضى على الملكية او حينما ضرب ضرباته ضد الاقطاع ورأس المال المستغل او حينما خاض معاركه ضد الاستعمار او حينما اأم القناة او عندما حقق الوحدة ... الخ .

اقول ان عبد الناصر اذن كان ينبغي ان يستحق اللوم على كل ذلك خاصة وان كل قرار على حدة كان فيه من المخاطرة ما يجعل اشد القلوب شجاعة ترتجف وترتعش من رد الفعل لو انتكست الامور .. الا ان الرجل اقدم وهو عارف تماما بالقوانين التي تحكم اللعبة السياسية في العصر الذي نعيش فيه .

ولا يمكنني ان اجزم بما كان يدور في رأس الرجل من حسابات وكان قد تعود دائما ان يجري حساباته اما على ورق او في رأسه وعلى طريقة الديالوج ... محاورة تجري بين الفعل ورد الفعل ويستمر في الديالوج حتى نهايته ويخرج بصورة اقرب ما يمكن لما سوف يحدث حسب تقديره وحساباته .

في المجال السياسي كان في جيبه عدة اوراق : المبادأة السياسية بالقرارات المتعاقبة التي اتخذها وكان لها دويها في ذلك الوقت ، التأييد الكامل لاغلب دول العالم سواء كان ذلك في محيط البلاد العربية او بلاد العالم الثالث او بلاد الكتلة الشرقية . وفي المجال العسكري كانت القوات المسلحة لا ينقصها الرجال او العتاد والاحصائيات تؤيد ما اقول .. قد يكون الرجل

على علم بضعف القيادة وقد يكون الرجل على علم بضعف التدريب ولكن من المؤكد انه لم يكن يتوقع بأي حال من الاحوال ان تسقط قواته المسلحة وقد فارقتها الحياة في اول ساعة من ساعات الاشتباك . كان يتوقع الصمود لفترة تعطيه فرصته في ممارسة المناورة السياسية التي كان يعرف خباياها ودهاليزها .. امبا السكتة القلبية التي اصابت القوات المسلحة فمن المؤكد انها لم تخطر له على بال .

- ولذلك فعلى حسب ما قيل فانه تدخل في امور ثلاثة :
- التمسك بقوة ثرم الشيخ بعد انسحاب قوات الطوارئ الدولية منها .
- التمسك بقطاع غزة .

● عدم قيام قواتنا بالضربة الاولى ورضاءه على ان تتحمل قواتنا الجوية نتيجة لذلك خسائر تصل الى ١٥٠ بالمئة . لماذا أقدم عبد الناصر على ذلك ؟ كان في تصوره انه بمجرد ان يبدأ القتال فان الاسلحة التي أمكن حشدتها والوحدات التي امكن دفعها في سيناء سوف تصمد في الميدان لفترة معقولة تسمح بممارسة اللعبة الدولية لانه من المعروف ان صورة ما يحدث في مسرح العمليات تنعكس على ما يدور على موائد المفاوضات لا زيادة فيها ولا نقصان . وطالما احتفظت الدولة بسلامة قواتها المسلحة فان لهذا وزنه عند تقدير المواقف او القيام بالحسابات لان رد الفعل ممكن ولان الضربة الثانية مقدور عليها . وبمعنى آخر ما زالت ارادة الدولة قادرة على ان تلعب دورها على مسرح الاحداث .

فصراع الارادات حينئذ يكون ممكنا بل وأجبا في ظل توفر القدرة .

فلو ان الامور سارت كما كان يؤمل الرجل لربما خرجت مصر بمكاسب ذات شأن ولاصبح النقاد الحاليون في اوائل صفوف

المداحين والمؤيدين ولاصبح ما أقدم عليه عبد الناصر نوعا من أنواع العبقرية الفذة التي لا تتكرر في التاريخ .
فلنتصور مثلا ان الامور في القوات المسلحة قد اخذت بالجد الواجب والحذر المفروض ... ولنتصور ان القيادة العسكرية ظلت قابضة على زمام الامور ولم يحدث ذلك الانهيار الكامل الذي ادى بها الى اتخاذ قرارات مميته متتابعة في اوقات قصيرة اجهزت على قواتها في ساعات ... ولنتصور ان القوات قاتلت وتمسكت بالارض مكبدة العدو اكبر خسائر ممكنة ... ولنتصور ان القوات حافظت على اشتباكها مع العدو ... ولنتصور انها تراجعت تحت ضغط الظروف تراجعا عسكريا مترابطا الى مواقع متتالية ...

اقول فلنتصور ان ذلك قد حدث فعلا في مسرح العمليات .
اما كان لذلك رد فعل ايجابسي في مسرح السياسة الدولية ... ؟ اما كان له وزنه في مجلس الامن الذي كان يوالي اجتماعاته ليل نهار ؟ اما كان له انعكاساته في البلاد العربية فتجد متسعا من الوقت لتلقي بثقلها في المعركة ولو تحت الضغط الشعبي الذي كان سيتكاثر بمرور الوقت ؟ ألم يكن لذلك وزن في الروح المعنوية داخل القوات المسلحة واثارة حماسها واصرارها على القتال ؟ اما خلق ذلك فرصة امام القيادة السياسية لتتحرك من قاعدة وطيدة عمادها ما يجري من عمليات في الميدان ؟ اما سمح ذلك للدول الصديقة ان تلقي بثقلها الى جانبنا لتطویر دفة الامور الى اقرب ما نشتهي ونبغي ؟ اما حث ذلك الدول المعادية على ان تعيد حساباتها وتغير من مواقفها ؟ بل ألم يكن ذلك وحده كفيلا بأن يجبر العدو على ان يتواضع في اغراضه ويغير من اهدافه ؟

اما ان تضرب القوات الجوية تلك الضربة المفجعة في الدقائق الاولى وتصبح القوات البرية عارية تقريبا من غطائها الجوي ؟ او

تفقد القيادة العامة أعصابها ولا يمكنها تجميع ما تبقى لديها من قدرة جوية لتستفيد بها بعض الوقت ؟ أو أن تصدر قرارات عصبية لا هدف لها ولا ترابط بينها تنتهي بصدور امر الانسحاب بعد ٣٦ ساعة من بدء القتال ؟ أو أن يصدر امر الانسحاب بحيث يتحتم على كل العبور للضفة الغربية من القناة في ١٢ ساعة مع ما في ذلك من استحالة ؟

اقول ان كل هذه اللطحات حدثت في ساعات تركت مصر كلها دون جيش ولأول مرة في التاريخ ... وبمعنى آخر أصبحت مصر بلا ارادة تتحرك بها على مسرح الاحداث . ووجدت القيادة السياسية نفسها دون ورقة واحدة يمكنها ان تلعب بها فكان ما كان .

كان الذي حدث خارج كل الحسابات والتصورات والدليل على ذلك ان احدا من المسؤولين السياسيين في ذلك الوقت لم يقدم اعتراضا او يبدي اي نوع من أنواع التحفظات بل وافق الجميع وبارك وأيد ... وبالإضافة الى ذلك فان احدا من العسكريين لم يعترض على ما يجري بل اذا رجعنا الى التصريحات التي كانت تلقى في ذلك الوقت والصور الفريدة لمواكب القوات وقد دججت بالسلاح ... وللإوصاف المتميزة بكفاءة تحرك القوات واخفائها وما صورته دمايتنا وقتئذ من الهلع الذي اصاب العدو . اقول فلنرجع الى كل ذلك لنرى ان احدا لم يعترض على الحسابات او ... التقديرات .

اما بعد ان ينقشع ضباب المعركة وتخلو الساحة من سحب الغبار ويهدأ صوت القنابل ويخف أزيز الطائرات يأتي المتقرون لينقدوا بما يعرفون ولا يعرفون ويتسابق النقاد ليلقوا علينا صنوف الحكمة والمعرفة فهذا ما لا يصح ان يحدث ولا ينبغي ان يكون .

وأعود فأضرب مثلا بما حدث في أكتوبر ١٩٧٣ .

- كان الموقف الاقتصادي سيئاً للغاية .
- وكان خط بارليف والمانع الترابي قائمين وللوصول اليهما لا بد من عبور قناة السويس ذلك المانع الممنوع .
- والحملة الدعائية قاسية لا ترحم حتى تستمر حالة اللاسلم واللاحرب الى ما شاء الله .
- واغلب قادة القوات المسلحة يعترضون على قرار القيادة السياسية بالعبور لأن :
- الاسلحة غير كافية
- والدخائر ناقصة

وبعض المعدات الخاصة لم تكن متوفرة .

● وفوق ذلك لم يكن معنا او يساندنا اي من الدولتين الاعظم . وبالرغم من ذلك اتخذ القرار مع استبعاد كافة العقبات التي تحول دون عبور قواتنا الى الشرق .

ذلك لان القيادة السياسية رأت ان واجبها يحتم عليها ان تقوم بذلك فأمرت القوات العسكرية بالتنفيذ وتم العبور .

وأريد ان اتساءل عما كان يكون عليه الموقف لو ان القيادة العسكرية خذلت القيادة السياسية وأنهارت القوات وسط القناة .

وحدث ما حدث عام ١٩٦٧ ؟ لقد كانت الصرخات سترتفع بنفس ما يتردد عما تم عام ١٩٦٧ تماماً بلا تغيير او اختلاف .

ولكن القيادة السياسية رأت ان الواجب اصبح يحتم عليها ان تصدر قرارها باستخدام القوات المسلحة - ايا كانت النتائج وأيا كان حجم المخاطرة - لتحريك قضية التحرير بعد ان ظن البعض انهم نجحوا في وضعها داخل ثلاجة واوشكوا ان ينفقوا عليها الباب .

ان ما حدث عام ١٩٦٧ شيء لن يتكرر في التاريخ . فلم يحدث من قبل - واضنه لن يتكرر - مرة اخرى - ان جيشاً لديه عشرات الفرق ومئات الدبابات والطائرات وآلاف من قطع

المدفعية والهاونات والأسلحة الصغيرة لا يقاتل العدو الذي أمامه بل تأمره قيادته بعد ستة وثلاثين ساعة من بدء القتال ان يدير ظهره للعدو ويتجه الى القناة ويسير - ولا اقول يعدو - بأقصى سرعة ليس حسب خطة انسحاب محددة وليس حسب أوامر واضحة .. اي مجرد امر بأن يعبر الجميع القناة .

«فالجيش المصري المفتري عليه» كان ضحية قيادة عسكرية لم تحسن اعداده او تدريبه بل لم تتفرغ لرفع كفاءته القتالية وبددت بغير حدود الاموال التي اقتطعت من الشعب لبناء قواته المسلحة من طيب خاطر .

وكلنا يعرف انه ليس هناك جندي رديء بل هناك قائد رديء .

وحينما اصبح «الجيش المفتري عليه» ضحية قيادته اصبحت الجمهورية ضحية بدورها اذ انها كانت قد جمعت كل آمالها في قواتها المسلحة وأملت ربما اكثر من اللازم وحلمت ربما بازيد مما تقتضيه الاحوال .

وأعود فأكرر ...

بأنني لست شاهداً على ما حدث فهناك من هم أجدر مني على الشهادة .

ولست مدافعاً عن عبد الناصر الذي اتخذ القرار بل كل ما سمعت اليه هو محاولة لانقاذ الحقيقة - أو جزء منها على الأقل - من أيدي الذين يريدون اغتيالها . وأظن ان هذا القدر يرضيه . ولست مدعياً عاماً أتقدم وفي يدي صحيفة ادعاء ضد جهة بعينها .

ولكن ربما كل الذي امكنني ان افعله هو ايضاح بعض النقاط التي تحيط بهذا الموضوع الواسع الخطير ، وربما اكون قد ازلت اللبس عن بعض ما تردده اللسان وما يتردد في الصدور وربما

أكون قد نجحت في إثارة بعض الأسئلة التي تحتاج إلحاح إلى
ردود .

ربما بعض هذه الردود جاهزا هنا أو هناك .
وربما يحتاج تجهيز البعض منها إلى وقت قد يقصر أو
يطول .

البَابُ الثَّانِي

« لَقَطَاتُ مِنْ حَرْبِ الْإِسْتِزَافِ »

- ١٢ - أَعَادَةُ الْبِنَاءِ .
- ١٣ - وَفَرَقَتِ الْمَدْمَرَةُ أَيْلَاتِ .
- ١٤ - قِصَّةُ حَفَّارِ اسْمِهِ كَيْنْتَنِج .
- ١٥ - مَبَادِرَةُ رُوْجِرْز .

١٢ — إعادة البناء

كان عبور قناة السويس يوم ٦ أكتوبر عملاً رائعا ... هذا
امر لا شك فيه ...

لكن عظمة ما تم في ذلك اليوم كان محصلة للجهود
والتضحيات التي بذلت قبل ذلك بسنين ... وبالتحديد بعد ان
أفاق الجميع من هول النكسة وآثارها .
هذه حقيقة تزيد من عظمة هذا اليوم كعلامة بارزة في
تاريخنا .

اذ أننا ان لم نبرز هذا ونجسده نكون قد هبطنا بعظمة العبور
الى مجرد كونه عملاً من أعمال الصدفة لعب فيه الحظ دوره .
ونكون ايضا قد قللنا من نتيجة الجهود التي بذلها نفس
الرجال الذين عبروا في صمت وفناء على مدى ست سنوات
طوال .

فبعد النكسة كان الإجماع يكاد يكون تاماً على ضرورة
مواصلة القتال ... هذا امر لم يكن محل نقاش كثير .
صحيح كان البعض يرى ان استرداد الارض لا بد وأن يتم
خلال شهور قليلة .. والبعض الآخر كان يرى ان الامر قد يحتاج

الى مدة اطول من ذلك بكثير . . . الا ان الجميع كانوا يقدرّون الموقف تحت شعور من الالم المرير لطول الفترة التي تستمر فيه الارض الغالية تحت ظل الاحتلال والكرامة مسلوّبة دون استرداد. الا ان الحقيقة دائما ما تصطدم بالاحلام ، ويحول الواقع غالبا دون تحقيق الاماني .

فبعد ان هدأت النفوس المضطربة الشائرة وبردت الرؤوس الساخنة ، وبدأ الجميع يتعاملون مع الحقائق والارقام . . وصلوا الى قناعة واحدة . . . فبيننا وبين يوم الثار فترة قد تطول وقد تقصر . . . العامل الحاسم الذي يقرر ذلك هو قدرتنا على تفهم الظروف المعقدة التي برزت وتجددت وعلى طاقتنا الدائية في استغلال المواقف ، وبناء قدرتنا العسكرية متخطين كل العقبات .

محاولة السيطرة على الجو

كانت الكارثة التي اصابت قواتنا الجوية هي العامل الرئيسي في النكسة . . . اذ ان قوة الضربة وما خلفته من آثار كانت أبعد من كل تصور .

مئات الطائرات محطمة على الممرات قبل ان يتاح لمعظمها فرصة للقتال بعد ان ضرب العدو ضربته المفاجئة . وممرات الطائرات غير صالحة . . فالحفر العديدة العميقة التي خلفتها قنابل الاعداء تمنع من استخدامها وزاد من صعوبة الموقف عدم اتخاذ اي ترتيبات مسبقة لاصلاح الممرات في حالة ضربها .

وجهاز الانذار الذي كان بمثابة العصب الحساس الذي ينذر الجمهورية بأسرها بأي هجوم جوي معادي وكان يتبع وقتله القوات الجوية براداراته ومواصلاته . . . حطم ودمر .

والطيارون يتميزون غيظا من هول ما حدث فلم يتمكن
معظمهم من شرف القتال ولم تسمح الظروف لكثرهم بالدفاع عن
ارض الوطن .

وأصبحت مصر عارية دون غطاء .

فسماؤها مكشوفة مباحة لطائرات العدو تنتهكها وقت ما
تشاء دون ما اعتراض .

ولم يعد هناك وقت لاستمرار سيطرة الآلام والاحزان ...
فالمصيبة وقعت وعلى مصر ان تتخطاها وتعبرها .

وكان لا بد من تجديد الغطاء حتى لا تستمر سماؤنا مكشوفة
مباحة .

وكانت مئات الطائرات قد بدأت في الوصول على فترات
متعاقبة من الاتحاد السوفييتي .. احيانا تأتي في قوافل جوية
في سياق مع الزمن في الايام الاولى بعد النكسة وأحيانا اخرى
في قوافل بحرية بعد ذلك .

وبجهد محموم بديء في مضاعفة عدد الطيارين لمواجهة
الزيادة في عدد الطائرات ... فالبعض يدربون في الاتحاد
السوفييتي والبعض الآخر يدربون هنا في القاهرة ... وكان
كثير من الطيارين - حتى وهم في دورات التدريب - يكلفون
بواجبات للعمليات . وقد حدث ذلك في ظروف كثيرة ومتعددة.
وانشئت عشرات المطارات وأراضي النزول في انحاء متفرقة
من الجمهورية . فكلفت مئات الملايين من الجنيهات وآلاف
الساعات من العرق والجهد .

وفي الوقت نفسه بديء في انشاء الدشم لنحامي الطائرات ..
كانت الدشم عملا هندسيا رائعا يجب ان يظل محل فخرا
الدائم . فعلاوة على ان تصميماتها كانت مصرية صميمة فان
الفترة القياسية التي تمت فيها تعتبر معجزة بالنسبة للظروف
التي كانت تتم فيها .

ولن انسى ما حييت علامات العزم والاصرار التي كانت ترسم على مئات الوجوه لافراد كانوا يعملون من الصباح الباكر حتى ساعات متأخرة من الليل وكلهم مصممون على تنفيذ الواجب مهما كلفهم ذلك من تضحية وجهد .

ووضعت الخطط للدفاع عن المطارات ضد الطيران العالي والواطي وضد الهجمات الارضية واحتاج الامر الى شراء مئات من المدافع المضادة للطائرات من اسواق السلاح العالمية بعشرات الملايين من الجنيهات .

وعملت ترتيبات اصلاح الممرات بتوفير المواد والمعدات والافراد واجريت التجارب للتأكد من كفاءة كل قاعدة جوية في اصلاح ممراتها في حالة اصابها بأي اعطال وقد تم استنباط وسائل محلية لمواجهة ذلك سواء باستخدام الاسمنت سريع الشك او الخرسانة المسلحة او بالصبات او بعمل القطع البديلة . كما جهزت الوحدات اللازمة للتعامل مع القنابل الرميصة التي اعتاد العدو على استخدامها والتي كان توقيت البعض منها يستمر الى اسابيع .

وامكن لمهندسي القوات الجوية وقتئذ من اجراء عدة محاولات لزيادة مدى الطائرات وذلك باستبدال جزء من حمولة الطائرات من الصواريخ بخزانات اضافية للوقود واجريت تجارب ناجحة اثبتت دقة التعديلات التي تمت بشكل مثير . كما امكن اجراء تجارب معينة في مجال العدسات لزيادة قدرة آلات التصوير على اخذ الصور الجوية سواء من ناحية المدى او الدقة .

كما امكن تصنيع البالونات محليا لاستخدامها في الدفاع عن المطارات والاعراض الحيوية .

وامكن - اثناء كل ذلك - تخصيص بعض الطائرات لتكون جاهزة للتطبيق بعد فترة وجيزة من ائذارها بأي هجوم جوي يقوم

به العدو علاوة على توفير الدوريات الجوية المستمرة في الجو لمنع العدو من تحقيق اي مفاجأة لقواتنا .
كما قامت اسرابنا بمئات الطلعات الهجومية في داخل سيناء لضرب تجمعات العدو وخشوده ومراكز مواصلاته ورئاساته مما كبّد العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات .

تكثيف الفطالة

في الوقت الذي كان يجري فيه العمل حثيثا لضممان السيطرة على سمائنا كانت تجري محاولات خارقة لبناء درع مصر الذي يقيها من هجمات العدو الجوية .

فاخذت اعادة تنظيم قوات الدفاع الجوي اسبقية عالية في التخطيط الاستراتيجي لاعداد وتجهيز القوات المسلحة .

كان الدفاع الجوي قبل النكسة ولفترة بعدها جزوا لا يتجزأ من القوات الجوية فكانت قيادة القوات الجوية مسئولة مباشرة عن الانذار بحدوث اي هجمات جوية يحتمل ان يقوم بها العدو . كذا عن الدفاع ضد اي هجمات جوية باستخدام المدفعية والصواريخ والطائرات المتيسرة لديها .

وكان اول اتجاه صحيح - نتيجة للتجارب العملية المأخوذة من النكسة - فصل الدفاع الجوي عن قيادة القوات الجوية ليصبح سلاحا مستقلا له قيادته المستقلة .

وتم تعويض كافة خسائرنا التي حدثت في يونيو ١٩٦٧ من الاتحاد السوفييتي من رادارات الى مدفعية الى صواريخ كما تم استكمال النقص في بعض انواع المدافع عن طريق الشراء من اسواق السلاح العالمية .

واخذت اسلحة من نوع جديد لم تستخدمه قواتنا من قبل

تصل من الاتحاد السوفييتي فعلاوة على الصواريخ سام ٢ ، سام ٣ التي كانت مستخدمة من قبل النكسة وصلت صواريخ سام ٦ ، سام ٧ مما كان سببا في تدعيم القدرة القتالية لدفاعنا الجوي . . هذا علاوة على الوحدات الالكترونية التي تعمل في المجالين الدفاعي والهجومى .

ووضعت الخطط التفصيلية للدفاع عن الاغراض الحيوية في انحاء الجمهورية مع استكمالها شيئا فشيئا بمرور الوقت .
وان كان الموقف في بعض الاحيان - خاصة في الفترة الاولى بعد النكسة - سمح للعدو بالقيام بالاختراق العميق وضرب بعض الاهداف المدنية كما حدث في أبو زعبل وحلوان مثلا - فان فرص تكرار ذلك اخذت تتقلص امام العدو كلما زاد تعزيز قوات الدفاع الجوي وزيادة كفاءة وسائل الانذار وجاء الوقت الذي اخذ فيه العدو يتكبد خسائر فادحة عند قيامه بمثل هذه المحاولات .

وحيثما استتب الوضع الى حد ما بدأ التفكير في انشاء حائط للصواريخ يمنع اقتراب طائرات العدو من الاغراض الموجودة في العمق وفي الوقت نفسه كسائر لقواتنا اثناء عبورها قناة السويس حينما يحين الوقت المناسب .

وظهر رأيان في كيفية بناء هذا الحائط . . رأي يرى انشاء بقفزة واحدة جريئة بالقرب من الجبهة على قناة السويس .
ورأي ينادي بالزحف البطيء . اي بناء الخط بوتبات . .
فبينما نطابق قريب من القاهرة وتحت ستاره يبني النطاق التالي وهكذا . . .

وتغلب الرأي الثاني

وبدأت عملية التنفيذ الرائعة

اذ تم انشاء اول نطاق خارج مدينة القاهرة وتم احتلاله دون تدخل من العدو وبعد اتمام ذلك استقر الرأي على انشاء ثلاثة نطاقات في منتصف المسافة بين القاعدة في القاهرة والجبهة على

قناة السويس .

وكانت الخطة طموحة تقضي بإنشاء ٢٤ موقع على أن يتم الإنشاء في ٤٨ ساعة حتى لا تطول الفرصة أمام تدخل العدو الجوي . وكانت الإنشاءات تشمل علاوة على ذلك تجهيز مراكز القيادات بالمواصلات ، تمهيد الطرق والمدقات ، وتحريك بطاريات الصواريخ لمواقعها تحت حماية الوسائل الأخرى للدفاع المضاد للطائرات مع توفير وسائل الإنذار اللازمة لها .

وقد احتاج ذلك إلى كمية هائلة من الأعمال الخرسانية لدرجة أن أحد رؤساء مؤسسات القطاع العام الذي اشتركت شركاته في هذه الإنشاءات هاله الكميات الضخمة المطلوبة من مواد البناء وتشكك في إمكانية توفير الرمل اللازم لتنفيذ هذه الإنشاءات الضخمة .

وبالرغم من كل ذلك تم الواجب الضخم تحت نيران العدو في كثير من الأحيان .

وأحب أن أؤكد هنا أنه في فترة من الفترات وفي عام ١٩٧٠ بالذات تمكن العدو من تدمير نظام دفاعنا الجوي في قناة السويس بعد غارات كثيفة مركزة تكبد فيها خسائر جسيمة . وكان من الطبيعي أن نتكبد نحن خسائر فادحة في المقابل مما اضطرنا معه في ذلك الوقت لقبول مشروع روجرز وكان ذلك القبول بهدف عسكري هو إتاحة الفرصة لقواتنا للقفز بحائط الصواريخ إلى الأمام وعقد أول مؤتمر لتنفيذ هذه الخطة في اليوم التالي لقبولنا مشروع روجرز .

وقد تم ذلك فعلا في عملية جريئة مما جعل روجرز يندد بهذا الإجراء ويعلن أن القاهرة لم تحترم إيقاف إطلاق النيران .

إعادة بناء القوات البرية والبحرية

لم تكن القوات البرية أسعد حظا من القوات الجوية في حرب

يونيو ١٩٦٧ فقد خرجت من المعركة وقد تكبدت خسائر فادحة . . .
فقدت على ارض سيناء آلاف عزيزة من الضحايا . . . علاوة
على اغلب معداتها من دبابات وعربات وقطع المدفعية والصواريخ
وأجهزة الاتصال . . . وكان العدو في ذلك الوقت قادرا على عبور
القناة في طريقه الى القاهرة دون ان يكون في الامكان توفير
مقاومة جدية تعترض سبيله . وقام الاتحاد السوفيتي بتعويض
المعدات المفقودة بالطائرات في اول الامر ثم بحمولة عشرات السفن
بعد ذلك . كما تم تعويض بعض المعدات من اسواق السلاح العالمية
بقدر ما سمحت به ظروف الحظر المفروضة على تصدير وبيع
السلاح والموارد المتاحة وقتئذ من العملة الصعبة .
وكان التدريب في كافة المجالات يسير على قدم وساق بحيث
كان الافراد والاطقم جاهزة لانشاء الوحدات الجديدة فور وصول
معداتها .

واخذت التشكيلات تستعيد قوتها ومربتها بسرعة فائقة .
وطعم الجيش بأفراد المؤهلات لرفع مستوى الجندي الامر
الذي تطلبه تعقيد النواحي التكنولوجية للأسلحة المستخدمة .
واقترض الامر سحب قواتنا المتبقية في اليمن وسقط
صعوبات كبيرة وتعقيدات مختلفة واشتركت تلك القوات فور
وصولها واعدادها بقدر ما سمحت به الظروف في خطة الدفاع .
كما وضع تخطيط كامل لاستغلال امكانيات المصانع الحربية
في انتاج بعض انواع الاسلحة والدخائر والمعدات بعد ان تم توفير
الموارد اللازمة من العملة الصعبة لاستيراد المواد الخام اللازمة
للانتاج .

وفي الوقت نفسه أعيد تنظيم القوات البحرية وأستغني عن
بعض قطعها المتقادمة واستبدلت بقطع أحدث وأكثر وأعيد توزيع
الاسطول في البحرين الأبيض والأحمر مع انشاء وتجهيز القواعد
البحرية اللازمة لايواء قطع الاسطول ولتكون قواعد عمل فسي
العمليات المستقبلية .

واضطر الموقف وقتئذ الى اعادة توزيع قواتنا مستغلين العمق الاستراتيجي الذي يسره تعاون البلاد العربية ولا يمكن ان ينسى ما وفره السودان الشقيق ولا المملكة العربية السعودية او الجمهورية الليبية من تسهيلات في هذا المجال .

اعداد العولة للحرب

والى جانب الجهود التي كانت تبذل في داخل القوات المسلحة كان لا بد من تجهيز مسارح العمليات للحرب القادمة وكان لا بد من اعداد الدولة للحرب .

فتم تشكيل لجنة وزارية لاعداد الدولة للحرب وكانت هذه اللجنة تجتمع بصفة دورية لتحديد الاعمال اللازمة ومتابعة تنفيذها وتوفير الاعتمادات اللازمة لها مع عرض نتائج اعمالها على مجلس الوزراء .

ومن اهم الاعمال التي تمت في تلك الفترة فك المصانع ومعدات هيئة قناة السويس التي كانت موجودة في منطقة القناة ونقلها الى اماكن متفرقة في الخلف في انحاء الجمهورية اذ ان هذه المصانع ظلت تعمل في اصعب الظروف وتحت النيران المباشرة لمدفعية العدو وهاوناته وطيرانه الى ان اصبح من المتعذر عليها مواصلة ذلك فنقلت معامل تكرير البترول ومصانع السماد والورق بمنطقة السويس والمصانع الموجودة بمنطقة الاسماعيلية ومعدات هيئة قناة السويس الهائلة في بور سعيد الى الخلف وتم تشغيل معظمها في اماكنها الجديدة في وقت معقول مما وفر ملايين الجنيهات على صورة معدات تم انقاذها من التدمير المحقق وعلى صورة انتاج تم استئنافه في الاماكن الجديدة التي نقلت اليها .

كما أعيد النظر في الموانئ فتم اخلاء ميناء الاسكندريسة والمناطق التي حولها من اكاداس هائلة من الاخشاب والمساو

التموينية والمعدات المختلفة الى اماكن منتشرة في انحاء الجمهورية لتخفيض الخسائر الى اقل ما يمكن .

كما أصبح الاعتماد على ميناء الاسكندرية اعتمادا كليا في الاستيراد والتصدير في الظروف الخطيرة التي كانت البلاد تجتازها وقتئذ امرا غير معقول فاتجهت الجهود الى انشاء اوصفة جديدة في ميناء الاسكندرية مع تحسين ميناء مرسى مطروح وموانئ البحر الاحمر .

ورسفت كثير من الطرق البرية باتساعات مختلفة تبعا لمتطلبات العمليات الحالية والمستقبلية ولمواجهة الزيادة الضخمة في كمية النقل التي احتاجها المجهود الحربي بوجه عام .

كما تم انشاء شبكات من المواصلات الخطية لمواجهة اعادة التوزيع الاستراتيجي للقوات المسلحة كلما تطلب تطور العمليات ذلك وتبعا للتخطيط الموضوع للعمليات المستقبلية .

كما مدت مئات الكيلومترات من مواسير المياه لتوفيرها في الاماكن التي دمي الامر الى توفيرها فيها وأنشئت خزانات المياه في بور سعيد وبعض مناطق البحر الاحمر .

واستقر الرأي لمواجهة الظروف الطارئة تبعا للزيادة المتوقعة في العمليات الحربية على الاحتفاظ باحتياطي من المخزون السلمي للمواد الاستراتيجية كالوقود والدقيق والحبوب والخامات اللازمة للصناعة عموما ولصناعة الادوية والصناعات الحربية على وجه الخصوص مع توزيعها في انحاء متفرقة من الجمهورية وقد تم تكوين احتياطي من هذه المواد بما يبلغ قيمته عشرات الملايين من الجنيهات .

واستدعى الموقف انشاء خزانات تحت الارض للاحتفاظ بكميات مناسبة من الوقود كاحتياطي للاستهلاك المدني والعسكري سواء بالقرب من المواجهة او في العمق مع مد أنابيب توصيل الوقود الى الاماكن الاستراتيجية .

وجهزت المستشفيات لاستقبال الحالات التي تستدعي ذلك

ووفرت لها الادوات الجراحية والادوية كما تم توفير عربات نقل الدم وقطارات لنقل الجرحى وأنشئت غرف لاجراء العمليات الجراحية تحت الارض في منطقة القناة .
 وتم تنفيذ خطة تهجير المدنيين والتي كانت موضوعة قبل بدء العمليات في كفاءة تامة وأخذت الاوضاع تستقر بهؤلاء المواطنين الاعزاء في أماكنهم الجديدة - الى حين - باضطراد الجهود التي بذلت بسخاء لحل مشاكلهم .

كلمة اخيرة

● عبور القناة صورة جميلة مشرفة مشرقة لا شك انها ازدادت جمالا وعمقا حينما وضعت في اطار متكامل من الحقيقة .
 وحينما ظهر انها حلقة من ضمن حلقات ومرحلة سبقتها مراحل .
 فالعمل العظيم يكون نتيجة اعداد عظيم والا أصبح ضربة من ضربات الحظ وعملا ليس في الامكان تكراره .
 ● عبور القناة ما كان يمكن ان يتم الا بجهد شامل الامة وضعت تحت السلاح بكاملها .
 فالقوات المسلحة كانت تعمل في صمت وتضحية .
 والقطاع العام كان يعمل في صمت وتضحية في المواقع الامامية في اغلب الاحيان جنبا الى جنب مع القوات المسلحة وتحت حمايتها يقيم مواقعها وينشيء المطارات ويبنى الدشم ويشق الطرق وينشيء المخازن . وقد بذل القطاع العام مئات من الشهداء وهو يعمل عمله الخالد تحت النيران المباشرة للعدو .
 وكان هناك الجيش الشعبي يحرس المصانع والمستشفيات دون ان يؤثر ذلك على الانتاج ليتيح الفرصة للقوات المسلحة ان توفر جهدا في مواجهتها فيحمي ظهرها وقواعدها وخطوط مواصلاتها .

وفوق كل ذلك شعب صبور تحمل من طيب خاطر تضحيات
جسيمة دون شكوى او تدمير ضاربا المثل الرائع لاي شعب صمم
على مواجهة التحديات التي فرضت عليه في سبيل نصر يتطلع
اليه .

● والاتحاد السوفييتي قدم الكثير في وقت مر فيه الاصدقاء
وتكتل فيه الاعداء .. قد يرى البعض انه كان في امكانه ان يعطي
اكثر .. وقد يرى البعض انه اعطى بما فيه الكفاية ... المهم انه
اعطى لنا بقدر ما سمحت به ظروفه وسياسته ... في وقت
عصيب وظلام كثيف ..

● وان كنا نجحنا في معركة العبور فقد سبقتها معارك
متعددة .. رأس العش ، لسان بورتوفيق ، كبريت ، جزيرة
شدوان ، مهاجمة ميناء ايلات ، اغراق المدمرة ايلات بالقرب من
بورسميد ، ضرب الحفار كينتنج في ابيدجان بساحل العاج .
فالحرب مجموعة من المعارك الناجحة والخاسرة تحقق
محصلتها هدف الدولة السياسي الذي تتطلع اليه .

١٢ - وغرقت المدمرة ايلات

في الساعة الخامسة يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ هبطت وحدة من جنود المظلات الاسرائيلية على ممر متلا في سيناء بعد اربعة اشهر من تأميم الرئيس عبد الناصر لقناة السويس . وكان ذلك ايدانا ببداية العدوان الثلاثي على مصر دون اعلان حرب .. فهكذا تعلن الحروب هذه الايام . قوات تتحرك بعد ان تستعد في الظلام ثم تنقض فجأة .

وفي يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ كلفت المدمرة ابراهيم احدي وحدات الاسطول المصري بالتوجه ليلا الى الشمال وغرضها ضرب ميناء حيفا . الا ان سوء الحظ كان حليفها فقطع من الاسطول الفرنسي كانت هناك في الانتظار . واسرت المدمرة ابراهيم بعد معركة غير متكافئة .

وبقيت المدمرة هناك في الاسر على شوق لتعود ثانية الى مياه الوطن . ولم يكتب لها ان تعود الا في يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ . وكانت زحلتها هذه المرة تختلف اختلافا كثيرا عن الرحلة التي قامت بها منذ عشر سنوات . كانت هذه المرة قادمة من حيفا في الشمال الى بور سعيد في الجنوب بجوار الساحل .. وكانت



إغراق المدورة إيلات (١٩٦٧/١٠/١١)

تحمل اسم ايلات بعد ان غير العدو اسمها فقد اصبحت قطعة من قطع الاسطول الاسرائيلي .

وكانت الايام وقتئذ ثقيلة سوداء .. فمصر لا تملك الا القليل فكل شيء كنا قد تركناه في سيناء .. والعدو تحت زهوة انتصاره الخاطف في قمة الغطرسة والعجرفة .

ورغما عن ذلك كانت مصر تقاتل رافضة الاستسلام .. صحيح كانت جريحة ولكنها رفضت ان تنتكس اعلامها .. تحاول ان تقاوم . فالاشتباكات مستمرة مع العدو لم تنقطع .. ودورياتنا المقاتلة تنطلق لتمسك بتلابيب العدو .. بل معارك كراس العش تجري ، واسراب طائراتنا رغما عن التفوق الجوي الساحق للعدو تنطلق بين وقت وآخر .. ومصر كلها تحت وطأة عار النكسة تصل ليلها بنهارها في محاولة صادقة لاعادة البناء .

وسط هذا الجو جاءت ايلات تجوب الساحل منذ صباح ذلك اليوم واقتربت من بور سعيد .. كانت في رحلة اظهرار العضلات .. وكان التحدي اقوى من ان يهمل او يسكت عليه . وتمت دراسة الموقف واتخذ قرار بضرورة اغراقها وجعل منطقة الاغراق مصيدة كبيرة لاي وحدات معادية تجلبها الاحداث اليها .

وكان اتخاذ القرار في مثل تلك الظروف امرا صعبا . اذ ليس العامل الحاسم هو الفعل بل كان رد الفعل الذي يحتمل ان يقوم به العدو .

صحيح كانت هناك اسباب ملحة تدعو الى اغراق المدمرة ايلات : فهي غرض ثمين في متناول اليد ، وزوارق الطوربيد جاهزة للعمل ، والقوات المسلحة في حاجة الى نصر يعيد اليها ثقتها بنفسها وبقيادتها بعد كل الذي جرى .. ، والجهة الداخلية تريد قيسا من نور يضيء امامها الظلام الدامس الذي تعيش فيه ، والامة العربية تريد حدثا به تقتنع ان مصر ما زالت تنبض بالحياة

رغما عن انها مشخنة بالجراح ، وفوق كل ذلك فالعالم في حاجة الى دوي هائل يجعله يقتنع بان الامر الواقع لن يفرض نفسه وانه ما زال في جمعتنا الشيء الكثير .

ولكن كان للموقف جانب آخر .. فطبيعة الاشياء تحتم ان يكون لكل قرار عسكري وجهان تماما كقطعة النقود .

كان هذا الجانب يتعلق برد الفعل المحتمل للعدو . اذ ان اغراق المدمرة سيصيبه بخسارة كبيرة من الناحية المادية ، وفوق ذلك وهو الاهم فان خسارته في الارواح ستكون كبيرة وهذه النقطة بالذات ذات حساسية كبيرة عند العدو .

اذن لا بد ان يكون للعدو رد فعل . فهذا شيء محتمل في نطاق سياسة الردع التي يتبعها .. فلا يمكن ان يمر اي فعل دون عقاب .

ولكن ان تم ذلك هل سنسكت ؟ هل سنضرب ؟ هل من المصلحة تصعيد الموقف والامكانيات قاصرة والموارد المتاحة تكفي بالكاد لاثبات الوجود ؟

ولكن قبل كل ذلك اين سيكون اتجاه رد الفعل للعدو .. ؟ احدى مناطقنا الصناعية في العمق بضربة جوية كثيفة .. ؟ محتمل . احدى المناطق الاهلة بالسكان ؟ جائز . منطقة الزيتية حيث معامل تكرير البترول ؟ ممكن .

حوار مع النفس يحدث .. وحسابات دقيقة تجري . وكان التقدير توقع كل هذه الاحتمالات . فالعدو لديه القدرة على تنفيذها . وفوق ذلك فليس لدينا قوة تردعه عن تنفيذها .

ولكن كان الحل الاخير - وهو ضرب معامل تكرير البترول في السويس - اكثرها احتمالا . فمعامل التكرير فرض غالي الثمن . فهو ذو قيمة استراتيجية كبيرة لسير المعركة كلها اذ يمددنا باحتياجاتنا من المواد البترولية وما اشد حاجتنا اليها . علاوة على

انه في متناول هاوناته ومدفعيته دون الحاجة الى استخدام
طائرات .

كان القرار بذلك قرارا سياسيا لا بد من عرضه على الرئيس
عبد الناصر . وتم العرض .

ووافق الرئيس مع تعديل واحد وهو الاكتفاء بضرب المدمرة
دون التعرض لاي وحدة من وحدات الانقاذ .

وانذرت زوارق الطوربيد بالاستعداد .
كما انذرت وزارة الداخلية لتعزيز وحدات المطافي بمنطقة

السويس - وكانت مكونة من وحدات مطافي وزارة الداخلية
ووحدات مطافي القوات المسلحة - بوحدات تتحرك من القاهرة

خلال الليل اذ كان المتوقع ان يكون رد فعل العدو في اليوم
التالي .

وقبيل الغروب اعطيت اشارة البدء .
فتحركت وحدات المطافي بسرعة الى السويس تحت ستار

الليل ومعها معداتها ولوازمها .
وانطلقت زوارق الطوربيد الى هدفها لا تلوي على شيء .

وفوجئت المدمرة بالاشباح الصغيرة التي تنطلق اليها .
وفوجئت بالطوربيدات تتجه الى منتصفها لتصيبها في مقتل .

وانشطرت المدمرة الى شطرين وبعد دقائق اصبحت في قاع
البحر ولم يبق اثر يدل على وجودها الا بقعا كبيرة من الزيت فوق

سطح الماء وهي مشتعلة كأنها فوهة بركان .
وأن للمدمرة ابراهيم ان تدفن اخيراً في وطنها الذي طالما

اشتاقت اليه طوال السنوات العشر التي غابت فيها عنه . فهذا
خير لها من ان تعيش في ذل الاسر وهوانه .

أما المائتا بحار الذين كانوا على ظهرها فاعلبيهم اصبحت طعاما
للحيتان . ومن تبقى منهم كانت تحيط به بقع الزيت المشتعلة من

كل جانب وبدأ العدو اتصالاته عن طريق قوات الطوارئ يرجو ان
يبدأ عملية الانقاذ دون تدخل من جانبنا .

وقد كان .

وعلى أضواء المشاعل التي أسقطتها الطائرات أو التي أطلقتها المدفعية والتي استمرت طول الليل اشتركت عشرات الطائرات والزوارق في محاولة لانتشال الاحياء الذين كتبت لهم النجاة ... او الجثث التي فارقتها الحياة .

واشرق نور الصباح . وبدأ الانتظار للضربة المضادة ...
وفعلا ضرب العدو ضربته وكانت على معامل تكرير البترول كما كان متوقعا في اليوم السابق . طلقات قليلة .. واشتعلت النيران وارتفع اللهب الى غنان السماء .

وبدأت معركة من نوع فريد .. بين قوات المطافيء والنيران المشتعلة .. كانت معركة تم الاستعداد لها من قبل . وقد بذل فيها هؤلاء الرجال الذين دائما ما يؤدون عملهم في صمت كل جهد وتضحية . ومات منهم من مات وجرح منهم من جرح . الا ان النيران في النهاية أمكن حصرها والسيطرة عليها ثم أخمدت بعد ساعات . وكانت الخسائر اقل كثيرا مما كان متوقعا وذلك يرجع الى الاستعداد المسبق .

وفي نفس اليوم بديء التفكير في ضربة مضادة . كانت الرؤوس ساخنة تبغي الانتقام . وكان القرار هو ضرورة اشغال النيران في ميناء ايلات وذلك بضربها بالطائرات .. وايلات بها فناطيس البترول وبها السفن وهي غرض ثمين ذو اهمية استراتيجية كبرى للعدو .

فالضربة سوف تكون موجعة .

وهكذا بدأ الحوار من جديد .

ميناء ايلات في متناول اليد . هذه حقيقة . ولكن العملية نفسها ستكون عملية انتحارية بالنسبة للامكانيات المتاحة وقتئذ . ولم يكن هذا مهما . فالخسائر لا تكون العامل الفاصل في اتخاذ القرارات في مثل تلك الظروف .. فهذه هي الحرب .
ولكن ماذا بعد ضرب ميناء ايلات ؟

وعاد السؤال يلح من جديد . تماما كضرب الكرة على مائدة
 «البنج بنج» كان الموقف .. ضربة تقابلها ضربة لكي تستمر
 اللعبة . الا اذا اريد لها التوقف . وما كان يجب لها ان تتوقف
 فان معنى ذلك قبول الامر الواقع .
 وكان القرار سياسيا هذه المرة ايضا . هل من الصلحنة
 التصعيد ؟ ولم يوافق الرئيس عبد الناصر هذه المرة .
 ولاول مرة يتهدج صوتي اثناء مناقشة عبد الناصر .
 وطرحنا تصورا آخر . ماذا لو ضربنا ايلات بوسيلة اخرى؟
 المحافظة على الغرض والتمسك به امر واجب . ولكن ماذا لو
 غيرنا الوسيلة ؟ فالحرب تعتمد في جوهرها على وسائل النقل
 التي تنقل المواد المتفجرة الى الهدف .. فالطائرة والصاروخ
 والمدفع والهاون والبنديقية والفرد كلها وسائل نقل يمكن بها نقل
 المواد المتفجرة الى اي غرض .
 واستقر الرأي على ضرب ميناء ايلات بعملية فدائية بواسطة
 رجال الضفادع البشرية . قد يستغرق ذلك بعض الوقت الا ان
 ذلك كان مفيدا ! فهو لن يصعد الموقف بما يخرج عن حدود
 الامكانيات المتيسرة وهو يحقق الغرض علاوة على ذلك .
 ونزل الرجال بعد اسابيع الى مكان ما بالقرب من ميناء
 العقبة بالاردن . واصبحت ايلات على مرمى البصر .. استكشفوا
 واستعدوا واصبحوا جاهزين .
 ووصلتهم اشارة البدء
 نزلوا الى الماء ينسبحون الى الغرض .
 وبعد ساعات ارتفعت اصوات المتفجرات في الميناء واشتعلت
 النيران عالية في السماء واحترقت خزانات البترول . وغرقت
 بعض السفن .
 وسبح الرجال عائدين ومن العقبة رجعوا الى قواعدهم
 سالمين .
 وضربة بضربة ولو بعد حين .

واثبتت هذه المعركة عدة دروس هامة :

● فقد كانت هذه اول مرة في التاريخ تتمكن فيه قطع بحرية صغيرة وهي زوارق الطوربيد من التغلب على قطعة بحرية كبيرة وهي المدمرة ايلات . فخفضت حركة زوارق الطوربيد وسرعتها الهائلة وقوة نيرانها الخطيرة أغرقت مدمرة كبيرة في دقائق قليلة دون ان تتحمل اي خسائر . وبدأ التفكير جديا في الموازنة بين استخدام القطع الكبيرة والقطع الصغيرة . فليس المهم ضخامة الحجم ولكن الاهم قوة التأثير .

● واثبتت المعركة القيود الجديدة التي تفرض على اتخاذ القرار فليس المهم الفعل ولكن الاهم هو رد الفعل وهذا القانون في حد ذاته هو الذي يحفظ التوازن العالمي الحالي والذي يجعل من الحرب الدرية امرا مستحيلا . فالذي يتحكم في هذا التوازن ليس الضربة الاولى فهي ممكنة في كل وقت ولكل جانب . الا ان الذي يمنعها هو الضربة الثانية والقدرة على استخدامها فما دامت هذه القدرة ممكنة كان توجيه الضربة الاولى امرا مستحيلا . وبذلك فالضربة الثانية هي التي تكمن فيها قوة منع العدو من العدوان بل هي التي تحافظ على الحالة الاستاتيكية للحرب في العصر الدري الذي نعيش فيه .

واثبتت المعركة انه ان كان الردع هو الدرع الواقى للامر الواقع فان القدرة على الردع المضاد قادرة على رفض اقامته وتثبيته .

● واثبتت المعركة ان هناك موازين دقيقة بين الفعل ورد الفعل يجب ان تدخل في الحساب فالتصعيد غير المستحب للعمليات يمكن تجنبه مع الحفاظ على الغرض باتباع وسائل اخرى لا تساعد على التصعيد . فان كانت الضربة الجوية لبناء ايلات ممكنة الا انها كانت ستصعد الموقف في حين ان الاغارة عليها بالضفادع البشرية حققت نفس الغرض دون تصعيد في الموقف اي انه يمكن لتنفيذ اي غرض استخدام وسائل بديلة تجري الموازنة

الدقيقة لاستخدام افضلها بالنسبة للموقف .
● كما اثبتت المعركة ان الحرب ارادات متصارعة على
مسارح العمليات لا تنتهي الا بانتهاء احدى الارادات المتصارعة الى
موقف السكون . وتستمر طالما استمرت الارادات في تصميمها
على التحرك فوق مسرح الاحداث ومعنى ذلك ان الامر الواقع
يمكن ان يتم اذا اتخذ احد الاطراف موقف السكون ولا يمكن ان
يفرض نفسه في ظل الحركة . فالسلاح الرئيسي ضد الامر الواقع
هو ديناميكية الارادة .

١٤ _ قصة حفار اسمه كينتنج KENTING

الحفار كينتنج .. !! من منا يعلم شيئا عنه ؟ ومن منا يعلم شيئا عن قصته ؟ في حين انها قصة مثيرة تصور فصلا من الفصول التي مرت بنا بعد النكسة .

وتاريخ بداية قصته معنا يناير ١٩٧٠ .
اسرائيل ما زالت على عهدنا بها من صلف وغرور زاد كثيرا بعد النكسة .. كان كل همها في ذلك الوقت اقرار الامر الواقع .. ووسيلتها في ذلك الردع . فالردع هو الدرع الواقي الذي يثبت الامر الواقع ويحميه .

فهي تحاول جاهدة ان تعزز خط بارليف لتبقى هناك على ضفة القناة .. حدودها الجديدة كما كانت تأمل وتتصور .

وتبني المستعمرات هنا وهناك لتغير من طبيعة المناطق .. فالاستيطان المسلح هو فرض الامر الواقع . ومن يبني فهو يعني البقاء ما شاءت له الظروف ان يبقى .

وقواتها تعربد في المنطقة حتى يرتدع الجميع ويبقون حيث هم مستسلمين للامر الواقع دون قدرة على تحرك او حركة والا امتدت اليد الطويلة لتضرب في الاعماق .

وبنفس منطق فرض الامر الواقع ارادت ان تزيد من انتاج آبار البترول التي اصبحت تحت يدها على ساحل خليج السويس تعاني من الاحتلال . كانت تريد ان تحفر في مياه الخليج بحثا عن مزيد من البترول وكان ما اصبحت تحت يدها لا يكفيها . . وكان الخليج اصبحت خليجها والمياه مياهها ، والارض ارضاها . واحتاج الحفر الى حفار .

ووجدت بفيتها في حفار اسمه كينتنج اعلنت من استئجاره . ثم اعلنت انه في طريقه الى خليج السويس ليبدأ في البحث عن البترول .

صورة اخرى لتثبيت الامر الواقع حتى تثبت للعالم اجمع ان المياه مياهها والخليج خليجها بما فيه من بترول . هكذا دون خجل او حياء .

ودول العالم اجمع ترى وتسمع . . البعض يؤيد في صراحة ، والبعض يؤيد من وراء ستار والبعض يعزى بكلمات رقيقة عاجلة وسرعان ما ينصرف الى مشاكله التي تعنيه .

وذهبت كل محاولات اثاره الموضوع دبلوماسيا أدراج الرياح . اذ كان التصميم على التنفيذ اقوى من كل اعتبار . وحينئذ لم يكن هناك بد من التدخل لمنع اتمام المحاولة مهما كان الثمن .

هوية الحفار

ولكن قبل أن نسرّد القصة علينا ان نتعرف اولا على هوية هذا الحفار .

كانت هويته عجيبة .

كان الحفار انجليزيا اشترته شركة امريكية كندية سجلت

نفسها في دنفر بالولايات المتحدة الامريكية يجره جرار هولندي .
 هذا هو الحفار الذي استأجرته اسرائيل .
 وكان بذلك حفارا دوليا .
 وأحيط استئجار الحفار بدعاية عالمية واسعة اشتركت فيها
 كثير من الدول .

ولم يضع الحفار وقتا . . اذ اخذ يتقدم الى غرضه فسي
 خليج السويس وأوشك ان يخرج من البحر الابيض المتوسط عبر
 مضيق جبل طارق ليقطع رحلته بحذاء الساحل الافريقي ليدخل
 منطقة العمل عن طريق باب المندب ثم الى البحر الاحمر .
 كان الخطر يقترب وما كان هناك مجال للانتظار . واتخذ
 القرار للتعامل معه مهما كانت النتائج والعواقب واستقر الرأي
 في مبدأ الامر على اغرقه بواسطة طائراتنا في مكان مناسب
 بالبحر فهذا جزء من يريد ان يلوث مياهنا حتى ولو كان قادما من
 آخر الدنيا .

الا ان اقتراحا آخر قدم في ذلك الوقت ليتم التعامل مع
 الحفار بطريقة اهدأ بعيدا عن مياهنا حتى نتجنب اي تعقيدات
 دولية جديدة فلدينا منها الكثير .

ووافق الرئيس جمال عبد الناصر على الاقتراح .

ولكن اين يكون اللقاء ؟

وكانت الدراسات قد دلت على ان أنسب لقاء مع «كينتنج»
 يكون في احد موانئ الساحل الغربي لافريقيا شمال الحدود
 الجنوبية لنيجريا .

ذلك ان امكانية العمل في هذه المنطقة متيسرة اذ تربط
 القاهرة بمعظم هذه الدول علاقات صداقة تتيح حرية العميل
 بدرجات متفاوتة في الوقت الذي تعتبر فيه الدول جنوب هذا
 الخط بمثابة مناطق مقفولة اذ كان يسيطر عليها الاستعمار
 بأشكاله المختلفة سيطرة تامة . ولا تتاح الفرصة بعد ذلك الا في

المنطقة بين دار السلام في تنزانيا وجيبوتي على الساحل الشرقي لافريقيا ولم يكن هذا مستحبا اذ لن يترك لنا مجالا كبيرا لتكرار المحاولة قبل تمكن الحفار من الدخول الى البحر الاحمر لسوء حالت الظروف الطارئة دون ضربه في دار السلام .

اذن كان الحل الامثل هو التعامل معه في الساحل الغربي لافريقيا وبالدات في المنطقة بين داکار بالسنگال وبوانت - نوار في الكونجو كينشاسا .

وبعد حسابات دقيقة عن قدرة الجرار الذي يجز الحفار وسرعته وكمية البترول التي يمكن حملها كان المتوقع الا يتمكن الحفار من قطع الرحلة مرة واحدة وأنه لا بد من الدخول فسي احدى الموانئ التالية :

داکار بالسنگال .

تيما في غانا .

أبيدجان في ساحل العاج .

لاجوس او هيركورت في نيجيريا .

بوانت - نوار في الكونجو كينشاسا .

ولكن كان الترجيح الاكثر احتمالا ان تكون اول وقفة له في

داکار بالسنگال .

وبناء على ذلك قسم الساحل الافريقي الى اربعة قطاعات :

١ - القطاع الاول : من داکار الى بوانت نوار وهو قطاع معلومات

وعمليات يمكن التعامل فيه مع الحفار .

٢ - القطاع الثاني : من بوانت نوار الى جنوب دار السلام في

تنزانيا على الساحل الشرقي قطاع معلومات فقط .

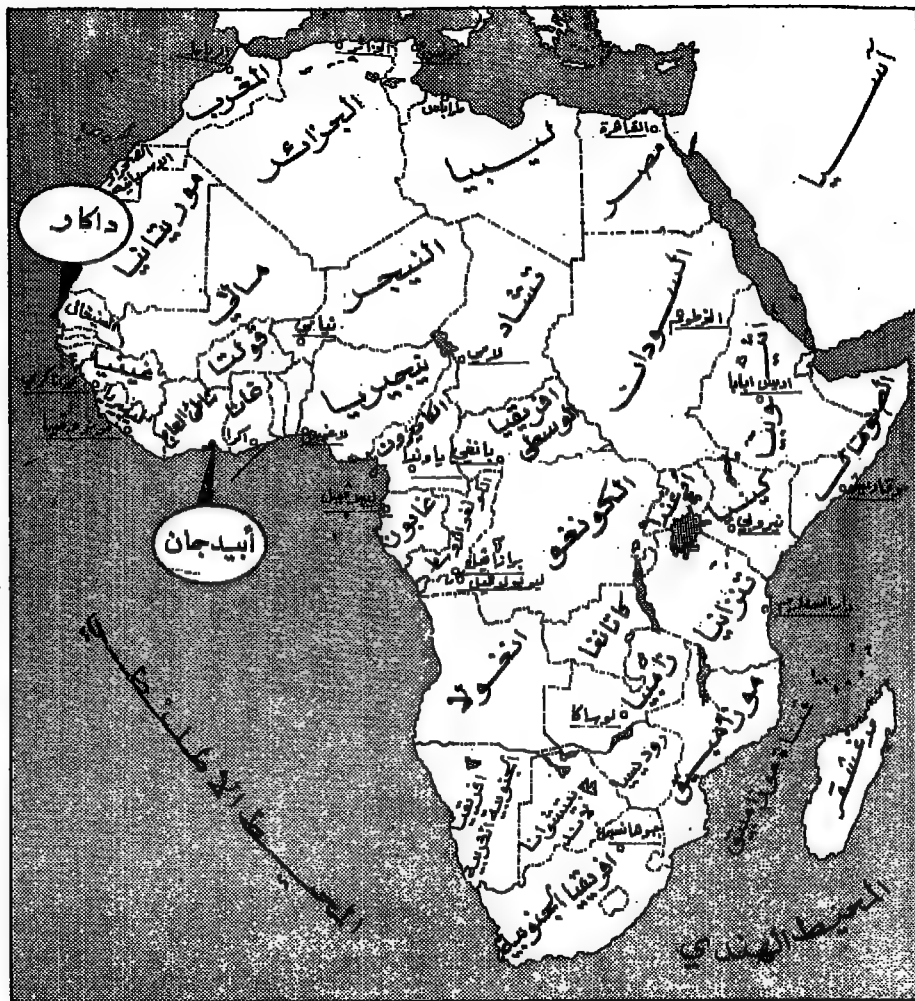
٣ - القطاع الثالث : من دار السلام الى جيبوتي وهو قطاع

معلومات وعمليات .

٤ - القطاع الرابع : البحر الاحمر وفيه تنفرد القوات المسلحة

بالعمل لضرب الحفار بالطائرات كحل اخير اذا نجح فسي

الافلات من محاولة اغراقه في القطاعات السابقة .



القارة الأفريقية

الفرض يتغير

وبدأت المشاكل المعتادة التي دائما تصاحب عمليات التنفيذ .
فالأفكار سهلة .. كلمات على ورق وانتهى الامر . ولكن التنفيذ
ومشاكله شيء آخر . مئات المشاكل تبرز على السطح وتحتاج
الى حل سريع خاصة وان عامل الوقت كان يحتم التحرك بسرعة
فالحفار يتحرك بتصميم الى هدفه ولا بد من مواجهة مثل هذا
التحرك بتحرك أسرع .

وكانت مشكلة المتفجرات اللازمة لتنفيذ العملية هي اهم
مشكلة فرضت نفسها على الموقف ... تحديد النوع الذي
يتناسب مع قاع الحفار ... الكمية اللازمة لتنفيذ الفرض ...
ولكن كان الاهم من كل ذلك نقل الكميات اللازمة آلاف الاميال الى
المكان الذي سيقع عليه الاختيار . اذ كان من المحتم نقل هذه
الكميات عبر القارة الافريقية من اقصى شمالها الشرقي الى
منطقة ما على ساحلها الغربي . وربما تمر بمطارات اوريا - وهذا
ما تم بالفعل عند التنفيذ - والمطارات وقتل تحت حراسة
مشددة اذ كانت أعمال خطف الطائرات بواسطة الفدائيين
الفلسطينيين قد بلغت الذروة مما جعل الدول الاوربية تعامل
العرب عموما معاملة خاصة سواء من ناحية تأشيرات الدخول او
تفتيشهم في المطارات تفتيشا دقيقا .

وعلاوة على ذلك فالحفار مدينة عائمة ...

كل هذه الامتبارات كانت دراستها تجري في حدود الفرض
المحدد وهو «اغراق» الحفار في مياه المحيط الاطلسي على مسافة
آلاف الاميال من ارض الوطن لنوفر عليه قطع باقي الرحلة .
وظهر ان تنفيذ الفرض أصبح امرا مستحيلا والعامل الذي
سيطر على هذه النتيجة هو عامل نقل الكمية اللازمة للاغراق ...
وهي كمية كبيرة سيهدد نقلها بكشف العملية كلها فالطريق طويل

والعيون فيه مفتوحة والأذان مرهفة لكل كلمة او حركة .
 وكان لا بد بعد ذلك من تعديل الفرض من العملية فبدلاً من
 اغراق الحفار فيكتفي بتدميره ليصبح غير صالح للاستخدام
 وسوف يتسبب عن ذلك عدول الحفار عن اكمال رحلته وسيتمرض
 كل مشروع الحفر من اساسه .
 وعلى هذا الاساس بدأت العجلة تدور .

السرية والخداع

فرضت السرية الكاملة على فترات التحضير والتنفيذ
 وسميت العملية بالاسم الكودي «الحج» ومنع تبادل المذكرات او
 الخطابات الكتابية بأي حال من الاحوال وحصر التخطيط والتجهيز
 في اقل عدد ممكن من الافراد واعطيت المعلومات لهؤلاء بقدر
 حاجتهم اليها بل حينما تحركت الاطقم للتنفيذ لم يكن الافراد على
 علم لا بالوجهة التي يقصدونها ولا بطبيعة العمل الذي سيقومون
 به على وجه التحديد .

ولتعزيز السرية الكاملة كان لا بد من الخداع فتم اهمال اي
 اخبار خاصة بالحفار وقامت اتصالات سريعة ملحة مع المركز
 الرئيسي للشركة الامريكية الكندية في دنفر بالولايات المتحدة
 الامريكية لاستئجار الحفار بواسطتنا نظير مبلغ أضخم مما دفعته
 اسرائيل .

الافراد يستعدون

وفي ظل كل هذه الترتيبات جهزت الفرقعات من الانواع

المناسبة وبالكميات المناسبة ووضعت في عبوات كحقائب السفر .
وقسمت جماعات العمل الى ثلاثة اقسام :

- جماعة التخطيط والتجهيز ومقرها في القاهرة وعليها
تخطيط وتدير كل شيء لجماعات التنفيذ .
 - وجماعات التنفيذ من رجال الضفادع البشرية ولم يكن احد
منهم سوى بعض القادة يعلم بطبيعة وتفاصيل العملية .
- وكان على قائد هذه الجماعة ان يسبقها الى محل العمل
بفترة وجيزة ليقوم بعمليات الاستكشاف التفصيلي على الطبيعة
والتحضير لاستقبال الجماعات ووضع الخطة التفصيلية والاشراف
على تنفيذها .

- ثم جماعات الحصول على معلومات عن تحركات الحفار .
- وكان هناك سؤال يطرح نفسه بصفة دائمة . . فماذا بعد
اتمام العملية ؟ اذ كان من الواجب ان يختفي الافراد في اسرع
وقت ممكن بعد تنفيذها اما بالذهاب الى دولة مجاورة باستخدام
السيارات او بمغادرة القارة كلها باستخدام الطائرات في اقصر
وقت بعد التنفيذ تجنباً لاي اشكالات او تعقيدات يجب تفاديها .
وتم مواجهة كل ذلك بعمليات معقدة لا داعي للدخول في
تفاصيلها .

«المحاولة الاولى»

وهكذا أصبح الجميع على استعداد كامل للتحرك لتنفيذ
عملية «الحج» بمجرد اعطاء الإشارة بالبداية .
وتوقف ذلك بدوره على اعطاء المعلومات عن وصول الحفار
الى احد الموانئ المتوقعة ولم يكن ذلك بالامر الهين اذ فرضت
السرية الكاملة فجأة على تحركاته وما عاد احد يسمع عنه شيئاً .

الا انه في مساء يوم ١٦ فبراير ١٩٧٠ وكان اول يوم من ايام عيد الاضحى وصلت المعلومات بوجود الحفار في داکار بالسنتغال. وعقد مؤتمر على الفور لاعطاء التعليمات النهائية : كان على قائد العملية ان يتحرك صباح اليوم التالي الى داکار ليقسم بالاستكشاف على الطبيعة ووضع الخطة التفصيلية للتنفيذ على ان تلحق به باقي الجماعات في اليوم التالي اي يوم ١٨ ... وكان على جماعتي التنفيذ ان تتخذ طريقين مختلفين لعدم لفت الانظار بحيث يتم التجمع في داکار يوم ١٩ . ووصل قائد العملية فعلا الى داکار .

كما وصلت جماعتا التنفيذ الى اكرا للتحرك منها الى داکار. الا ان انباء مزعجة بدأت تصل الى مركز القيادة في القاهرة وكلها تشير الى ان الحفار سيفادر داکار في وقت اقصر كثيرا مما كان متوقعا .

وفعلا تحرك الحفار تاركا داکار ظهر يوم ١٩ . وصدرت التعليمات بإنقاف التحركات . ثم صدرت التعليمات بعد ذلك بعودة الجميع الى القاهرة مرة اخرى استعدادا لبدء المحاولة من جديد . كان بقاء الاطقم هناك يهدد بكشف العملية فوجد من الافضل ان يعودوا ... وقد كان . على اي حال اثبتت المحاولة انه في الامكان التحرك بسرية وسهولة وسرية . واعتبرت رغم فشلها كتجربة عملية لمحاولة اخرى تتم بعد ايام .

«محاولة ثانية»

وهكذا عاد افراد الاطقم الى قواعدهم سنالين كما يقولون .

ولم يكن في الوسع عمل شيء الا الانتظار مع تكثيف الجهود للحصول على معلومات مبكرة عن الوقفة التالية للحفار . وكان المتوقع ان تكون في ابيدجان في ساحل العاج .
وفي مساء يوم ٣ مارس وصلت المعلومات بوجود الحفار في ابيدجان .

وبدا التحرك المحموم وراء الفريسة ولعلها لا تفلت هذه المرة من مصيرها المحتوم .

في يوم ٤ مارس تحرك قائد العملية لاجراء استكشافه ووضع خطته وارسل اشارة بالبدء وفعلًا وصلت الاشارة يوم ٥ مارس وفيها يشير الى ان الحفار في عجلة من امره وانه سيفادر ابيدجان في وقت قصير .

وهنا عدلت الخطة لامكان التنفيذ بجماعة واحدة دون انتظار وصول الجماعات الاخرى . صحيح سوف يكون التأثير اقل الا ان ذلك كان افضل حل بالنسبة لتطور الموقف .

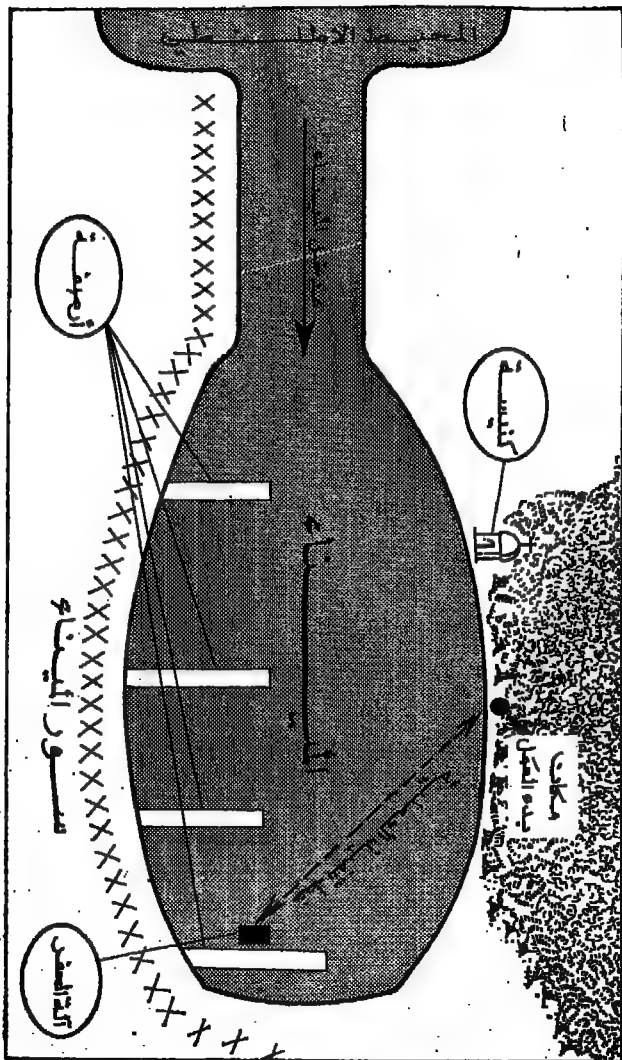
وعلى هذا الاساس تحركت اولى جماعات التنفيذ يوم ٦ مارس عن طريق باريس - جنيف - ابيدجان واعطيت لها التعليمات لتنفيذ العملية في نفس يوم وصولها وهو بعد ظهر يوم ٧ مارس دون الحاجة الى انتظار الجماعات الاخرى اذا تطلب الموقف ذلك .

وفي يوم ٧ مارس سافرت الجماعة الثانية عن طريق القاهرة - اكرا - ابيدجان وكان موعد وصولها فجر يوم ٩ مارس .

وفعلًا وصلت الجماعة الاولى الى ابيدجان مساء يوم ٧ مارس واصدر قائد العملية تعليماته بالتنفيذ الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ مارس .

فالحفار يستعد للتحرك .
وابيدجان مشغولة كلها باستقبال رواد الفضاء الامريكيين الذين يزورونها في ذلك اليوم .

الرسم التخطيطي لبيئات ابيجد جادف



وكل شيء يلزم للتنفيذ جاهز ومعد .
فلم التأخير ؟ وقد كان .

«ونجحت العملية»

ميناء أبيدجان ييضاوي الشكل توجد الارصفة فيه فسي
جانب واحد كان الحفار راسيا في ابعدها من الداخل ويحيط
الميناء من هذه الناحية سور مرتفع .
وعلى الجانب الآخر توجد اشجار كثيفة الى جوارها كنيسة .
وقد اختير مكان بدء العمل في الجانب البعيد من الحفار فهو
مختفي بالاشجار علاوة على ان المسافة بينه وبين الحفار مسافة
معقولة يمكن لرجال الضفادع البشرية قطعها في اقل من نصف
ساعة . ويوجد ايضا مبنى لكنيسة يمكن استخدامه ليلا كعلامة
شهيرة للتعرف على نقطة البدء دون احتمال لاي خطأ .
وكان قد تم تجهيز مكان آمن ينزل فيه الرجال فسور
وصولهم ... ليعدوا المتفجرات ... وليرتدوا ملابسهم الخاصة .
وفي الموعد المحدد اقلت الجماعة احدى العربات التي
الاشجار الكثيفة لبيدوا عملياتهم الرائعة .
وغاص الافراد في الماء يجرون وراءهم المفرقات وبين الحين
والحين تظهر رؤوسهم فوق سطح الماء تماما كالحياتان .
وأخيرا وصلوا الى الفريسة التي طاردوها على طول الساحل
الغربي لافريقيا .. كانت أنوارها مضيئة ومحركاتها تعمل فسي
ضوضاء اذ لم يبق على تحريكها الا ساعات .
ولصقوا المتفجرات في القاع المسطح للحفار ... اربعة بالتمام
والكمال .. اذا انفجرت ستترك به اربعة حفر كبيرة تجعله غير
صالح للاستعمال .

وضبطوا توقيت التفجير ليتم بعد ٤ ساعات .
 وأخذوا طريق العودة تحت الماء .
 وفي مكان البدء استبدلوا ملابسهم من جديد . واستقلوا
 عربتهم عائدين الى مكانهم الامين لم يتركوا وراءهم اثرا وكانهم
 أشباح .
 وفي الساعة الخامسة من صباح يوم ٨ مارس سمعوا صوت
 اربعة انفجارات من بعيد وكأنها أصوات أنغام .
 وبعد ساعات استقلوا طائرة الى باريس في طريق عودتهم
 الى القاهرة .
 اما افراد الجماعة الثانية فقد وصلوا بعد تنفيذ العملية ولم
 يكن امانهم الا ان يطيروا الى اكرا في طريق العودة الى القاهرة
 ايضا .
 ولم يبق هناك الا قائد العملية .. ورفض الا ان يكون آخر
 من يغادر المكان كما كان اول من وصل اليه . وذهب الى مكان
 الحفار ليلتقط له بعض الصور الفوتوغرافية ... وكان شكل
 الحفار يختلف عن صورته الاولى قبل ان يصاب ... انواره
 مطفأة .. تهشم الجزء الأكبر منه ... وكان يميل على احد
 جانبيه وكأنه يتلوى من الألم .
 وهناك حادثة طريفة حدثت اثناء التنفيذ ... فوقت ان كان
 الجميع مشغولين بارتداء الملابس والتجهيز على شاطئ الميناء
 خرج احد المواطنين من الكنيسة ليستنشق هواء الفجر العليل .
 لماذا اختار هذا الوقت بالذات ؟ لست أدري ... وحينما رأى
 الرجال في ملابسهم الغريبة ظن انهم جماعة من «العفاريت» تلهو في
 القابة .. ولما امره بان يقبع في مكانه دون ما حركة امثل الرجل
 للتعليمات حتى غادروا المكان وهو ما زال يرتعش ... ألم يكن في
 حضرة العفاريت ؟
 وقطع الحفار رحلته الى الجنوب واتجه الى ميناء تيمان في

غانا في الشمال ولعله ما زال موجودا هناك .
وانعم الرئيس عبد الناصر على كل أفراد العملية بالنياشين .
وبعد ايام اذاعت وكالة الفرائس بريس نبأ ضرب الحفار في
سطور قليلة وفرض على النبأ حظر شديد حتى لا يتداول .
اذ كانت كرامة اكثر من دولة دفنت هناك بعيدا في المحيط .
وخرجت جريدة الاهرام يوم الاثنين ٢٣ مارس ١٩٧٠ بالخبر
التالي :

اول انباء من ابيدجان عن نسف الحفار عدة انفجارات وقعت على ظهر الحفار واصيب باعطاب شديدة

«خرجت من ابيدجان اول امس انباء عن حادث نسف الحفار
الذي استقدمته اسرائيل للبحث عن البترول في خليج السويس
قرب شاطئ سيناء .
وقد قالت هذه الانباء - التي نقلتها الوكالة الفرنسية عن
الدوائر الوثيقة الاطلاع في عاصمة ساحل العاج - ان محاولة
تخريب الحفار حدثت يوم ١٨ مارس حيث وقعت على ظهره عدة
انفجارات احدثت به اعطابا ظاهرة وعلى الاخص في القاعصة
والبرج .
وهذه اول مرة تداع فيها انباء عن تلك العملية التي وقعت
منذ اربعة ايام وظلت طول الوقت سرا الى ان نشرتها الصحف
البريطانية نقلا عن الانباء التي تسربت من ساحل العاج . ووصلت
الى باريس ثم نقلت الى لندن .
واضافت برقية الوكالة الفرنسية ان سلطات البوليس في
ساحل العاج بدأت تحقيقا لمعرفة اسباب الانفجارات ولكن حتى
امس لم يلق القبض على احد .

وقد قالت الصحف البريطانية ان الحفار قد أصيب بأعطاب شديدة وخاصة في برجه الرئيسي وعلم أيضا ان القاطرة الهولندية «جاكوب - فون - ايمز - ابرو» التي تجر الحفار منذ خروجه من احد الموانئ الكندية وفي الاغلب ميناء اوتوا قد سحبته منذ ايام قليلة الى احد الموانئ الافريقية التي يوجد فيها حوض جاف كبير لبدء محاولات لاصلاح الحفار .
وعادت الاهرام في يوم الجمعة ٥ يونيو ١٩٧٠ الى الكتابة في هذا الموضوع تحت عنوان :

الشركة الكندية تلغي عقدها مع اسرائيل للبحث عن البترول في خليج السويس

«اعلنت شركة «كيننج» Kenting الكندية للبترول رسميا الفاء مشروع استخدام حفار البترول البحري التابع لها للتنقيب عن البترول في خليج السويس لحساب اسرائيل . وهذا الحفار NSF في ميناء ابيدجان بساحل العاج في مارس الماضي وقالت الصحف البريطانية وقتها ان الكوماندوز المصريين هم الذين قاموا بالعملية ووصفت هذه العملية بأنها كانت قاصمة لمشروعات اسرائيل في خليج السويس .

وجاء في هذا الاعلان الرسمي ان الحفار معروض للبيع وان الشركة استغنت عن خدمات القاطرة البحرية الهولندية «جاكوب - فون - ايمز - ابرو» وقد كانت تقوم بسحبه وذلك بعد ان أصابت الحفار بإصابات شديدة اعجزته عن القيام بعمليات التنقيب عن البترول واصبح غير صالح للعمل» .

«ومعنى ذلك الفاء العقد بين الشركة الكندية والحكومة الاسرائيلية لاستخدام الحفار في عمليات البحث عن البترول في خليج السويس قرب شاطئ سيناء وكان الحفار قد غادر احد

المواني الكندية في نوفمبر الماضي بطريقة غامضة وأحيطت تحركاته سرية كاملة ثم علم انه غادر دكاكر بالسفنال يوم ٧ مارس الماضي ووصل الى ميناء ابيدجان يوم ١٤ مارس في طريقه الى البحر الاحمر .

«وكانت الانباء قد تسربت في نوفمبر الماضي حول منح اسرائيل لشركة كينتنج الكندية للبترول عقدا بنصف مليون دولار للتنقيب عن البترول في خليج السويس وعلم بعد ذلك ان شركتين اخريتين دخلتا في العملية وهما شركة «كينتنج» الامريكية وشركة «ميدبار» احد فروع شركة «كينتنج» المسجلة في بريطانيا وتالفت خصيصا من باطن الشركتين لتفادي اي ضغط محتمل من الحكومات الكندية والامريكية والبريطانية لوقف العملية» .

«وكانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد ابلغت حكومات هذه الدول بانها تحملها مسئولية قانونية وسياسية بسماعها لشركات كندية وبريطانية وامريكية بالقيام بأعمال تنقيب عن البترول في خليج السويس» .

«وبعد ذلك فرض على النبا حظر شديد في وكالات الانباء العالمية حتى لا يتداول اذ كانت كرامة اكثر من دولة دفنت هناك بعيدا في المحيط» .

والى هنا ينتهي كلام «الاهرام» .



ولكن لدي فكرة ... ماذا لو صنعنا من هذه الحقيقة فيلما سينمائيا نسجل فيه بطولة الرجال ؟

١٥ - مبادرة روجرز (١)

موضوع قيل فيه كلام كثير
 الحاقدون يشهرونه كسلاح في وجه «الماضي القريب» كما
 يحلو لهم ان يسموا عهد عبد الناصر .
 والذين يعرفون الحقائق والظروف التي قبلت فيها المبادرة
 هازفين من رواية الحقيقة حتى لا يمسهم رذاذ من الحملة العاتية
 التي تبناها كافة وسائل الاعلام .
 والغالبية العظمى من امتنا العربية حائرة لا تعرف الحقيقة
 من كثرة ما شوهتها الاقلام الظالمة حتى ولو كان ذلك على حساب
 المصلحة القومية التي أسقطت من الحساب .
 وعلى اي حال فلنبدا بقصة المبادرة ... التي عرفت بمبادرة
 «روجرز» .

ولم تبدأ هكذا فجأة دون مقدمات .
 ففي يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٩ تحدث وليم روجرز وزير

١ - المستر وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية في ذلك الوقت .

الخارجية الامريكية في أحد المؤتمرات ذاكرا أن «سياسة الولايات المتحدة الامريكية تهدف الى تشجيع العرب على قبول سلام دائم وفي الوقت نفسه تشجع اسرائيل على قبول الانسحاب من اراضي محتلة بعد توفير ضمانات الامن اللازمة . وان ذلك يتطلب اتخاذ خطوات تحت اشراف جونار يارنج وبفلس الترتيبات التي اتخذت في رودس عام ١٩٤٨ . وكمبدأ عام فانه عند بحث موضوعي السلام والامن فانه مطلوب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي المصرية بعد اتخاذ ترتيبات للامن في شرم الشيخ وترتيبات خاصة في قطاع غزة مع وجود مناطق منزوعة السلاح في سيناء» .

ولم تعلن القاهرة موقفها من هذا التصريح سواء بالرفض أو القبول .

اما اسرائيل فقد اعلنت رسميا عن رفضها . وفي اوائل عام ١٩٧٠ صرحت المصادر الرسمية في الولايات المتحدة بأنها تود ان يقوم جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية بزيارة للقاهرة لو قبلت الجمهورية العربية المتحدة مثل هذه الزيارة .

وفعلا وصل سيسكو الى القاهرة يوم ١٠ ابريل ١٩٧٠ ومكث بها لمدة اربعة ايام .

وقابل عبد الناصر المستر سيسكو في ١٢ ابريل ١٩٧٠ وتحدث عن رغبة حكومة تكسون في تحقيق سياسة متوازنة في المنطقة فهي - في رايه - اكثر مرونة من غيرها من الحكومات التي سبقتها اذ انها ترفض مبدأ المفاوضات المباشرة الذي تتمسك به اسرائيل وأضاف سيسكو ان المبادرة التي يعدها روجرز سوف تكون في صف العرب بمقدار ٩٥ بالمئة .

وتحدث اليه عبد الناصر معبرا عن المرارة التي يشعر بها ازاء الانحياز الكامل للسياسة الامريكية الى جانب اسرائيل .

ولم تنته المباحثات الى نتائج مادية محددة .
 الا ان عبد الناصر رأى ان يعطي قوة دافعة لهذه الافكار .
 وكان عليه ان ينتظر احدى المناسبات .
 وكان ذلك في اول مايو (ايار) ١٩٧٠ .
 والمناسبة كانت احتفال البلاد بعيد العمال .
 والمكان كان في المؤسسة العمالية بشبرا في اول طريق مصر
 - اسكندرية الزراعي حيث تجمع آلاف المواطنين للاستماع الى
 خطاب جمال عبد الناصر الذي اعتاد ان يلقيه في هذه المناسبة .
 وكلنا يعرف انه حينما كان يتكلم عبد الناصر كانت دول
 العالم كلها تنصت وتترقب لان الخطاب - اي خطاب - لا بد وأن
 يحمل شيئا هاما مثيرا ومؤثرا في الوقت نفسه على مجرى
 الاحداث .

في نهاية ذلك الخطاب وجه جمال عبد الناصر رسالة مفتوحة
 الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية وكان وقتئذ المستر «ريتشارد
 نيكسون» .

كانت الرسالة بنصها كالاتي :

«من هنا . من المنطقة التي تحوي مصنع ابو زعبل السدي
 اغارت عليه الطائرات الامريكية فقتلت عماله ، وجرحت عماله ،
 وحرقت عماله ، ودمرت مبانيه ، ودمرت آلاته . . اتوجه من هنا
 بالنداء الى الرئيس ريتشارد نيكسون . . اننا التقينا معه في
 سنة ١٩٦٣ وتكلمنا بصراحة . . . واعتقد انه ما زال يذكر
 حديثنا . وكان في هذا الوقت خارج السلطة . . اقول انه برغم
 كل ما حدث لم نطلق الباب نهائيا مع الولايات المتحدة برغم
 الاساءات الكثيرة التي وجهت الينا وبرغم القنابل والنبالسم
 والفانتوم» .

واستطرد قائلا «قبل اسابيع قابلت سيسكو مساعد وزير
 الخارجية الامريكية وقابلته من منطق اننا نريد ان تكون وجهة

نظرنا معروفة بوضوح لدى الولايات المتحدة الامريكية» .
 «انني اتوجه الى الرئيس نيكسون وأقول له .. ان الولايات المتحدة على وشك ان تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الاممة العربية (١) .. ان الولايات المتحدة بخطوة اخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح اسرائيل سوف تفرض على الاممة العربية موقفا لا رجعة فيه .. موقف يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري وذلك سوف يؤثر على علاقات الولايات المتحدة بالاممة العربية لعشرات بل مئات السنين .. انني اقول له - وهو يعرف انني اعني ما اقول - ان الاممة العربية لن تستسلم ولن تفرط وهي تريد سلاما حقيقيا ولكنها تؤمن ان السلام لا يقوم على غير العدل .. أريد ان اقول اذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام فعليها ان تأمر اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة .. ان ذلك في طاقة الولايات المتحدة التي تأمر اسرائيل بأمرها لانها تميش على حسابها وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ولن يجوز. هذا حل» .

«والحل الثاني - اذا لم يكن في طاقة امريكا ان تأمر اسرائيل فنحن على استعداد لتصديقها اذا قالت ذلك مهما كانت آراؤنا فيه ولكننا في هذه الحالة نطلب طلبا واحدا هو بالتأكيد في طاقة امريكا .. ذلك الطلب هو ان تكف عن اي دعم جديد لاسرائيل طالما هي تحتل اراضينا العربية .. اي دعم سياسي او اي دعم عسكري .. او دعم اقتصادي .. اذا لم يتحقق الحل الاول او الثاني فان على العرب ان يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الان هي ان الولايات المتحدة تريد لاسرائيل ان تواصل

١ - صرحت المصادر الامريكية وقتئذ انها وافقت على عقد صفقة طائرات فانتوم وسكاى هوك اخرى مع اسرائيل .

احتلال اراضيها حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام..
وهذا لن يحدث .. ان كل المؤامرات التي تجري ضدنا لن تنجح..
انني اقول للرئيس نيكسون ان هناك لحظة فاصلة قادمة فسي
العلاقات بين بلدينا اما ان تكرر القطيعة الى الابد واما ان تكون
بداية اخرى جادة ومحددة» .

«اننا نريد من الرئيس نيكسون ان يتوجه بسؤالين الى
اسرائيل نريد ان نسألهم :

اولا : هل هم مستعدون للانسحاب من جميع الاراضي العربية
وفق قرار مجلس الامن ومبادئ الامم المتحدة ؟

ثانيا : هل هم يعرفون ان هناك شعب خلق حرا وسيدا هو
شعب فلسطين وان هذا الشعب له حقوق اثار اليها قرار
مجلس الامن وقرارات الامم المتحدة ومبادئ ميثاقها وأية
مبادئ آمن بها البشر وكافحوا من اجلها ؟» .

وختم حديثه قائلا «اننا نعلم الاجابة مقدما فاسرائيل لا تنوي
الانسحاب وهم ضد حقوق شعب فلسطين ... هذا هو ندائي
الى الرئيس الامريكي نيكسون» .

وبعد توجيه عبد الناصر لهذه الرسالة دارت عدة اتصالات
بين المستر سيسكو وكيل وزارة الخارجية الامريكية والمستر
دونالد بيرجس المشرف على رعاية مصالح الولايات المتحدة (١) في
القاهرة وبين كل من الرئيس جمال عبد الناصر ومحمود رياض
وزير الخارجية المصرية وقتئذ انتهت بتوجيه رسالة شفوية من

١ - كانت العلاقات المصرية الامريكية قد قطعت ايام حرب يونيو ١٩٦٧
وكمحاولة لتحسين العلاقات اتفق على ان يتواجد في كل من القاهرة ووشنجن
مشرفا على رعاية مصالح البلدين كوسيلة لاعادة الاتصالات المباشرة بين البلدين
دون اعادة العلاقات حيث ان الظروف لم تكن تسمح بذلك .

المستر وليام روجرز الى السيد محمود رياض .
وفي مقابلة تمت في يوم ٢٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ بين
المستر «دونالد بيرجس» والسفير «صلاح جوهري» وكيل وزارة
الخارجية المصرية وقتئذ تلى بيرجس نص الرسالة الشفوية بعد
ان قدم لذلك بأن حكومته قررت اتخاذ خطوة هامة من اجل
السلام في الشرق الاوسط وانه مكلف بإبلاغ رسالة شفوية من
وزير خارجيته الى وزير خارجيتنا تتضمن مبادرة جديدة .
وكان نص الرسالة كالآتي :

رسالة شفوية الى سعادة وزير الخارجية محمود رياض

١٩ يونيو ١٩٧٠

عزيزي السيد وزير الخارجية

لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس عبد الناصر بتاريخ
اول مايو وما أدليت به من ملاحظات بعد ذلك للمستر بيرجس
كما قدم لي المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الاحاديث التي
أجراها مع الرئيس عبد الناصر ومعكم وقد قمنا بالتفكير جدياً
فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع في الشرق الاوسط .
انني أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة حرجية وأعتقد ان من
مصلحتنا المشتركة ان تعيد الولايات المتحدة وتبني علاقات
صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ونأمل في امكانية تحقيق ذلك
ونحن على استعداد للقيام بدورنا . . اننا ننظر الى الاطراف
الآخري المعنية وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع عليها دور بالغ
الاهمية على أمل ان تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة ، التي اذا
ضاعت فاننا سنعاني جميعاً من النتائج وسنشعر حقاً بالاسف
على ذلك ، ومن خلال هذه الروح فاني أناشد حكومتكم ان تدرس

بكل عناية الأفكار التي سوف أعرضها فيما يلي :
 اننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ونود ان نساعد
 الاطراف المعنية للتوصل الى هذا السلام .
 لقد قدمنا مقترحات جديـة وعملية من اجل ذلك كما قدمنا
 النصـح لكافة الاطراف بالحاجة الى قبول حل وسط ولضرورة
 خلق الجو الذي يصبح السلام فيه ممكنا ونقصد بهذه النقطة
 الاخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية
 اخرى حتى تتوفر للعرب والاسرائيليين بعض الثقة من ان ما
 سيتم الانتهاء اليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الاساسية .
 وفي رأينا فان الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل الى تسوية
 تكون بان تبدأ الاطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنج (١)
 للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس
 الامن ٢٤٢ .

قال وزير الخارجية الاسرائيلي ابا ايان اخيرا ان اسرائيل
 على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المحادثات وفي نفس
 الوقت فان المشاركة المصرية في مثل هذه المحاولات ستؤدي
 بدرجة كبيرة الى التغلب على التشكك الاسرائيلي في ان حكومتكم
 تسعى بالفعل للتوصل الى سلام معها .
 انني أدرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة للمفاوضات
 المباشرة وقد أوضحنا منذ البداية اننا لا نقترح وضع مثل هذه
 الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية وان كنا نعتقد — ويتوقف

١ - السفير جوناثان يارنج هو المندوب المعين من قبل هيئة الأمم المتحدة
 للاتصال بالطرفين العربي والاسرائيلي في محاولة للوصول الى حل للمشكلة
 وكان يارنج سفيراً للسويد في موسكو وقت ان كلف بهذا العمل ولا يشترط الرجل
 من المناورات الاسرائيلية عاد ثانية الى مقر عمله في موسكو .

ذلك على التقدم الذي يحرز في المناقشات - أن الاطراف سيجدون أنه من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما اذا كان السلام سيؤود بينهم .

ومع مراعاة هذه الافكار فان الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

١ - أن توافق كل من اسرائيل ، ج.ع.م. على العودة الى وقف إطلاق النار (١) ولو لفترة محدودة .

٢ - أن توافق كل من اسرائيل ، ج.ع.م. (واسرائيل والاردن ايضا) على التصريح التالي على اساس ان يصدره السفير ياونج في شكل تقرير الى السكرتير العام يوثقت .

«أبلغتني ج.ع.م. (الاردن) واسرائيل انها توافق على :

١ - أنه بعد أن قبلت وأيدت رغبتها في تنفيذ قرار ٢٤٢ بكل أجزائه (٢) فانها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت اشرافي (٣) طبقا للاجراءات والمكان والزمان الذي قد أوصى به مع الأخذ في الاعتبار - كلما كان ذلك مناسبا - ما يفضله الاطراف بالنسبة لاسلوب الاجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم .

١ - كانت ج.ع.م. هي الدولة الوحيدة من دول المواجهة التي خرقت إطلاق النار الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٧ ولم يحوقف القتال على الجبهة المصرية يوما واحدا طوال هذا الوقت وكانت تشارك فيه كل الأسلحة من طائرات وقطع بحرية وقوات برية .

٢ - لم تكن اسرائيل قد قبلت القرار ٢٤٢ فجاءتهم من المحاولات العديدة التي تمت لم ترد اسرائيل ان تعترف بالقرار المشار اليه .

٣ - كانت اسرائيل تحسب ذلك الوقت تصر على ان تتم المناقشات او المفاوضات بطريقة مباشرة .

ب - ان الهدف من المناقشات المشار اليها عليه هو التوصل الى اتفاق حول اقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا الى :

١ - الاقرار المتبادل من ج.م.ع.٠ (الاردن) واسرائيل للسيادة وسلامة اراضي والاستقلال السياسي للطرف الآخر .

٢ - الانسحاب الاسرائيلي من اراضي احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقا لقرار (١) ٢٤٢ .

ج - وانه لتسهيل مهمتي للعمل من اجل التوصل الى اتفاق كما تضمن قرار ٢٤٢ فان الاطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من اول يوليو حتى اول اكتوبر على الاقل قرارات مجلس الامن الخاصة بوقف اطلاق النار .
(انتهى النص)

اننا نأمل ان يلقى هذا الاقتراح قبولا من ج.م.ع.٠ كما نأمل في الحصول على موافقة اسرائيل والى حين ذلك فاني واثق انكم تشاركوني الرأي لبذل كل الجهود من اجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لا تؤثر على احتمالات قبولها .
وانني اوجه رسالة مماثلة الى الوزير الرفاعي (٢) .
وآمل ان القى ردكم في اقرب فرصة .
مع اطيب التمنيات» .

المخلص

ويليام ب. دوجرز

١ - كانت اسرائيل تنادي بالمفاوضات الغير مشروطة حتى لا يقيدها اي شروط مسبقة .

٢ - عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الاردن في ذلك الوقت .

وبعد ان تلى المستر دونالد بيرجس الرسالة الشفهية السابقة على السفير صلاح جوهر اضاف انه يعتبر ان هناك فرصة للتوصل الى سلام عادل دائم وانه يرجو الا تفقد هذه الفرصة ثم ابدى الملاحظات التالية على المقترحات التي تضمنتها رسالة روجرز .

١ - ان فرار وقف اطلاق النار يجب ان يتضمن بعض المفاهيم المحددة حتى يكون فعالا :

١ - ان يوقف كلا الجانبين كل الفارات واطلاق النار سواء في الارض او الجو عبر خطوط اطلاق النار .

ب - ان تمتنع ج.ع.م. والاتحاد السوفييتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة يتفق عليها غرب خط وقف اطلاق النار على قناة السويس بالا توضع فيها صواريخ ارض - جو او اي منشآت جديدة .

ج - تلزم اسرائيل التزاما مماثلا بتجميد الاوضاع بالنسبة لاية منشآت جديدة في منطقة مماثلة شرقي القناة .

٢ - يرجو ان تضع ج.ع.م. في اعتبارها ان الولايات المتحدة تطلب من الاسرائيليين ما يعتبرونه تنازلات سياسية هامة وخاصة فيما يتعلق بالنقاط الالية :

١ - الموافقة على دخول مفاوضات غير مباشرة حول تطبيق القرار وذلك مع الرغبة في التوصل الى نتائج .

ب - الموافقة على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات .

٣ - قال بيرجس ان ذلك قد يبدو للقاهرة على انه لا يتعدى ما يجب على اسرائيل ان تقوم به ولكن الاسرائيليين ولا شك سيكون لديهم نفس الشعور لما هو مطلوب ان تقوم به ج.ع.م.

٣ - ان حكومته على استعداد لان تبقى على مشاركتها في هذه العملية بعد بدء المفاوضات وانها لا زالت تعتقد انه لا انسحاب بدون سلام ولا سلام بدون انسحاب .

- ٤ - بالنسبة لطلب اسرائيل الحصول على المزيد من الطائرات الامريكية فان حكومته قررت ألا تتخطى الحد الذي تعهدت به في العقود المبرمة من قبل مع اسرائيل وذلك خلال الفترة التي تبحث فيها مبادرة السلام الامريكية وأوضح ان المقصود بذلك ان يقتصر تسليم الطائرات الى اسرائيل على الستين طائرة فانتوم المتعاقد عليها عام ١٩٦٨ ، المائة طائرة سكاي هوك المتعاقد عليها عام ١٩٦٦ بحيث يبقى مجموع ما لدى اسرائيل في حدود هذا الاطار .
- ٥ - ان عدد الطائرات الفانتوم التي تكون اسرائيل قد تسلمتها حتى نهاية شهر يونيو الحالي سوف يصل الى ٤٤ . كما انها سوف تتسلم ٣ طائرات في يوليو، ٣ اخرى في افسطس وتستوفي بذلك عدد الخمسين طائرة .
- اما بالنسبة للسكاي هوك فقد تسلمت اسرائيل ٨٨ طائرة والمتبقي من العدد - وهو ١٠٠ طائرة - سيسلم في خلال الشهور القادمة .
- ٦ - أعدت حكومته ترتيبات احتياطية تسمح لها بتعويض اسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الامر ذلك وأوضح ان احتمالات نجاح المجهودات الامريكية من اجل السلام ومدى احترام وقف اطلاق النيران قد يؤثر على هذه الترتيبات الاحتياطية .
- ٧ - سوف يترتب على التوصل الى اتفاق يستند الى هذه الخطوط العريضة السابقة خلق الجو الملائم لاستئناف العلاقات بين ج.ع.م. والولايات المتحدة .
- ٨ - تقدم حكومته بهذه المقترحات مباشرة الى ج.ع.م. وذلك استجابة منها لنداء السيد الرئيس في اول مايو ولرقيتها في تلافي اي سوء فهم لو نقلت عن طريق آخر .
- وسوف تبلغ الولايات المتحدة هذه المقترحات الى الاتحاد

السوفييتي وبريطانيا وفرنسا وستناشدها التعاون معها لانجاح هذه المبادرة .. كما قال ان حكومته تنسوي الاستمرار في المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفييتي من ناحية والمحاولات الرباعية من ناحية اخرى وتقدر ان هذه الجهود انما تكمل بعضها البعض .

٩ - بالرغم من انه يقدر ان استجابة حكومته لنداء السيد الرئيس قد استغرق بعض الوقت فان واشنجن ترحبو وتامل ان تتلقى ردا عاجلا من حكومة ج.ع.م. وترى ان تحركا سريعا يجب ان يتبع اتخاذ القرار والمستر سيسكو على استعداد للسفر الى لندن او اي مكان آخر في منتصف الطريق للالتقاء بصلاح جوهر لاجراء مزيد من المناقشات حول هذه المقترحات .

١٠ - كرد رجاءه. في عدم نشر المقترحات المقدمة وقال انه ينوي الرد على استفسارات الصحافة عن اجتماع اليوم بأنه تم فيه بحث الموضوعات التي تهم الدولتين .

١١ - اضاف بيرجس ان روجرز سوف يدلي خلال الاسبوع القادم بتصريح عن الشرق الاوسط لن يتضمن سوى اشارة عامة الى المبادرة الامريكية دون الافصاح عن مضمونها او تفصيلاتها كما انه سيعلم قرار الولايات المتحدة بعدم تعدي المستوى الذي اتفق عليه بالنسبة لعدد الطائرات التي تسلم لاسرائيل واطاف ان رسالة مماثلة سوف تسلم اليوم الى السيد عبد المنعم الرفاعي وزير خارجية الاردن ورجا في النهاية انه نظرا لان وزير الخارجية المصرية قد استدعاه شخصا لتسليمه نداء السيد الرئيس فانه يود مقابلة وزير الخارجية عندما يسمح وقته بذلك .

(انتهت الرسالة الشفوية وملاحظات بيرجس التي تعتبر مكملة لها) ولنقطع تسلسل الاحداث بذكر حقيقتين :

الحقيقة الاولى :

ان الرئيس عبد الناصر وقت تسليم الرسالة كان قد بدأ سلسلة زيارات اتفق عليها من قبل الى كل من ليبيا والاتحاد السوفييتي وكانت زيارته لليبيا من ١٩ - ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ حيث عاد الى القاهرة ليبدأ زيارته الى الاتحاد السوفييتي من ٢٩ يونيو - ١٨ يوليو (تموز) ١٩٧٠ وكانت الزيارة الاخيرة زيارة عمل وعلاج . . لذلك فقد ابلغ الرئيس عبد الناصر بنص رسالة روجرز وهو في ليبيا .

والحقيقة الثانية :

انه حينما درست هذه الرسالة بواسطة الجهات المعنية هنا في القاهرة انقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض وأبلغت آراء المؤيدين والمعارضين للرئيس عبد الناصر مع ذكر الاسباب التي تؤيد وجهات النظر المختلفة واذكر انني كنت احد المؤيدين القلائل لهذه المبادرة .

ويقول محمد حسنين هيكل في كتابه «الطريق الى رمضان» وكان برفقة الرئيس في زيارته لليبيا انه شعر بان عبد الناصر وافق على المبادرة بمجرد قراءتها وهو في ليبيا رغما عن انه لم يصرح لاحد بنواياه ذلك لانه كان يود اكتساب الوقت الكافي لبناء حائط الصواريخ على الضفة الغربية لقناة السويس . وكان هذا الخط قد بدئ به فعلا في انشائه منذ فترة وجيزة .

وبناء هذا الخط لم يكن يحمي قواتنا في غرب القناة من الغارات الاسرائيلية فحسب بل كان يهدد اقتراب الطائرات الاسرائيلية الى مسافة ١٥ كيلومترا شرقها .وبذلك تحمي قواتنا

التي سوف تقوم بعبور القناة اذا حان الوقت لتنفيذ ذلك .
وفي يوم ٢٥ يونيو (حزيران) ١٩٧٠ عقد روجرز وزيـر
الخارجية الامريكية مؤتمرا صحفيا في واشنطن ادلى فيه
بالتصريح الآتي : « ان الاحداث الاخيرة التي تثير القلق في الشرق
الاوسط دفعت الرئيس نيكسون الى ان يأمر يوم ٢٩ أبريل
بدراسة دقيقة لكل النواحي السياسية والعسكرية للمشكلة .
وقد تمت هذه الدراسة الان ونتيجة لها قامت الولايات المتحدة
بمبادرة سياسية هدفها تشجيع الطرفين على وقف اطلاق النار
وبدء التحدث تحت اشراف السفير يارنج طبقا لقرار مجلس الامن
وهدفنا من هذه المبادرة هو تشجيع الطرفين على التحرك نحو
سلام عادل ودائم يأخذ في الحساب كل آمال وآلام جميع
الحكومات والشعوب في المنطقة وفي ضوء هذا الهدف نعتقد انه
ليس من المفيد الاعلان في الوقت الحاضر عن تفاصيل المبادرة
السياسية او اجراء مناقشة علنية للمساعدات العسكرية
لاسرائيل .. ونحن نعتقد ان الوقت الحاضر هو انسب وقت لمثل
هذه المبادرة التي بدانها مع أطراف النزاع ومع الدول الاخرى
المهتمة بالمشكلة» .

وحينما سئل روجرز عن الاسباب التي دفعت الحكومة
الامريكية الى القيام بهذا التحرك أرجع ذلك الى عدة عوامل طرات
على الموقف في الفترة الاخيرة وهي :

- ١ - خطاب الرئيس عبد الناصر والذي توجه فيه بالحديث الى
الرئيس نيكسون مباشرة .
- ٢ - التلميحات التي خرجت من اسرائيل على لسان رئيسة
وزرائها بأن اسرائيل سوف تقبل قرار مجلس الامن .
- ٣ - تصريحات وزير خارجية اسرائيل ان العالم سوف يسمع
مقترحات مذهشة اذا بدأت مفاوضات مع العرب» .

وكان هذا التصريح هو اول اعلان رسمي عما عرف بعد ذلك
«بمبادرة روجرز» .

ودرست القاهرة الموقف من كافة نواحيه وكانت لها
ملاحظات :

١ - فان المبادرة لم تأت بالشئ الجديد تماما فلم تشمل
اقتراحات بناءة تساعد على حل الازمة وتعيد الحقوق الى
اصحابها او تفتح المجال الى ذلك .

٢ - المبادرة بهذه الطريقة ما هي الا عملية اجرائية تنشط مساعي
السفير جونار يارنج التي قضت عليها مواقف اسرائيل
المتعنتة .

٣ - والمبادرة صيغت بطريقة مبهمه ليس فيها شيء محدد سوى
نقاط ثلاثة :

ا - ايقاف اطلاق النيران ولمدة ثلاثة شهور وفي ذهمن
واشنطن انه يمكن بعد ذلك تمديد هذه الفترة .

ب - فرض حظر على تغيير الاوضاع الاستراتيجية (الصواريخ
مثلا) على ضفة القناة ليبقى موقف دفاعنا الجوي
ضعيفا مليئا بالثغرات مما يسمح لاسرائيل باستئناف
غاراتها بكثافة اكبر دون ان تلقى مقاومة فعالة في
منطقة القناة اذا فشلت المباحثات خاصة وان اسرائيل
تعتمد اساسا على سلاحها الجوي .

ج - النص على استمرار تزويد اسرائيل بالاسلحة خاصة
الطائرات كوسيلة ضغط مستمر على القاهرة مع
تحميلنا مسئولية تزويد اسرائيل بالطائرات ان رفضنا
الشروط الواردة في المذكرة وبذلك فان نوايا واشنطن
كان ينقصها العدالة والجدية .

وبالرغم من ذلك فقد رأت القاهرة قبول المبادرة تحت
شرطين حددتهما القيادة السياسية :

١ - عدم تجديد مدة ايقاف اطلاق النار بأي حال من الاحوال اذا

لم تسفر الساعي عن جديد .

٢ - استغلال الموقف لتحسين وضعنا العسكري باعادة بناء

دفاعنا الجوي الذي كان قد أصيب بالكثير من الخسائر في

الافراد والاسلحة والمعدات مما جعل سماءنا مفتوحة لهجمات

الطيران المعادي .

وتحت هذين الشرطين اللذين احتفظت القاهرة بسرتهما

قررت قبول المبادرة .

وقد ابلغ عبد الناصر قراره هذا لبريجنيف قبل عودته الى

القاهرة وكان مثار دهشته .

ويقول هيكل في كتابه «الطريق الى رمضان» ما نصه : «في

يوم ١٦ يوليو ١٩٧٠ وقبل مغادرة عبد الناصر موسكو بيوم واحد

في طريق عودته للقاهرة قابل لبريجنيف وأخبره بنيته في قبول

المبادرة ودهش لبريجنيف وتساءل عما اذا كان في نيته قبول

مشروع منهج بالعلم الامريكي ؟ فرد عبد الناصر عليه بان هذا ما

يريدته تماما فلا بد لنا من وقت نلتقط فيه الانفاس لالانتهاء من بناء

مواقع الصواريخ ، وباعطاء قواتنا وافراد شعبنا فترة قصيرة من

الراحة ، ولتقليل خسائرنا من المدنيين . نحن نحتاج الى ايقاف

اطلاق النيران بالرغم من اننا نعتقد ان فرص نجاح المبادرة لا تتعدى

١/٢ بالمئة . واسرائيل لن تحترم ايقاف اطلاق النيران الا اذا كان

ممهورا بالعلم الامريكي» .

وبناء على ذلك وفي يوم ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٧٠ سلم السيد

محمود رياض ووزير الخارجية رد القاهرة على خطاب روجرز الى

مستر دونالد بيرجس المشرف على شئون الرعايا الامريكيين في

القاهرة وفي نفس الوقت ابلغ رياض مضمون الرد الى كل من

السفيرين الفرنسي والروسي .

وفيما يلي النص الكامل لرسالة محمود رياض (١) :

عزيزي السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتي اشرتم فيها الى خطورة الوضع والى ان مصلحتنا المشتركة تقضي بأن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمي علاقات الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة وابدئتم استعدادكم للقيام بدوركم في هذا الشأن كما طالبتهم الآخرين بضرورة التحرك معكم واغتنام هذه الفرصة.

وقد اشرتم كذلك في رسالتكم الى الوسيلة الاكثر فاعلية للتوصل الى تسوية وهي ان تبدأ الاطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنج للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

وجدير بالذكر اننا كنا نطالب دائما - كما يطالب جميع اصدقاءنا وفي مقدمتهم الاتحاد السوفييتي - بضرورة العمل على انجاح مهمة السفير يارنج في تنفيذ قرار مجلس الامن وكنا وكان جميع اصدقائنا معنا نبذل ولا زلنا نبذل كل الجهود من اجل تحقيق ذلك .

وان خطورة الوضع في المنطقة ترجع الى قيام اسرائيل بعدوانها واحتلالها للاراضي العربية وان استمرار احتلال اسرائيل للاراضي العربية واصرارها على اعتداءاتها على الشعوب العربية امر يدفع الموقف الى مزيد من التدهور .

وان انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ امر اساسي لتحقيق السلام في المنطقة .

وان تحرير الارض العربية ليس فقط حقا طبيعيا بل هو

١ - النص الكامل فيما عدا أسطر معدودة لا تغير من الخطاب .

واجب وطني وقد أكد هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتبطنا به جميعا كما عززه قرار مجلس الأمن الذي أكد عدم شرعية ضم الأراضي عن طريق الحرب والذي أشار كذلك إلى وجوب احترام السيادة والسلامة الإقليمية لدول المنطقة .

وان شعب ج.ع.م. الذي يعمل من أجل التنمية والبناء ورفع مستوى معيشته يهمل في الدرجة الأولى تحقيق السلام إذ أن الحرب تعرقل خطوات البناء والتعمير . . هذا وأنا أود أن أؤكد أن ج.ع.م. لا يوجد لديها أي أهداف توسعية على عكس إسرائيل التي تسعى للتوسع وضم الأراضي العربية وقد أعلن قادتها أنهم جميعا يحاربون من أجل التوسع ولا زالوا يعلنون حتى اليوم في تصريحاتهم المتتالية عن نيتهم في ضم الأراضي العربية لإسرائيل .

كما أنه ولا شك من المهم أن يتحقق ما ذكرتموه عن رغبة الولايات المتحدة في تنمية علاقات صداقة مع كل الشعوب والدول بالمنطقة ونحن نعتقد أن ذلك يساعد على توطيد السلام في المنطقة وكان من الممكن أن يتحقق ذلك لو أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة متوازنة فعلا .

وأني لعلني يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الذي شردته إسرائيل من وطنه ودياره لا يمكن أن يساعد على إقرار السلام في المنطقة وأنه من الضروري الاعتراف بحقوقه العادلة المشروعة ومن قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط .

وعندما أصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أتاح للمجتمع الدولي بذلك فرصة لاحتلال السلام في المنطقة إلا أن إسرائيل رفضت هذا القرار وحالت بذلك دون تحقيق السلام في ذلك الحين الأمر الذي نتج عنه استمرار الحرب حتى وقتنا هذا ولذا فقد كان موضع اهتمامنا قولكم بضرورة

أغتنام الفرصة المتاحة الآن وضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن وهو ما كنا ننادي به منذ نوفمبر عام ١٩٦٧ وكنا نأمل ان يتم اقرار السلام منذ ذلك الحين .

وأود ان أؤكد لكم اننا ما زلنا نؤمن بأن السلام يمكن ان يتحقق بتطبيق القرار ٢٤٢ وقد صرحنا دائما منذ بداية السفير يارنج مهمته في ديسمبر ١٩٦٧ أن نوضح أهمية اعلان اطراف النزاع بادىء ذي بدء قبولهم لقرار مجلس الامن واستعدادهم لتنفيذه بكافة بنوده .

وقامت ج.ع.م. من جانبها بإبلاغ السفير يارنج بقبولها للقرار واستعدادها لتنفيذه وذلك اكثر من مرة وفي اكثر من وثيقة كما انها اعلنت ذلك رسميا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تترك ج.ع.م. اي فرصة دون ان تعلن التزامها بهذا الموقف .

وقد تعاونت ج.ع.م. تعاوننا كاملا مع السفير يارنج وبدلت كل جهد لانجاح مهمته .. هذا ويهمني ان اشير الى انه في ٩ مايو ١٩٦٨ تسلمت من الدكتور يارنج مقترحات شبيهة بمقترحاتكم وقد سلمته في نفس اليوم رسالة اعربت فيها من جديد عن قبولنا لقرار مجلس الامن واستعدادنا لتنفيذه كما انني وافقت بناء على طلبه على ارسال التعليمات اللازمة لممثلنا الدائم في نيويورك ليجتمع بالممثل الخاص للسكرتير العام لاستئناف الاتصالات طبقا لقرار مجلس الامن ويفرض تنفيذه وقد اقترحت في هذه الرسالة على السفير يارنج ان يضع جدولا زمنيا لتنفيذ الاقتراح .

الا ان اسرائيل رفضت إبلاغ السفير يارنج قبولها لتنفيذ القرار مما أدى الى توقفه عن مزاولة نشاطه .

وبعد ما وجدت فرنسا ان الموقف يتدهور وأن السفير يارنج لم يعد في استطاعته انجاز مهمته تقدمت باقتراحها الخاص

باجتماع الدول الاربع الكبرى للعمل من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن ومعاونة ممثل السكرتير العام على اداء مهمته الا ان اسرائيل استمرت في معارضتها مما ادى الى عرقلة اعمال الاجتماعات الرباعية .

اما بالنسبة لقرار وقف اطلاق النيران الذي أصدره مجلس الامن في يونيو ١٩٦٧ فقد عملنا على احترامه منذ البداية الا ان اسرائيل لم تحترم هذا القرار في اي وقت وواصلت اعتداءاتها على منطقة القناة واغارت على مدنها ودمرت المنشآت الصناعية بها. وبصدور قرار مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي تضمن التسوية السلمية أصبح قرار وقف اطلاق النيران مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الامن وهو ما أوضحناه في رسائلنا الى الامم المتحدة الا ان رفض اسرائيل تنفيذ القرار ادى الى مواصلة القتال وعرقلة التسوية السلمية .

لذلك فانه من الواضح ان قيام السفير يارنج باستئناف مهمته بنجاح يستدعي ان تعلن اسرائيل بطريقة لا لبس فيها عن قبولها لقرار مجلس الامن واستعدادها لتنفيذه .

كما نرى انه حتى يمكن للسفير يارنج ان يحرز تقدما سريعا في المرحلة الاولى من عمله فان ذلك يستدعي قيام الدول الاربع باعطائه توجيهات محددة من اجل تنفيذ بنود قرار مجلس الامن وخاصة بالنسبة الانسحاب وضمانات السلام .

واننا على استعداد لان نؤكد من جديد للسفير يارنج استعدادنا لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن وتعيين مندوب عنا للتباحث معه لتنفيذ هذا القرار .

ولامكان تحقيق ذلك فاننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النيران لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم مع اعتقادنا بأن المنهاج الصحيح الذي يجب البدء به في هذه الحالة هو المبادرة بوضع جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي

المحتلة وقد كانت هذه هي النقطة التي توقفت عندها جهوده في محاولات السابقة وكان ذلك بسبب العراقيل التي وضعتها إسرائيل أمامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام» .

محمود رياض
وزير الخارجية

وأعلنت القاهرة على العالم موافقتها على المبادرة . وكان لذلك تأثيره في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض البلاد العربية .

١ - فالولايات المتحدة بدت محرجة تماما من هذه الموافقة التي لم تكن تتوقعها مما أكد أن المبادرة لم تكن إلا نوعا من أنواع المناورات الأمريكية التي ذاعت منها القاهرة الأمرين طوال الفترة السابقة .

٢ - أما في إسرائيل فكان رد الفعل حثيفا إذ أدى إلى زعزعة الجبهة الداخلية :

١ - فاعتبر المعلقون السياسيون في إسرائيل الموافقة المصرية بمثابة مصيدة للإيقاع بالولايات المتحدة علاوة على أنها لا تتمدى كونها «أسفين» في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية .

ب - وبدأ الرسميون الإسرائيليون يدلون بتصريحات تنم عن الخلافات الخطيرة في وجهات نظرهم إلا أن أغلب هؤلاء أعربوا عن أن موافقة مصر إنما تستهدف عدة أغراض في وقت واحد .

١ - عزل إسرائيل عن العالم .

- ٢ - ايجاد هوة بين واشنطن وتل ابيب ،
- ٣ - منع الولايات المتحدة من تزويد اسرائيل بالاسلحة .
- ٤ - اعطاء الوقت الكافي لمصر للاستعداد لجولة جديدة مع استمرار تدعيمها لقواتها المسلحة .
- ج - الا ان اخطر ما تم نتيجة للموافقة المصرية هو اضطرار جولدا مائير للموافقة على المبادرة وقد تسبب ذلك في انهيار الائتلاف الحكومي في اسرائيل . وذلك بانسحاب الوزراء الستة الذين يمثلون «جحل» (١) في الحكومة الاسرائيلية وقد علق مناحم بيغن زعيم كتلة جحل على موافقة اسرائيل على المبادرة بان ذلك معناه «ميونخ جديدة» في الشرق الاوسط .
- ٣ - الا ان الانقسام لم يكن قاصرا على الجبهة الاسرائيلية بل تعداه الى الجبهة العربية اذ هاجم المبادرة كل من :
 - أ - منظمة تحرير فلسطين مما أدى الى ايقاف الاذاعة الفلسطينية التي تبث من القاهرة .
 - ب - الحكومة العراقية مما أدى الى تبادل الحملات الصحفية المريرة بين العاصمتين .
- وبالرغم من كل ذلك بدأ وقف اطلاق النيران الساعة الواحدة من صباح السبت ٨ أغسطس (آب) ١٩٧٠ ولمدة ٩٠ يوم وأذاعت وزارة الخارجية المصرية بيانا بهذه المناسبة قالت فيه :

١ - كتلة جحل كانت تضم اثلاثا من حزب حيروت والحزب الليبرالي (الاحرار) والوزراء الستة الذين استقالوا هم : مناحم بيغن وزير الدولة الجنرال عزرا وايزمان وزير المواصلات وحاييم لانداو وزير التنمية (والثلاثة من حيروت) ويوسف ساير وزير التجارة والصناعة وايلي ميلخ وزير البريد واوري دولتين وزير الدولة (والثلاثة من الاحرار) .

«تم التوصل الى ترتيبات لوقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوم بناء على المقترحات الامريكية التي اصبحت الان وباقرار من الدول الاربع الاعضاء الدائمين بمجلس الامن وثيقة موجهة الى السفير جونار يارنج لكي يحاول وضع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ موضع التنفيذ كمدخل الى حل ازمة الشرق الاوسط .

ان الترتيبات التي تم التوصل اليها بعد مشاورات واسعة تعتبر من وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة ترتيبات معقولة وقد وضعت هذه الترتيبات في حسابها امن الجبهة العسكرية المصرية وضروراته كما اخذت في اعتبارها ضرورات حماية جبهات القتال العربية الاخرى وذلك على ضوء المواقف المبدئية والعملية التي اعلنها الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه الى المؤتمر القومي العام يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وكذلك ما اشار اليه الرئيس في المناقشات التي جرت امام المؤتمر .
وبمقتضى الترتيبات التي تم التوصل اليها فان وقف اطلاق النار يبدأ مفعوله في الساعة الواحدة صباح يوم ٨ اغسطس ١٩٧٠ .

وتعتبر وزارة الخارجية انه على هذا النحو فان الطريق يصبح مفتوحا امام جهود السفير يارنج المبعوث الشخصي للسكرتير العام للامم المتحدة المكلف بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .
ونعود مرة اخرى لكتاب «الطريق الى رمضان» لمحمد حسنين هيكل حيث يقول «كنت وقت تنفيذ ترتيبات اطلاق النيران وزيرا للارشاد القومي وفي الوقت نفسه قائما بأعمال وزير الخارجية الذي كان في احدى زياراته بالخارج واخبره دونالد بيرجس انه بمجرد تنفيذ وقف اطلاق النيران فان الولايات المتحدة سوف تعمل ترتيبها لعودة اسحاق رابين سفير اسرائيل بواشنطن الى تل ابيب ليتولى رئاسة الوزارة وهنا سوف يحدث تقدم حقيقي

في الموقف اذ ان رأيين قد حل محل دايان في الدور الذي كانت تعده الولايات المتحدة له لاقناع الاسرائيليين بالوصول الى اتفاق وتنازلات» . ويستطرد هيكل قائلا «كان مطلوبا ان يتم ايقاف اطلاق النيران في وقت قصير للغاية الا ان عبد الناصر امره باكتساب عدد اضافي من الساعات يتمكن خلالها من وضع بعض بطاريات الصواريخ الهيكلية في اماكنها حتى لا يكتشف الامريكان باقمارهم الصناعية عملية استبدال هذه الصواريخ الهيكلية بالصواريخ الحقيقية عند تجهيز مواقعها . وفعلنا تم تنفيذ ذلك» .

وفعلنا في يوم ١٣ اغسطس بدات اسرائيل في اثاره موضوع هدد كل المبادرة من اساسها ذلك ان وزير الدفاع الاسرائيلي موشيه ديان اعلن في جلسة الكنيست ان مصر قد اقامت بطاريات صواريخ جديدة مضادة للطائرات في جبهة القناة وان اسرائيل تنظر الى هذا الوضع الجديد نظرة خطيرة وأنها تجري بشأنه اتصالات عاجلة مع امريكا» . وقررت الحكومة الاسرائيلية عقب هذا البيان وقف بدء الاتصالات مع يارنج حتى تسحب الصواريخ المصرية .

وبدا ما عرف بعد ذلك بأزمة «الصواريخ» التي هزت المبادرة من اساسها .

وفي ٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ اعلنت اسرائيل انسحابها من الاتصالات مع المبعوث الدولي جونار يارنج لتنفيذ قرار مجلس الامن معللة ذلك بالاتي :

- ١ - ان مصر انتهكت ترتيبات وقف اطلاق النار .
- ٢ - وان الانتهاك مستمر ولن يتم تطبيق ترتيبات وقف اطلاق النار .
- ٣ - وان مصر ترفض العودة بالموقف على ما كان عليه قبل بدء تنفيذ ترتيبات وقف اطلاق النار (٨ اغسطس ١٩٧٠) .



هذه هي قصة ما عرف «بمبادرة روجرز» .

وهي بذلك تشير مدة نقاط :

١ - أن مصر لم تقفل في يوم من الايام الباب امام اي اتصالات تجري مع الولايات المتحدة فرغما عن مواقفها المعادية وضغوطها المستمرة ورفغما عن سدها لكافة الطرق التي يمكن ان توصل الى حل مشكلة الشرق الاوسط استمرت تلك الاتصالات في اكثر من اتجاه وبوسائل متعددة وصلت الى حد ان عبد الناصر لم يتردد في ان يوجه الرسالة العلنية التي ذكرناها الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية .

٢ - ان الرسالة ترد على ما يقوله البعض من ان موسكو هي التي كانت تتولى الاتصالات السياسية نيابة عن القاهرة في فترة من الفترات وان القاهرة بذلك دخلت تحت السيطرة الروسية .

هذه النقطة لا بد من توضيحها حرصا على الحقيقة . كانت القاهرة ترى ان الولايات المتحدة الامريكية غير جادة في الوصول الى حل للمشكلة اذ انها كانت ترمي الى اسقاط النظام وتغييره وكانت القاهرة ترى ان واشنطن تظن ان الفرصة اصبحت سانحة لتنفيذ اغراضها بعد نكسة ١٩٦٧ . ولذلك فانه لا جدوى من ان تغير واشنطن من موقفها . . الا اذا تغير النظام واسقط او صار من القوة بحيث يمكنه ان يغير من طبيعة الموقف على مسرح العمليات مما يقتضي زيادة معدل التسليح سواء من ناحية الكيف او النوع .

اما موسكو فبالرغم من انها كانت تتفق على الاطار العام مع القاهرة الا انها كانت ترى ان استمرار الاتصالات مع واشنطن سوف يؤدي نتيجة اكيدة .

كذلك فان الولايات المتحدة كانت في اتصالاتها تحاول ان توقع بين القاهرة وموسكو بل ثبت ثبوتا قاطعا انها تحور فسي

بعض الاتصالات الدائرة وتلونها بلون يثير الشك بين الاصدقاء
لدرجة انها كانت تسقط بعض الفقرات في الرسائل الرسمية
التي كانت تبلغها للدول المختلفة عن بعض الاتصالات التي تتم مع
القاهرة .

ولهذين السببين رأى عبد الناصر ان تقوم موسكو بما تريد
من اتصالات حتى تقتنع بوجهة نظره ازاء موقف واشنطن من
جانب ولتجنب الوقعة بينه وبين موسكو من جهة اخرى .
وفي ذلك الوقت لم تقطع وسائل الاتصال ابدا مع واشنطن
رغما عن ذلك .

ونجد انه حينما رأى عبد الناصر ان المصلحة القومية تقتضي
تغيير تكتيكاته اقدم على ذلك دون تردد .
فليس عبد الناصر اذن هو الشخص الذي يسلم قياده لاي
جهة من الجهات وليس عبد الناصر هو الذي يسلم بلاده لهذا او
ذاك .

والا ما كان خاض كل هذه المعارك التي خاضها وما كان اتخذ
الطريق الصعب الذي اختار .
٣ - كان وراء اخذ القاهرة للمبادرة في هذا الموضوع عدة
اغراض :

١ - محاولة في سبيل السلام بالرغم من ضعف الامل من
وراء ذلك .

ب - كسب الرأي العام العالمي .

ج - انقسام الجبهة الداخلية في اسرائيل .

ولقد تحققت هذه الاغراض كما رأينا الا ان السبب الاكبر
وراء قبولنا للمبادرة - رغما من انها جاءت مخيبة للامل - هو
حقيقة واحدة تتلخص في الخسائر الجسيمة التي تكبدتها قواتنا
في منطقة القناة خاصة قوات الدفاع الجوي في الافراد والمعدات
بجيب . اصبح الدفاع الجوي عن البلاد مليء بالثغرات التي تسمح
بتغلغل القوات الجوية المعادية دون مقاومة جدية من وسائل

دفاعنا الجوي .

ورؤي ان قبول المبادرة يهيئ لنا فترة هدوء بسيطة تجعلنا نعيد بناء دفاعنا الجوي والقفز بحائط الصواريخ اقرب ما يمكن الى القناة .

وقد تحقق ذلك دون شك وكان سببا في تجميد المبادرة . وبهذه المناسبة فان الاعداد لتنفيذ هذه الخطة تم قبل الموافقة على مبادرة روجرز ولولا الجهد الذي قامت به شركات القطاع العام ما امكن تنفيذ تلك الخطة الطموحة في وقت قياسي وبنجاح منقطع النظير .

٤ - ويدل هذا على حسن استخدام الوسائل المتنوعة في ادارة مثل هذا النوع من الحروب المحلية فالقتال مستمر لا هوادة فيه وفي الوقت نفسه تبدل الجهود لفتح النوافذ لتحقيق اي تقدم سياسي لاستغلال ما يحدث في مسرح العمليات .

ثم هو استخدام ماهر للوسيلة السياسية لخدمة الناحية العسكرية اذ حينما تطلب الموقف العسكري فترة هدوء لانشاء حوائط الصواريخ تم ذلك بمرونة سياسية تتسم بالانزان والحكمة وتحقق ما كانت القاهرة تريده وتبفيه .

ومات عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والموقف كما هو . . . الصواريخ تحركت الى الامام كما اراد . . ولم تنجح الضغوط للعودة بالموقف الى ما كان عليه من قبل . . وايقاف اطلاق النار ما زال سائدا الى حين .

واثبتت الايام ان مبادرة «روجرز» لم تكن الا حلقة في سلسلة السياسة الامريكية اللتوية التي كانت تهدف الى اسقاط نظام عبد الناصر الذي حارب الاستعمار في كل مكان والذي نادى بالاشتراكية في هذه البقعة من العالم والذي رفض ان يكون ذبلا في مجال السياسة الدولية . .

كما اثبتت هذه المبادرة ان عبد الناصر كان ليثا في الغاية الكبيرة التي يطلقون عليها دنيا السياسة .

الباب الثالث

حرية النقد أيام عبد الناصر

١٦ - الواقعة الخطيرة وزوار الفجر .

١٧ - قصة بلا عنوان .

مقدمة لا بد منها

حقيقة اخرى تحاول معاول الهدم ان تحطمها وسحب الظلام
ان تغلفها وتطويها .
والحقيقة التي نعنيها هي ممارسة التقد ايام جمال عبد
الناصر .
اذ صور البعض ما كان يجري من امور تصويرا رهيبا ..
كبت يسود كل شيء ، وقهر يسيطر على كل الناس والافواه
مكمنة والكل يسر وهو يتلفت الى الوراء .
ولم تكن الصورة هكذا على الإطلاق ...
فالنقد ايام عبد الناصر كان موجودا على نطاق واسع ...
كان موجودا في الصحافة على شكل مقالات او تحقيقات تظهر
دون انقطاع ..
وكان موجودا في المسرح اذ ظهر العديد من المسرحيات وفيها
نقد لاذع صريح لبعض السلبيات التي كانت تجري .
وكان موجودا في السينما في بعض الافلام التي عالجت كثيرا
من الامور التي كانت تحدث .
ووجدت ايضا في الاذاعة والتلفزيون في الكثير من البرامج

تحت أسماء مختلفة .

اما اجتماعات الاتحاد الاشتراكي فكانت حلقات مفتوحة للنقد العريض وكل من حضر هذه الاجتماعات لمس ذلك بنفسه في كل الموضوعات التي كانت تعرض للبحث .

فالنقد اذن كان موجودا على اشكال مختلفة ومتعددة لمن اراد ان ينقد الا ان النقد تميز في تلك الفترة بعدة مميزات هامة ...

● فاختفت لغة السباب المقتبة التي كانت تخرج بالنقد عن الحيز الموضوعي الذي كان من الواجب ان يتحرك في اطاره ونسي الناس الشتم والسباب التي حفلت بها الصحافة واجهزة الاعلام لفترة طويلة قبل الثورة والتي كانت تمس في اكثر الاحيان امورا شخصية كان من الواجب ان تكون بمنأى عن الحوار ايا كان نوعه .

● وكان من الطبيعي بعد ذلك ان ينصب النقد على النواحي الموضوعية وبالذات على الامور التي تهم طوائف الشعب .. فنقدت السياسة التموينية وفتح المجال لمناقشة سياسة التصنيع والتعليم والزراعة والتسويق والحريات ...

● وبدأ النقد يطرق موضوعات جديدة لم تكن معروفة من قبل وذلك بحكم الهزة العنيفة التي أحدثتها الثورة في كل انحاء الحياة ... تعرض للتخطيط والتطبيقات الاشتراكية والنواحي التي تخص العمال والفلاحين وتسويق المنتجات الزراعية ... وكلها امور تتعلق بحياة الناس وامور معيشتهم .

● واتسع مجال النقد ليشمل مساحات اوسع من الرأي العام .. ذلك لان دخول التليفزيون الى المنازل وانتشار الراديو مكنا من نقل ما يحدث خارج البيت الى داخله . كانت الندوات وجلسات المواجهة التي تعقد مع المسؤولين

في برامج متعددة يراها ويسمها الملايين .. بل اتسع مجال النقد ايضا في اجتماعات الوحدات السياسية .. وكان هذا النقد يرفع الى الجهات الاعلى فيلاقي في اغلب الاحيان ما يستحقه من دراسة واهتمام .

والدليل على ذلك تجاوب القيادات السياسية مع الرغبات الجماهيرية والذي كان من نتيجته المكاسب العمالية والفلاحية واقرار مجانية التعليم والعلاج والتأمينات الاجتماعية وتخفيض اجور المساكين وتحمل الدولة اعباء غلاء المعيشة .. الخ ... فالقيادة السياسية التي تتلاقى مع رغبات الجماهير وتستمع الى نقدهم هي بمثابة الطليعة الثورية التي تستخدم السلطة كوسيلة لتحقيق احلام الجماهير ورغباتها . بل نجد النقد في تلك الفترة يعرف صورة جديدة لم تكن معروفة للشعب قبل الثورة وهي انتقال المسؤولين الى الناس في الاحياء والمحافظات على طول انحاء الجمهورية وعرضها فاصبح امرا طبيعيا وجود الوزراء والمسؤولين في المحافظات . بين وقت وآخر يسمعون من الناس ويستجيبون لهم احيانا وبعدون احيانا اخرى .. ولكنهم في كل الاحوال يزدادون التصاقا بالشعب وتعمقا في فهم مشاكله وتحسسا لرغباته .. تلك الصورة التي من كثرة تكرارها اصبحت شيئا عاديا وكانت في الحقيقة تطورا هائلا في مفهوم ممارسة السلطة والنقد وتعميقا للديمقراطية الحقة اذا قورنت بالصورة التي كانت عليها علاقة الحكام بالمحكومين من قبل بل وازداد النقد موضوعية بتطبيق نظام الحكم المحلي حيث اصبحت السلطة ممثلة في المحافظين ورؤساء المدن في مواجهة مباشرة مع الجماهير يحسون ما يرضون به وما يثنون منه ويستجيبون بدورهم للرغبات على قدر الامكانيات المتاحة .

● ولم يتخذ النقد كوسيلة لالهاء الجماهير عن مشاكلهم الحقيقية بل كان يهدف الى حضمهم على مواجهتها .. لم يكن النقد يوجه الى الماضي لصرف الناس عن حاضرهم ولم يكن يوجه الى احلام المستقبل ليلهي الناس عن واقعهم .. كان النقد منصبا على الامور اليومية والمشاكل الجماهيرية .. ولعل ذلك اجدى وانفع .. فلم يكن الناقد - سواء كان كاتباً في صحيفته او عاملاً في مصنعه او فلاحاً في ارضه او مثقفاً اياً كان موضعه - يهرب من التحدث عن الحاضر الى مهاجمة ونقد الماضي او رسم صورة مشرقة للمستقبل لا تستند الى حقيقة .. كان النقد من اجل الجماهير - كل الجماهير واوسعها - وليس لحساب فئة خاصة اُضْهِرت تحت معاول التغيير التي احدثتها الثورة او جماعة قليلة كان من المحتم ان تقف في الجانب المضاد .. اقول كان النقد يتعدى مصلحة هذه القلة الى مصلحة الاغلبية الطحونة التي قامت الثورة من اجلها .

● ثم لم يكن النقد يتم في فراغ بل كان هناك اطار موضوعي يتم فيه .. والفرق بين النوعين كبير وخطير .. فالنوع الاول من النقد الذي يتم في فراغ يسمح للمبادئ الدخيلة ان تتسرب هنا وهناك ويسمح في الوقت نفسه بالدخول في متاهات من المناقشات السفسطائية التي لا جدوى ولا نفع منها .. اما النوع الثاني من النقد فتحده المواقف الواضحة والمبادئ المحددة والقوانين الهادفة التي رسمت لتحقيق مصلحة الجماهير الواسعة وليس لتحقيق مصالح القلة التي قامت الثورة للاطاحة بها .

قد يعتبر البعض مثل هذا الاطار قيداً على الحرية وقد يعتبره البعض الآخر منظماً لحركتها ومساعدة للغالبية المظهورة على ان تأخذ طريقها الى السلطة .. هذه المواقف التي افترقنا اليها

في الماضي لا شيء الا لانه كان من المستحيل صدورها بواسطة الفئة التي كانت تحكم وقتئذ - .. هي التي كانت تجدد الطريق امام النقد فلم يكن مسموحا على الاطلاق تجاوزها والدخول فسي صراع تفادته الثورة جاهدة في كل مراحلها .. ولم تعرف مصر في كل تاريخها مثل هذه الموائيق التفصيلية تلك الموائيق التي لم تكن ثوبا فضفاضا ولم تكن مجرد شعارات هلامية يحار الانسان في تفسيرها او معرفة حدودها ولم تكن تتجاهل بأي حال من الاحوال الناحية الاجتماعية التي تمس الجماهير بطريقة مباشرة .. بل كانت موائيق عظيمة حددت الطريق بشكل واضح جلبي لا لبس فيه ولا غموض .

كانت هذه هي اهم السمات المميزة للنقد في ايام عبد الناصر والمنصف لا بد وأن ينظر اليها نظرة مشرقة رغما عن التجاوزات التي حدثت بين وقت وآخر ورغما عن الهفوات التي قفزت على السطح هنا وهناك ... فهذه لازمة من لوازم التطبيق . فما ايسر الكتابة على ورق ... وما ايسل الكلام المنطلق ... ولكن ان يصطدم الفكر بالواقع ويتفاعل بالتصور مع الحقيقة ويمتزج الخيال مع التنفيذ .. كل ذلك هو عبارة عن ممارسة فن الحكم .. فسد الثغرات بين هذه التناقضات امر واجب ووسيلة تحقيق ذلك هي التي قد تسبب التجاوزات او الهفوات لا شيء الا لانها تنتج من الاحتكاك بالطبيعة البشرية التي تحوي كل التناقضات والتعقيدات .

وقد مرصت في هذا الباب مثلين :

المثل الاول يتعلق بما سمي بالواقعة الخطيرة وزوار الفجر لاوضح صورة مزدوجة أظهرتها «الواقعة» : صورة الصحافة التي كانت قادرة على النقد ، وصورة السلطة التي كانت تتقبل هذا النقد وتشارك في الحوار .

والمثل الثاني اخترت له «قصة بلا عنوان» تدل على صورة ثلاثية وليست مزدوجة كما في المثل الاول .. صورة الصحافة

التي كانت قادرة على النقد ، وصورة السلطة التي كانت تتقبل
هذا النقد وتستجيب له وتشارك في الحوار وتعمقه . . ، اما
الصورة الثالثة فهي كيف يمكن للكاتب ان فقد الحد القليل من
الاخلاقيات المحتم وجودها - ان يغير من صورة الاحداث ويشوه
التاريخ .

١٦ - الواقعة الخطيرة وزوار الفجر

وكمثل لممارسة النقد أستعرض ما يسمى « بالواقعة الخطيرة » .

والسبب في اختياري لهذا المثل بالذات يرجع الى عدة اسباب ...

فأولا لقد لاقت «الواقعة» في ذلك الوقت اهتماما كبيرا في كل الاوساط . . كل علق عليها من وجهة نظره ووصل الامر الى حد اثارها بواسطة الرئيس عبد الناصر في احد اجتماعات اللجنة المركزية وعلق عليها بحديث يخصني اعتز به كل الاعتزاز .
والسبب الثاني الذي جعلني اختار هذا الموضوع هو انه حوار جرى بين محمد حسنين هيكل وبينني . . وبذلك فانني عشت الحوار والتفاصيل التي أدت اليه وبذلك اكون شاهد صدق على كل ما اقول .

والسبب الثالث للاختيار هو مغزى هذا الحوار اذ يكمن في ان هيكل وقتئذ كان رئيسا لتحرير الاهرام وكنت مشرفا على جهاز المخابرات العامة ووزيرا للدولة في وزارة يرأسها عبد الناصر .

وهذا يعني ان الصحافة كان في قدرتها ان تنقد .. وتصل في ذلك الى الحد الذي تنقد فيه اخطر جهاز من اجهزة الامن في البلاد الامر الذي يعتز به الزميل هيكل - عن حق - ايما امتزاز بدليل انه يردده دائما في كتاباته .

ولكن للحق ايضا فان لهذا الحوار مغزى اكبر واطغر هو ان اجهزة الامن نفسها في ذلك الوقت - اي بعد نكسة ١٩٦٧ - كانت تتقبل النقد بل وتشجع عليه بدليل السماح بالنقد الذي تم من جهة .. بل وقبول الدخول في الحوار من جهة ثانية .. وقد عبر هيكل عن ذلك بكل وضوح في رده بتاريخ ١٥ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ حينما قال «ان ادارة هذه المناقشة هي في حد ذاتها ظاهرة صحية تقطع بأن الحيوية الخلاقة للشعب المصري اقوى من كل التحديات والمحن ، وان هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس وكان حدوثها على هذا النحو فيه نوع من المخاطرة المستحيلة وانه من الانصاف ان نسجل للسيد امين هويدي موقفه فيها وهو يتمثل في اشتراكه فيها عن طريق رد بحث به الى الاهرام في وقت كان يستطيع فيه ان يتعلل بالسرية الواجبة من حول نشاط المخابرات وكذلك فمن الواضح انه في رده حاول بجهد كبير ان يلتزم جانب الموضوعية في المناقشة ولا يلوح بقوة السلطة» .

وكان هذا الحوار الذي اعتر به بدوري يمثل احد الانطباعات الخطيرة في مفهوم هذا الجهاز بعد النكسة ودليلا على التغيير الجوهري الذي ادخل على ممارسته لسلطاته التي خولها القانون .
والآن لننتقل الى الموضوع ...

فما هي القصة باختصار ؟

تتلخص القصة في ان جهاز التعبئة والاحصاء بحكم قانون

انثائه اعترض على بعض المعلومات التي كان في نية شركة «أراك» التابعة لمؤسسة الاهرام تسليمها الى احدى الشركات اليابانية بحكم طبيعة عملها اذ رأى الجهاز ان سرية المعلومات توجب ذلك. ووافقت «أراك» على ذلك واعادة تعديل المعلومات لتتفق مع ما رآه جهاز التعبئة .

وعرضت المعلومات المعدلة بعد ذلك على جهاز التعبئة فصدق على تسليمها للشركة اليابانية .

والى هنا كل شيء يسير في الخط المستقيم .
الا انه ثبت ان «أراك» سلمت المعلومات المعترض عليها الى الشركة اليابانية في نفس الوقت الذي سلمت فيه المعلومات المعدلة الى جهاز التعبئة لاخلد موافقته على تسليمها !! وقد اعتبرت المخابرات العامة ذلك مخالفة جسيمة فأبلغت نيابة امن الدولة بذلك .

وقامت النيابة باجراءاتها المعتادة في مثل هذه الاحوال من تفتيش وقبض وتحقيق .
هذا هو مجمل مختصر للموضوع .

ولكن كيف اثير ؟

في يوم الاحد ١٣ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ صدرت الاهرام وفيها مقال افتتاحي في الصفحة الاولى تحت عنوان « واقعة خطيرة » ومن أسلوبه يظهر ان كاتبه رئيس تحرير الاهرام نفسه الاستاذ محمد حسنين هيكل وهذا نصه :

واقعة خطيرة

«يضع الاهرام اليوم امام الاهتمام العام وتحت نظره واقعة

يعتقد ان فيها ما يؤثر على روح بيان ٣٠ مارس ، ولا يهدف الاهرام بنشر هذه الواقعة مساسا بأحد او تعرضا له وانما يريد ان يقوم بالدور الذي تفرضه المرحلة على الصحافة وعلى دورها في حماية كل القيم التي ارادها الشعب وصدق عليها بالاستفتاء. والواقعة التي يضعها الاهرام اليوم امام الاهتمام العام تثير عدة مسائل فضلا عن الاحترام الواجب لمبادئ ٣٠ مارس ، منها حرية المواطن ، ومنها حرية التفكير والبحث العلمي .

وتتلخص الواقعة في انه قبل ثلاثة اسابيع اقلت نيابة أمن الدولة بالاشتراك مع هيئة المخابرات العامة القبض على مدير مركز علمي كبير له دور واضح في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - يحتفظ الاهرام باسمه منعا للتشويش على عمله ومجال هذا العمل - وجرى التحقيق معه بناء على معلومات صادرة من الفريق جمال عسكر رئيس الجهاز المركزي للتعسبة بناها على ان احدى الدراسات الاقتصادية التي أعدها هذا المركز حوت معلومات لا يوافق جهاز الاحصاء على اذاعتها .

ولقد صاحبت هذا الاجراء مجموعة من الشوائب :

١ - ان المكلفين بالتحقيق ومعهم ثلاثة من ضباط المخابرات دخلوا بيت مدير المركز لتفتيشه في الساعة الخامسة والنصف صباحا .

٢ - ان القبض جرى على مدير المركز بناء على معلومات رئيس الجهاز المركزي للتعسبة والاحصاء وقبل ان يظهر التحقيق معه ثبوت تهمة عليه .

٣ - ان التحقيق جرى في مبنى المخابرات العامة لمدة خمسة ايام انتقل بعدها الى مكان آخر في حرم النيابة العامة .

ولا بد ان يقال للانصاف ان مدير المركز المشار اليه لم يتعرض لاي ضغط سواء في مبنى المخابرات او في حرم النيابة العامة لكنه من الحق ان يقال في نفس الوقت ان مجرد اجراء

التحقيق في مبنى المخابرات العامة يحمل ولو بطريق غير مباشر تأثيرا شديدا الوطاة على نفسية المتعرض للاجراء .

ومن حسن الحظ ان النائب العام السيد علي نور الدين رأى بعد تحقيق استمر خمسة عشر يوما ان يفرج عن مدير المركز المقبوض عليه بعد ان اوضح ان المعلومات الواردة في الدراسة العلمية الصادرة عن المركز لا تحتوي على معلومات يمكن ان تسيء، وبذلك أكد النائب العام مسئولية النيابة عن حماية سيادة القانون .

لكن ذلك يطرح عدة قضايا بالغة الاهمية .

١ - القضية الاولى هي السلطة المخيفة التي يمنحها قانون الاحصاء لرئيس الجهاز المركزي المختص به .

وفي الحقيقة فان امر عديد من الاجهزة المركزية يستحق اعادة النظر ، ففي وقت من الاوقات اصبحت الاجهزة المركزية ذات السلطات المتشعبة والحاكمة هي آخر صيحة في تثبيت القوة المطلقة للمسؤولين عنها بصرف النظر عن دور بعض هذه الاجهزة في تسهيل الخدمة العامة او التحول الى عبء عليها .

وقانون التعبئة والاحصاء على وجه التحديد يحمل من المواد ما تستطيع كل منها ان تتحول الى جبل مشنقة بالنسبة لكل فكرة خلاقة ولاي بحث عميق فان ذلك القانون يعطي سيطرة أبدية على الأرقام لهذا الجهاز .

والارقام والحقائق الصادقة هي المواد الاولى لاي بحث علمي في اي مجال من المجالات وبدونها تستحيل كل الموضوعات الى الفاظ انشائية ، تمت الى الخطابة اكثر مما تمت الى العلم .

٢ - القضية الثانية ان الانسان في هذا الوطن يجب ان يظل انسانا في كل وقت حتى وان وجه اليه الاتهام وحتى اذا ثبت

عليه هذا الاتهام .

واتخاذ اجراءات التفتيش في الساعة الخامسة والنصف من الصباح لم يعد مقبولا في بلدنا . ان زوار الفجر على غير انتظار ، ظاهرة لا نريدها في هذا البلد وهي ضد طبيعته الوطنية وضد طبيعته الثورية .

٣ - انه مع كل التقدير لاهمية دور جهاز المخابرات في الحفاظ على الامن القومي في هذه الظروف ، ومع الامر الواقع فعلا من ان هذا الجهاز يقوم بدور اساسي في هذه المهمة الكبيرة فانه من الخير ان تكون الحدود المرسومة لعمل هذا الجهاز واضحة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عافينا منه في مرحلة سابقة ، ويتحتم بذل كل الجهود لمنع احتمال تسربه الى مرحلة تتعلق بها الامال .

٤ - ان سيادة القانون ليست تحكيم نصوص القانون وانما هي الى جانب ذلك تحكيم روح القانون وروح القانون تتعارض مع القبض قبل التحقيق ومع مصادرة حرية مواطن قبل ثبوت اي تهمة عليه .

ومن ثم فان الحبس الاحتياطي بل وحتى الاعتقال في نطاق نظام الطوارئ يجب ان يكون في اضييق نطاق ومحاط بكافة الضمانات ، وذلك ما يفرضه بيان ٣٠ مارس ، وما اكدته توصيات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي وهو موضوع توليه القيادة السياسية في الوقت الحاضر اهتمامها البالغ .

هذه بعض القضايا الاساسية التي حدثت بالاهرام الى وضع هذه الواقعة امام الاهتمام العام ليس لمجرد سرد تفاصيلها وانما بالدرجة الاولى لدراستها كنموذج عملي في التطبيق ، يستخلص من الوقائع ما هو ابعد من حدود الاشخاص ويلتزم بالمبادئ بأوسع من حدود واقعة بعينها .

هذا ما كتبه الاهرام

والنشر بهذه الصورة يؤكد الحقائق الآتية :

- ١ - ان الاهرام انتقد وبكل صراحة بعض الاجراءات التي رأى ان بها بعض الشوائب .
 - ٢ - انه اثار قضية معاملة الانسان في هذا الوطن حتى وان كان موضع اتهام كما اثار قضية سيادة القانون والاعتقالات .
 - ٣ - ان تعبير (زوار الفجر) الذي انتشر بعد ذلك لم يقصد به اطلاقا رجال المخابرات العامة لانهم لم يقوموا بعمليات القبض ذلك لانني افخر بأنه في الوقت الذي توليت فيه رئاسة هذا الجهاز لم استخدم حقي في اعمال الضبطية القضائية التي يخولها لي القانون ولا لمرة واحدة . كذلك لم يستخدمها اي فرد من أفراد هذا الجهاز طوال تلك الفترة .
 - ٤ - تناول الاهرام بالنقد ثلاثة جهات :
المخابرات العامة .
جهاز التعبئة والاحصاء .
النيابة العامة .
- وقد قام كل من جهازي المخابرات العامة والتعبئة والاحصاء بالاشتراك في هذا الحوار لظهار الحقيقة .. اما النيابة العامة فقد رأت لأسباب تخصها وحدها ان تصمت ولا تتكلم .

وبدا الحوار ...

وارسلت المخابرات العامة ردها الى الاهرام في نفس يوم صدور مقاله الافتتاحي لنشره ... الا ان الاهرام لم تنشر الرد في اليوم التالي كما كان متوقعا واكتفت بنشر الآتي :

اهتمام واسع بالواقعة الخطيرة التي اثارها الاهرام امس

اثر ما نشره «الاهرام» امس تحت عنوان واقعة خطيرة اهتماما واسعا المدى لما يتصل به من قضايا رئيسية كبرى تتصل بروح بيان ٣٠ مارس وبمفهوم حرية المواطن وضمائنها، وبالحاجة الملحة الى حرية البحث العلمي .

وقد تلقى الاهرام امس ردا مطولا من السيد امين حامد هويدي وزير الدولة والمشرف على جهاز المخابرات العامة . وقد وصل هذا الرد الى الاهرام في وقت لا يسمح - من ناحية فسحة الوقت المادي - بنشره اليوم وباعطائه الحيز اللائم له وبابداء بعض الملاحظات الضرورية تعليقا عليه ، ومن هنا فان الاهرام سوف ينشر ذلك كله غدا عملا بحرية النشر ومواصلة لمناقشة موضوع لا هدف من وراء الحديث عنه الا حماية المبادئ التي يؤمن بها النضال المصري المعاصر ، وهي مبادئ اعلن الشعب واكد في كل مناسبة - كما اعلنت قيادته الثورية واكدت في كل مناسبة - انها صميم ارادته وانها طريقه الى مستقبل ترتبط فيه حرية الوطن بحرية المواطن .

ولخدمة المناقشة وهدفها فان «الاهرام» ينشر اليوم على الصفحة الخامسة دراسة عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء وهو الجهاز الذي تسببت السلطات المخيفة التي يحصل عليها في الواقعة الخطيرة التي اشار اليها الاهرام امس وربما لوقائع غيرها .

ويؤمن الاهرام قبل ذلك كله وبعده بان المجتمع الحر هو المجتمع الذي لا تخنق حرية المناقشة فيه ولا تتعطل مهما كانت الاسباب .

وفي يوم الثلاثاء ١٥ اكتوبر (تشرين اول) ١٩٦٨ نشرت

الاهرام الرد وتعليقها عليه وهذا نص ما قدم به الاهرام لهذا
الحوار :

**حول «الواقعة الخطيرة» التي اثارها الاهرام
ود من وزير الدولة المشرف على جهاز المخابرات
ومقدمة من الاهرام ثم ملاحظات على رد الوزير**

بواصل الاهرام اليوم مناقشة الموضوع الذي اثاره تحت
عنوان واقعة خطيرة تتصل بمسألة القبض على مدير مركز علمي
كبير في ملابسات وصقها الاهرام بانها تمس روح بيان ٣٠ مارس
وحرية البحث والتفكير العلمي في مصر .

وقد وقف ما نشره الاهرام في هذا الصدد امام دور جهاز
المخابرات العامة في هذه الواقعة ، ثم ركز بعد ذلك على السلطات
الخيفة التي يمنحها قانون الاحصاء للجهاز المركزي للتعبئة
والاحصاء .

وقد تلقى الاهرام - كما ذكر امس - ردا مطولا من السيد
امين حامد هويدي وزير الدولة والمشراف على جهاز المخابرات ،
وهو ينشره اليوم ملحقا بملاحظات من الاهرام عليه .
ولكنه قبل نشر رد وزير الدولة ، وملاحظات الاهرام عليه ،
فان هناك كلمتين في التقديم لذلك .
كلمة عن المناقشة .

وكلمة حول المركز العلمي الذي كان مسرحا للواقعة الخطيرة .
اولا - فيما يتعلق بالمناقشة .

وفي هذه الناحية فان «الاهرام» يود ان يسجل ما يلي :
١ - ان ادارة هذه المناقشة هي في حد ذاتها ظاهرة صحية تقطع
بان الحيوية الخلاقة للشعب المصري اقوى من كل التحديات
والمحن .

- ٢ - ان هذه المناقشة لم تكن ممكنة قبل بيان ٣٠ مارس وكان
حدوثها - على هذا النحو - قبله نوعا من المخاطرة المستحيلة .
- ٣ - انه من الانصاف ان نسجل للسيد امين حامد هويدي
موقفه منها وهو يتمثل في اشتراكه فيها عن طريق رد بعث
به الى الاهرام في وقت كان يستطيع فيه ان يتعلل بالسرية
الواجبة من حول نشاط جهاز المخابرات ، كذلك فمن
الواضح انه في رده ، حاول بجهد كبير ان يلتزم جانب
الموضوعية في المناقشة ولا يلوح بقوة السلطة .
- ثانيا - فيما يتعلق بالمركز العلمي الذي كان مسرحا للواقعة
الخطيرة .
- وقد سرد الاهرام نبذة عن «أراك» ثم انهى هذا التقديم بأن
افسح المجال لرد وزير الدولة والمشرع على جهاز المخابرات على
ان يعقب عليه بمجموعة من الملاحظات لتحديد الصورة وتحقيق
دقتها .

رد وزير الدولة

السيد رئيس تحرير الاهرام

بعد التحية . .

نشر الاهرام مقالا تحت عنوان «واقعة خطيرة» بعدد امس
مس فيه بعض الاجراءات التي اتبعتها المخابرات العامة في احدى
القضايا .

وقد كان هدف الاهرام من نشر هذه الواقعة الخطيرة عرض
عدة مسائل امام الاهتمام العام ومساعدة للاهرام في توضيح
الامر للرأي العام رأيت ان ارسل لكم بهذه التوضيحات لكي
تفضلوا بنشرها في نفس المكان الذي نشر فيه المقال .

واود قبل كل شيء ان اشكر الاهرام على التقدير الذي

أبرزه لدور المخابرات العامة في الحفاظ على الأمن القومي في هذه الظروف وبأن الجهاز يقوم فعلاً بدور أساسي في هذه المهمة الكبيرة وهي كلمة تلقى تقديراً من أفراد هذا الجهاز الذين فرض عليهم أن يقوموا بعملهم في صمت ونكران ذات لا يبغون من وراء ذلك جزاء ولا شكوراً .

أن مجرد نشر هذا الموضوع في هذه الظروف علامة صحية مشجعة تدل دلالة واضحة على أن مجال النقد أصبح مفتوحاً دون ما حد وحتى إذا مس هذا النقد جهازاً من أخطر أجهزة الدولة بعد أن كان من المسير توجيه مثل هذا النقد من قبل وفسي ظروف أثبتت محكمة الثورة في محاكماتها أنها كانت تستوجب ذلك .

وقد أبرز الأهرام النقاط التالية :

- ١ - أن الواقعة تتعلق بحرية التفكير والبحث العلمي .
 - ٢ - وأنها تتعلق أيضاً بمركز علمي كبير له دور واضح في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية شاء الأهرام أن يحتفظ باسمه لنفسه منعا للتشويش على عمله ومجال هذا العمل .
 - ٣ - السلطة المخيفة التي يمنحها القانون للجهاز المركزي للأحصاء مما يستوجب تعديله .
 - ٤ - ظاهرة زوار الفجر على غير انتظار وربط ذلك بسيادة القانون وضرورة توضيح الحدود المرسومة للمخابرات العامة حتى لا يحدث خلط وتجاوز عانىنا منه في مرحلة ماضية واحتراماً لروح بيان ٣٠ مارس ومبادئه .
- هذه أهم القضايا التي أثارها الأهرام في حديثه عن «الواقعة الخطيرة» وقد فضل مشكوراً في حديثه عن إجراء التحقيق في مبنى المخابرات العامة لمدة خمسة أيام أنه أكد أن مدير المركز المشار إليه لم يتعرض لأي ضغط سواء في مبنى المخابرات العامة أو حرم النيابة العامة .

وتعليقا على ذلك أحب ان أوضح الحقائق الآتية :
 ١ - ان الواقعة لا تتعلق من قريب أو بعيد بحرية الفكر والبحث العلمي كما اراد الاهرام ان يصورها ولكنها تتعلق باحصائيات ومعلومات أعطيت لجهات اجنبية .

وأحب انؤكد في هذا المصدد ان قضية البحث العلمي - ونحن نؤمن اننا لا حدود له بأهميتها - لا بد وان تحاط بكافة الضمانات التي تطلق كافة الطاقات لتحقيق الأعمال المعقودة عليها .

ولعل أجهزة البحث العلمي تقدر التعاون الثام بيننا وبين هذا الجهاز مما احداها بارسال خطابات شكر للجهاز تقديرا لجهوده في سبيل تحقيق التعاون معها ، الامر الذي ما كنت اريد ذكره لولا ان الظروف احيانا تحول بين الانسان وما يريد .

وتحول عدة ظروف لتوضيح الامر اكثر من ذلك من الناحية الموضوعية :

أ - فالامر ما زال امام النيابة تباشر مهمتها في التحقيق .
 ب - وأن احد المتهمين ما زال حتى الان محبوسا بامر النيابة وأن مدير المركز الذي اشار اليه الاهرام أفرج عنه بكفالة مائة جنيه .

ج - وأننا نؤمن بما ورد على لسان السيد رئيس محكمة الثورة في تقديمه لاحدى القضايا المعروضة عليها اذ اهاب سيادته بجميع وسائل الاعلام ان تلتزم بما يقضي به القانون من الامتناع عن نشر اية معلومات او اخبار من شأنها التأثير في الراي العام لمصلحة طرف في اي قضية او ضده مستقبلا حيث ان ما ينشر قد يضع القضاء في حرج عند اعلان الاحكام لما يترسب في

أذهان الناس من جراء النشر مخالفًا للحقائق التي يؤكدتها سير القضايا .

٢ - وأن المركز العلمي الكبير الذي أشار إليه الأهرام دون أن يزيد الأمر إيضاحًا حفاظًا عليه من التشويش على عمله ومجال هذا العمل على اتصال بمؤسسة الأهرام .

٣ - والحقيقة الثالثة التي أريد أن أضعها أمام الرأي العام هي توضيح دور الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء .

«ينظم عمل الجهاز قانون التعبئة العامة رقم ٦٠/٨٧ والقانون رقم ٦٠/٣٥ بشأن الإحصاء والتعداد ، وكذا قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٤/٢٩١٥ ، الخاص بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» .

والقانونان المذكوران ليس فيهما نص واحد له علاقة بهذا الموضوع الذي نحن بصدده . ولكن المادة ١٠ من قرار السيد رئيس الجمهورية المشار إليه تنص على :

«أنه لا يجوز لأي إدارة أو هيئة أو جهة أو أي فرد أو أفراد في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن ينشر بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام أي مطبوعات أو نتائج أو بيانات إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء . أما الإحصاءات الغير مقررة ضمن برامج الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقة الجهاز » .

والحكمة من وراء ذلك هو ضمان لتوحيد المصادر الإحصائية والأرقام حتى لا تضعف الثقة بها كذا ضمانا لعدم تسرب إحصائيات أو معلومات قد تضر بالأمن القومي . ومعنى ذلك أنه من الناحية القانونية فإن الجهة المستولة

عن تنفيذ قرار رئيس الجمهورية هي الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وأنه إذا اعترض على نشر أي بيانات أو إحصائيات فإنه لا يكون قد جاوز الحدود التي رسمها له القرار الجمهوري المشار إليه ، وهو الأمر موضوع القضية التي نحن بصددتها .

أما وجوب تغيير هذه السلطة المخيفة التي يمنحها القانون لهذا الجهاز فهذا أمر يخرج عن حدود هذا التوضيح ولكني أريد أن أوضح أن بعض الدول تمنع إعطاء إحصائياتها وبياناتها لبعض الجهات الدولية إيماناً منها بخطورة وجوب تنظيم هذه العملية .

٤ - أما عن الموضوع الرابع الذي أثاره الأهرام فأنني سأسرد الوقائع حسب تسلسلها :

أ - نما إلى علم المخابرات العامة أن المركز المشار إليه قام بتسليم بيانات لجهة أجنبية دون موافقة الجهات المختصة فباشرت التحقّق من ذلك .

ب - بتاريخ ١٨-٩-١٩٦٨ أخطرت المخابرات العامة نيابة أمن الدولة رسمياً بالموضوع وباشرت النيابة إجراءاتها .

ج - في تمام الساعة السادسة صباحاً قام اثنان من وكلاء النيابة بتفتيش منزلي المتهمين ثم محل عملهما وكان برافتهما بعض ضباط المخابرات العامة .

د - لم يطلب من النيابة مباشرة التحقيق في مبنى المخابرات العامة ولكنها هي التي اختارت هذا المكان وبسبب ذلك بالتحقيق ظهر نفس اليوم بمعرفة اثنين من السادة رؤساء النيابة وبإشراف السيد المخامي العام شخصياً والذي حضر التحقيق طوال الأيام الثلاثة الأولى .

هـ - بعد انتهاء التحقيق تم نقل المتهمين إلى سجن الاستئناف .

و... ما زالت النيابة تستكمل التحقيق وقد امرت بالافراج
عن احد المتهمين - وهو مدير المركز - بكفالة مائة
جنيه وما زال الآخر في الحبس .

من ذلك يتضح ان دور المخابرات العامة - تحقيقا لسياستها
الجديدة التي تقوم بتنفيذها - قد انتهى عند جمع الادلة واخطار
نيابة امن الدولة التي قامت بعد ذلك باجراءاتها .

ولذلك فان ما ورد عن سيادة القانون في الاهرام وتعارض
الاجراءات التي اتبعت قلني اترك امره لنيابة امن الدولة للرد عليه
ولو انني اعتقد اعتقادا جازما بان القانون لم يعتد عليه في اي
اجراء من الاجراءات التي اتخذت .

ان بيان ٣٠ مارس أكد بصفة قاطعة بان مراكز القوى قد
صفت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأي شكل
من الاشكال .

كما أكد البيان ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون
والنظر في كل الاجراءات التي ترى للسلطة اتخاذها لدوامي الامن
الوطني في الظروف الراهنة مع مراعاة امن المواطن - اي مواطن -
والوطن . وأحب ان اطمئن الرأي العام ان المخابرات العامة قد
أمنت وحققت ما ورد في بيان ٣٠ مارس فواجبها الاساسي حماية
الثورة من أعدائها الخارجيين والداخليين .

ان اهمية الامن القومي للدولة ، خاصة في الظروف الراهنة
وبعد ما ظهر ان من اهم اسباب النكسة تسرب المعلومات للعدو
يدعونا جميعا ان نتعاون في هذا المجال وأن نحرس على حرمان
أي جهة من الجهات من الحصول على معلومات قد تضر بأمننا
القومي وأن زوار الفجر في مأمورياتهم الثقيلة على النفس
مدفوعين بدافع صالح العمل وحدهم يهون عليهم امر سهرهم
المواصل انهم يسهرون لكي ينام غيرهم في اطمئنان حتى الفجر

بعد الفجر :

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام» .

وزير الدولة

والمشرف على المخابرات العامة

(امين حامد هويدي)

1978-1-212

ثم بدأت ملاحظات الاهرام على الرد ونكتطف منها الآتي :

- يقول وزير الدولة والمشرق على جهاز المخابرات في مقدمة رده :

«ان مجرد نشر هذا الموضوع في هذه الظروف علامة صريحة مشجعة تدل دلالة واضحة على ان مجال النقد أصبح مفتوحا دون ما حد ، وحتى اذا مس هذا النقد جهازا من اخطر اجهزة الدولة بعد ان كان من التفسير توجيهه مثل هذا النقد من قبل وفي ظروف اثبتت محكمة الثورة في محاكماتها انها كانت تستوجب ذلك» .

وفي التعليق على ذلك فإن ما قاله وزير الدولة صحيح إلى أبعد حد ، ولكن اللوم المستتر في ذلك القبول على الصحافة ليس في مسؤوليتها ولم يكن في طاعتها ومع ذلك فإن الإهزام على وجه التحديد حاول بكل جهده في وقت السلطة المطلقة والجائرة لجهاز المخابرات أن ينبه بقدر ما يستطيع إلى خطورة الموقف، ونشر سنة ١٩٦٦ في ظلل الأوضاع القديمة ما نصه بالحرف :

«ان أجهزة المخابرات اذا تركت وشأنها تكتسب طبيعة
سرطانية تدمر الجسم الذي توجد فيه وتنتهي بتدمير
نفسها». ١٠

وذلك كلام اوضح ما يكون خصوصا اذا راعينا الظروف التي نشر فيها .

ومن حسن اقدار هذا الوطن على اي حال ان قيادته الثورية لم تترك لجهاز المخابرات بأوضاعه القديمة حتى يدمر الجسم الذي يوجد فيه وانما تداركت الامر ولم تستطع الاوضاع القديمة في هذا الجهاز الا ان تدمر نفسها وان كان الوطن قد عانى ودفع جزءا كبيرا من الثمن .

٢ - وأخيرا فان أية ملاحظات أبداها الاهرام على رد وزير الدولة والمشرع على جهاز المخابرات لا يمكن ان تخفي تقديرا كبيرا له ولعبارات وردت في رده يعلم الاهرام انه يؤمن بها وبينها :

«ان بيان ٣٠ مارس أكد بصفة قاطعة بان مراكز القوى قد صفيت ونحن حريصون تمام الحرص على عدم عودتها بأي شكل من الاشكال» . وبينها :

«ان المخابرات العامة تؤمن بما ورد في بيان ٣٠ مارس ومن ثم فواجبها الاساسي هو حماية الثورة من أهدائها الخارجيين والداخليين» .

في هذا كله ومثله لا يجد وزير الدولة والمشرع على جهاز المخابرات عونا له اكثر من العون الذي تستطيع ان تقدمه له صحافة تقدر على اداء واجبها .

وكان للحوار بقية الا ان ما نشرناه فيه الكفاية لندلل على ما سبق ان ذكرناه .

وليس مهما الان التعرض الى الناحية الموضوعية «للازمة» الا ان الاهم هو التعرض الى ابراز مغزاها ... فهي تقدم دليلا لحقيقتين كبيرتين ...

الحقيقة الاولى ان الحوار كان ممكنا .
والحقيقة الثانية ان النقد كان متاحا ... ولكن لكل من اراد .

١٧ - قصة بلا عنوان

وقصة أخرى عشتها ... بل كنت طرفا فيها ... وبالرغم من ذلك عجرت إن أختار لها عنوانا ...!!!
فلتطوّراتها المؤسفة خشيت أن يكون العنوان قاسيا ...
والقسوة ضد طبيعتي أو أن يكون جارحا مما يجعلني أتجاوز خطا حرصت دائما على ألا أتعده .
ولذلك فقد فضلت أن أترك القصة بلا عنوان ...
قد يكتب لها الزمن عنوانا إن كان هناك فصولا عنها بليغة في جملة القدر ...
وقد يحلو لأحد القراء أن يضع لها عنوانا فيكمل مسامحة عجزت عنه .
وعلى أي حال فإن هذا لن يغير شيئا من تفاصيل الواقعة ...
بدأت القصة أيام أن كنت «وزيراً للإرشاد القومي» في وزارة كان يرأسها السيد زكريا محيي الدين . وكانت «مؤسسة الهندسة الأذلية» إحدى المؤسسات التابعة للوزارة . وكان يتبعها «شركة أسطوانات صوت القاهرة» .

واطلعت في يوم من الايام (١٨ يناير ١٩٦٦) على مقال باحدى «المجلات الاسبوعية» فيه كثير من النقد لبعض التصرفات التي تحدث داخل الشركة المذكورة بعنوان «من اجل القطاع العام لا ضد القطاع العام - هذا الدلع من يفرضه علينا ؟ خطاب خطير ينطوي على فضيحة من صوت القاهرة» .

وفي اول فبراير ١٩٦٦ رد رئيس الشركة على مقال الكاتب المذكور وفي نفس المجلة شاء ان يعطيه العنوان الاتي «هذا التجني - من الذي يفرضه علينا ؟» يفند فيه ما ذكره الكاتب المذكور .

وفي ٨ فبراير كتب الكاتب المذكور في نفس المجلة مقالته الثاني «من اجل القطاع العام لا ضد القطاع العام - قائمة اخطاء مهداة الى وزيري الثقافة والارشاد» صدره بقوله «نواصل حملتنا لا لوجه احد بالذات بل لوجه الوطن والفن ومن اجل تثويم الزلل وتصحيح الاخطاء ونفسح صدورنا لكل رد .. اما اللذين يلتزمون الصمت فلن نسكت عنهم حتى يستقيم امرهم او يخرجوا من الميدان» .

ثم عاد نفس الكاتب الى الكتابة في الموضوع في ١٥ فبراير ١٩٦٦ بمقاله «فضيحة في صوت القاهرة هذه الاسطوانة هل سمعتها شرطة الاداب...؟» ثم في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ عاد فكتب «افتحوا ابوابكم للمظلومين في عالم الفن» . وبداه بالاستشهاد بقول بيكاسو «انه يتحتم علينا لكي ننشئ طريقا جديدا يتوافر فيه الخلق والابداع ان نهدم عددا من البيوت الخربة المظلمة في شارع الفن لكي نشق شارعا جديدا تقوم على جانبيه بيوت عامرة وتملؤها روح الاشتراكية ويغمرها نور الايمان» .

وفي نفس العدد نشرت المجلة المذكورة ردا من احد ممسن شملهم نقد الكاتب المذكور بعنوان «اتحدى اثبات هذه الفضائح» . ولعل القارىء يتفق معي على ان المناقشة بمثل هسدا

الاسترسال كتبها أقلام لم تكن تعاني من قيود مفروضة أو خوف مكبوت .

وقد أجلت الموضوع برمته من بدء اثارته الى وكيل الوزارة المختص لدراسته على ان يتقدم بمذكرة عن تقييمه لما يثار بعد انتهاء المناقشة .

وانتهى وكيل الوزارة المختص من بحث كل هذه النقاط وغيرها وأعد تقريره الذي أثبت فيه صحة بعض ما ورد على لسان الصحفي المذكور وعدم صحة البعض الآخر . وهذا شيء طبيعي في مثل هذه الاحوال .

وفكرت ان اتعامل مع الموضوع ضمن اطار سياستي الجديدة التي اعلنت عنها كشعار للوزارة وهي «سياسة الباب المفتوح» . فالباب المفتوح كما كنت اقول دائما يسمح بادخال الهواء النقي ليطرده الهواء الفاسد الذي تنتشر في ظله الفوضى والفساد . وفكرت ايضا في مدى فائدة النقد الذي تطالعنا به الصحافة اذا لم يأخذ حظه من الاهتمام ؟ فلماذا لا يستفيد المسئول - اي مسئول - من معلومات تقدم اليه دون ان يتكبد في سبيلها اي جهد ليقيمها تقييما جيدا فيستفيد من الصالح منها ويترك الباقي؟ ماذا عليه لو انه قرأ كل ذلك باهتمام حتى يعلم ماذا يجري حوله فما أحوج الناس في القمة الى معرفة ما يدور حولهم بصدق وأمانة .

وانطلاقا من ذلك فكرت في عقد اجتماع أشبه ما يكون بجلسة مواجهة بين الصحافة وأجهزة الشركة حتى نقف على الحقيقة من أقصر طريق لنقوم المعوج من أمور ونتلافى الخلل الذي تعاني منه الشركة ان وجد خاصة وان الوزارة بكل أجهزتها لم تكن طرفا في الموضوع فالوزارة في ذلك الوقت كانت جهاز تخطيط ومتابعة فحسب لا شأن له من قريب أو بعيد بأعمال التنفيذ .

وبهذه الروح اتصلت «بالكاتب المعروف رئيس المؤسسة» التي كان يتبع لها هذا الصحفي وأخبرته بما يدور في فكري . ورحب الرجل بالفكرة ترحيبا حارا واعتبرها نوعا جديدا من التعامل بين الصحافة والأجهزة التنفيذية - واتفقنا ان نحضر سويا هذا اللقاء على ان يحضر مع الصحفي صاحب المقالات «رئيس تحرير المجلة» التي يعمل فيها . . كما اتفقنا على ان يحضر مع رئيس مجلس إدارة الشركة «رئيس مؤسسة الهندسة الإذاعية» وهي المؤسسة التي تتبع لها الشركة . . كذا وكيتلا وزارة الإرشاد .

وفي الموعد المحدد عقدت الجلسة في مكتبي بالوزارة . وكانت أقرب إلى الجلسة العائلية منها إلى الجلسات الرسمية وحرصت بكل طاقتي ان يظل هذا الشعور بكل الحاضرين . وبدأ نقاش موضوعي . . . كل يعرض وجهة نظره في هدوء وصراحة .

وانتهى النقاش إلى اتخاذ قرارات معينة لمعالجة ما صح من وقائع وقد التزمت الشركة بتنفيذها في وقت محدد . ودون لهذه الجلسة محضر ما زال محفوظا في سجلات الوزارة حتى الآن - أو هكذا أمل - حيث كان من التقاليد الموضوعية وقتئذ تدوين محاضر الجلسات حتى يسهل الرجوع إليها ومتابعة ما اتخذ من قرارات .

وكان الرضاء عاما على المؤتمر سواء من ناحية الغرض من عقده أو على الروح التي سادت المناقشة . . . كذا بالقرارات التي انتهى إليها .

وخرجت المجلة «صاحبة النقد» في العدد التالي بتاريخ أول مارس ١٩٦٦ بمقال رئيسي صورت فيه ما حدث بالمؤتمر وجاء بالمقال «أمين هويدي» ونموذج رائع للسلوك الاشتراكي . في الأسبوع الماضي عقد السيد أمين هويدي وزير الإرشاد

القومي اجتماعا في مكتبه ضم المسؤولين في شركة صوت القاهرة
ودار الهلال .

وقد فتح الوزير في هذا الاجتماع باب المناقشة الصريحة
في كل ما اثاره الزميل ... في مقالاته التي نشرتها المجلة عن
شركة صوت القاهرة .

وكان وزير الارشاد في هذا الاجتماع نموذجا للرجل الثوري
الذي يؤمن بكل ما جاء به ميثاقنا الوطني من ضرورة النقد والنقد
الذاتي فقد افسح الوزير صدره لكل المناقشات الصريحة الواضحة
التي كانت تهدف في كل كلمة منها الى خدمة المصلحة العامة
وخدمة القطاع العام وكانت تصدر عن روح الايمان بمجتمعنا
الاشتراكي ومساعدته على مواصلة التقدم والتطور في كل خلية
من خلاياه سواء كانت هذه الخلية صغيرة او كبيرة .

وقد تبلورت المناقشة حول «صوت القاهرة» في عناصر
موضوعية محددة . كان اهمها هو ضرورة انشاء جهاز فني كامل
ومستول مسئولية واضحة في شركة اسطوانات «صوت القاهرة»
فالعامل في الشركة ليس عملا هندسيا فقط وليس عملا اداريا
فقط وانما هو عمل فني في صميمه ... عمل يتصل بالموسيقى
وعمل يتصل بالاغاني ... » .

ثم يقول المقال «وبعد هذه المناقشة الموضوعية الصريحة التي
تقبلها السيد أمين هويدي وشارك فيها وأسهم في تعميقها برحابة
صدر وروح ثورية واحساس رفيع بالمسئولية .. بعد هذا كله
تعتقد المجلة انها حققت هدفها من اثاره مشكلة صوت القاهرة فقد
كان الهدف من وراء اثاره هذه المشكلة هو ان تصل الى مسامح
المستولين في وزارة الارشاد القومي وأن توضع تحت انظارهم
حتى لا تكون هذه المشاكل حديثا عامرا يتردد هنا او هناك بلا
جدوى او نتيجة فيجب ان يشعر الجميع في مجتمعنا الجديد
بأن كل مواطن مسئول عن القطاع العام ... مسئول عن حمايته

والدفاع عنه» .

«ولقد قال السيد امين هويدي في هذا الاجتماع كلمة مضيئة مشرقة هي : ان كل مواطن يملك في اي مؤسسة عامة ما يملكه الوزير او المدير المسئول ذلك لان المؤسسات العامة هي ملك للشعب كله ومن حق كل مواطن ان يناقش اي مؤسسة عامة ومن واجب كل مواطن ان يحمي المؤسسة العامة» .

وتستطرد المجلة قائلة «ونحن نؤمن كما علمنا الميثاق ان النقد وسيلة عزيزة من وسائل حماية القطاع العام والدفاع عنه وهذا الدرس الغالي الذي نتعلمه من ميثاقنا الوطني يجب ان نحافظ عليه وان نمارس حقنا فيه دائما وفي كل الظروف . وبعد ان وصلت المشكلة الى السيد امين هويدي وناقشها بمنتهى المسئولية والوضوح ورحابة الصدر تطلق المجلة ابتداء من هذا العدد باب المناقشة في موضوع شركة اسطوانات صوت القاهرة . ونحن اذ نطلق باب المناقشة في الموضوع نحب ان نؤكد بعض المعاني الرئيسية التي خرجنا بها من هذه المعركة الصحفية .

اولا - لقد ضرب السيد امين هويدي مثلا رائعا في احترام الصحافة وفهم رسالتها ومواجهة ما تثيره من مناقشات مواجهة شجاعة صريحة وهي فوق ذلك كله مواجهة امينة كل الامانة لمبادئ ميثاقنا الوطني وروحه . ان مثل هذه التصرفات التي قد تبدو بسيطة في مظهرها هي في حقيقتها جوهر ما نحتاج اليه في مجتمعنا الجديد . . انها جوهر الاخلاق الثورية الاشتراكية . . . اخلاق الواجهة والمناقشة الصريحة والباب المفتوح واحترام كل رأي وكل صاحب رأي . . هذه هي الاخلاق الحقيقية التي نحتاج اليها في كل كبيرة وصغيرة لكي يتم بناءنا الثوري على اكمل وجه . . وامين هويدي رجل معروف بمواقفه وخدماته الكبيرة لبلاده وثورته ولكنني اعتبر منهجه في معالجة الامور والمشاكل

بالمواجهة والباب المفتوح والصدر المفتوح .. هذا المنهج هو فضيلة من اكبر فضائل الثورية بل انه ائمن هذه الفضائل على الاطلاق .

ثانيا -

واظن ان ما عرفناه من مقال «المجلة» فيه الكفاية .
وقد تابعت تنفيذ القرارات بعد ذلك بما يضمن تنفيذها .
واسترحت تماما الى هذه النتيجة التي اثبتت انه يمكن من طريق التعاون بين الصحافة الجادة والجهات التنفيذية عمل الشيء الكثير .

ومرت الايام وتغيرت الظروف ...
وامتقلتني السلطات ضمن من رأت اعتقالهم في «أحداث مايو ١٩٧١» ... وهذه قصة اخرى تحتاج الى كتاب من الحجم الكبير قد يكون عنوانه «الحرية وسيادة القانون» .. ومن يدري ؟
فلعله يكتب في يوم من الايام !!!!!
ورأت السلطات ضمن ما اتخذته من اجراءات - وهي كثيرة ومتنوعة - فرض الحظر على قراءة الصحف والمجلات او الاتصال بالعالم الخارجي بأي صورة من الصور طوال فترة الخمسة شهور الاولى التي أمضيتها في «الحبس الانفرادي» في احد «زنايات» السجون العديدة التي تنقلت بينها .
وقبل صدور الاحكام في القضية المثيرة رفع الحظر عن قراءة الصحف والمجلات وبدأ الاتصال بالعالم الخارجي ولاول مرة .
وفي احد الايام (١٤ سبتمبر ١٩٧١) قرأت لنفس الصحفي المذكور وفي نفس المجلة ايضا مقالا عن نفس الموضوع بعد ان كان قد مضى عليه ستة سنوات كاملة قال فيه «حكايات كثيرة يضيق بها صدري عن ذلك العهد الذي ذهب الى غير عود .. حكايات تدل على ان الدين نشأوا مثلنا على الولاء للرسالة لا للوظيفة قد يعانون الخذلان بعض الوقت وقد يطول هذا الوقت ولكن الحق لا

بد ان ينتصر في النهاية...»

ويستطرد الكاتب قائلا «واحد من المائتين اليوم في القفص الكبير كان منذ عدة اعوام وزيرا مشرفا على الاذاعة والتليفزيون وصوت القاهرة... هو امين هويدي . وتجمعت عندي من اصوات الفنانين والفنانات شكاوى كثيرة تهبط الى مستوى الفضائح فرتبتها في حملة ضارية على الفساد واستمرت بضعة اسابيع على الصفحات الاولى من هذه المجلة . وقبل ان انتهي استدعاني الوزير قائلا انه يريد ان يستوفي مني بعض التفاصيل وذهبت اليه بمنتهى حسن النية فاذا انا محاصر على مائدة كبيرة بينه وبين عشرين او ثلاثين من زبائنته في الهيئات الثلاث وفي الوزارة التي يتولاها ومنهم نفر من الصحفيين الموالين له» .

«واذ بي احس انه المطلوب ليس الاستيضاح انما محاكمة فيها جميع» صيغ التهم وجميع صيغ التهديد .. وفي النهاية وبعد ساعتين او ثلاث لم املك الا ان اصرخ مضطرا اني لن اكف عن حملتي وانني مستمر فيها حتى النهاية» .

ويستطرد قائلا فلماذا حدث ؟ في الاسبوع التالي لم اجد مقالتي ووجدت بدلا منه بروازا صغيرا يقول ان الحملة قد توقفت بامر الوزير طبعاً .. وحتى النيابة الادارية التي كانت قد تحركت مع الحملة توقفت هي الاخرى» .

ثم ينهي حديثه قائلا «وانني لاثمّل وجوه الجالسين حول تلك المائدة في تلك الليلة اثمّلها الان فأجد بعضها في القفص الكبير وبعضها الآخر مطرودا من منصبه بعد ثورة التطهير والتصحيح التي اعلنها الرئيس الشريف انور السادات .. وازفع وجهي الى السماء واقول : سبحانك يا رب .. يا حق .. يا عدل ..»

ولي عدة ملاحظات على المقال المذكور :

● فما ذكره الكاتب من انني استخدمت سلطتي في الرقابة

على الصحف لمنع نشر مقال له بعد المؤتمر الذي أشرت إليه قول عار من الصحة وذلك لعدة اسباب :

١ - لو كان هناك نية لمنع النقد اصلا فلماذا أسمح للكاتب بكتابة كل ما كتب على مدار اكثر من شهرين ؟ ثم ماذا كان يمكن ان يحوي مقاله الذي قيل انه منع من النشر اكثر مما احتوته المقالات السابقة ؟

٢ - ما هي الناحية الشخصية في هذا الموضوع والتي تجعل من وزير الارشاد طرفا فيه ؟ جهة ما تابعة له وجه اليها نقد خفيف او ثقيل ... شيء طبيعي لا يشتر حفيظة او ضغينة .. ولا يدفع الوزير الى فرض رقابة او اللجوء الى منع مقال خاصة في موضوع بسيط كهذا الموضوع ..

٣ - كانت الرقابة وقتئذ في يد نائب رئيس الوزراء لشئون الثقافة والارشاد والسياحة ولم تدخل في موضوعات الرقابة ولولمة واحدة طوال عملي كوزير للارشاد ... وليس هذا انكارا للحقيقة بل اقرارا لها .. ويؤكد ذلك ان وزارة الارشاد التي تشرفت برئاسة في ذلك الوقت لم يكن ينتظمها جهاز للرقابة بطريق مباشر او غير مباشر ... والتنظيم ما زال موجودا يؤيد ذلك .. وافراد الوزارة - وهم قلة - ما زالوا على قيد الحياة يقرون ذلك ويشهدون على صحته .

٤ - ثم يظهر من مقال المجلة بتاريخ اول مارس ١٩٦٦ والذي نشرنا بعض فقراته ان المنع كان ذاتيا من المجلة اذ ينص المقال على الآتي :

«وبعد ان وصلت المشكلة الى السيد امين هويدي وناقشها بمنتهى المسئولية والوضوح ورجابة الصدر تغلق المجلة ابتداء من هذا الطدد باب المناقشة في موضوع شركة اسطوانات صوت القاهرة» .

● وعلاوة على ذلك فاني لا أتفق مع الكاتب المذكور في عدة نقاط :

١ - فلا أتفق معه في ان الطريق السليم لرواية التاريخ هو بقلب حقائقه وتحوير احداثه .

٢ - ولا أتفق معه في الالفاظ الحادة التي وجهها الى رجل خدم بلاده في اكثر من موقع شاعت ظروف غامضة ان تلقي به وراء القضبان كما قال وبذلك خرج الكاتب من مجال النقد الى مجال السب .

٣ - ولا أتفق معه ايضا في ان الرجال الممتازين الذين حضروا المؤتمر كانوا من «الزبانية» كما قال عنهم وأظن ان التوفيق قد خان الكاتب في التعبير اللهم الا اذا كان كل قصده شن حملة سباب وهذا امر لا يمكن ان نجاريه فيه .

٤ - ولا أتفق معه في ان اختياره للوقت الذي كتب فيه المقال او للظروف التي أصدره فيها كانت أنسب الاوقات وأفضل الظروف اذا ساد المعيار الاخلاقي في وزن الامور .

● ثم من يقارن بين المقالات التي كتبها الصحفي في نقد الشركة وبين المقال الذي كتبه وأنا في الاعتقال يلاحظ اختلافات عديدة في تطبيق مبدأ حرية الصحافة .

١ - بينما نجد ان المقالات الاولى موضوعية تنقد للصالح العام بقصد البناء نجد ان المقال الاخير فيه هدم للاشخاص وفرق بين حرية صحافة تدعو الى البناء واخرى تدعو الى الهدم .

٢ - وبينما نجد ان المقالات الاولى خالية من السباب وتدخل ضمن النقد الموضوعي نجد ان المقال الاخير يحوي من الالفاظ الحادة التي خرجت بالكاتب عن الاصول الواجبة وجعلته يثقل في الاعتماد على شرف المهنة التي ينتسب اليها وفرق بين حرية صحافة تدعو الى العفة وبين حرية لا تفرق بين النقد والسباب .

٣ - وبينما نجد ان المقالات الاولى خالية من الحقد والضعفينة
- ان طوعا او كرها - نجد ان المقال الاخير يحمل حقدا
عجيبا وكراهية عميقة ولست أدري ما هي الحدود التي
تتحكم في المدى الذي يمكن فيه لكاتب ان يصل اليه لارواء
حقد شخصي او كراهية ذاتية في صحافة المفروض فيها
انها ملك للدولة .. واننا جميعا نتمتع فيها بحق المواطنة .

٤ - وبينما نجد ان المقالات الاولى فيها روح النزال نجد ان المقال
الاخير تجسيد للافتتيال والنزال فيه فروسية ورجولة ..
اما الافتتيال ففيه خسة وجبن .. كانت المقالات الاولى في
وقتها المناسب وظروفها الملائمة فالكل اثبتت امامه فرص
متكافئة للحوار بينما المقال الاخير كان مقالا هابطا سواء من
ناحية عدم توفيقه في اختيار الوقت الملائم او الظروف
المناسبة .

٥ - وفي تقديرى فان الثمن الذي قبضه الصحفي نتيجة لكتابته
مقالته الاولى اكبر كثيرا من الثمن الذي قبضه مقابل المقال
الاخير .. ففي الاولى لاقى تقديرا وصدى لما كتب اذ قوبلت
مقالته بالاحترام والتقدير واخذت ملاحظاته مأخذ الجسد
وهذا في رأيي اكبر تقدير للصحفي الشريف اذ ان غير ذلك
من ثمن او اجر لا يتناسب مع ما ذكرنا فالمناصب زائلة والمال
الى عدم وفرق بين حرية صحافة تدعو الى الاصلاح وبين
حرية تدعو الى الحقد والكراهية والاراء الصراع .

● وأخيرا كنت أفضل للكاتب لو انه وجه المقال الى شخص في
ظروف تمكنه ان يمسك قلما ليرد عليه او تمكنه ظروفه من
الدفاع عن نفسه .. كنت أفضل لو انه اختار أسلوب النزال
وترفع عن أسلوب الاغتتيال .. فالكاتب الامين فضل أن يوجه
طعناته الى شخص تأكد ان الابواب الحديدية ذات المزاليج
القليظة قد قفلت وراءه وأن الشباك قد اطبقت عليه وأن

الجل قد التف حول عنقه ... وبعد ان تأكد من كل هذا
كتب ما كتب ...!!

وأعدت قراءة المقال وأنا في «الزناينة» أعاني من «الحبس
الانفرادي» وحزنت وأسفت .. وبدأ الحزن والأسف يتركان
مكانهما للتساؤل : وبدأت تساؤلات عديدة تطرح نفسها .. لماذا
لم يعترض أحد ممن حضروا المؤتمر وعلموا تفاصيله على ما ذكره
الكاتب من افتراءات لا تمت الى الحقيقة بصلة ؟ لماذا لم يتقدم
أحد من هؤلاء بكلمة صدق وتصحيح ؟ وجمال بخاطري انه ربما
يكون البعض قد حاول .. الا ان ظروفنا قاهرة حالت بينه وبين
ما أراد فالتيار كان عاتيا .. وجمال في خاطري ايضا انه ربما
يكون البعض قد انتهى من ازمة الصراع النفسي الى قرار يحجب
الشهادة فلقمة العيش عزيزة غالية وانصرف مسرعا الى حال
سبيله كانه لم يسمع او يرى .

وسألت ايضا : لماذا كتب هذا الصحفي ما كتب ؟ ولماذا
حور وكذب ؟ ولماذا ادمى واختلق ؟ لماذا جسم هكذا في موضوع
عادي يكاد لم يعلق في الذاكرة ؟ لماذا جعل من هذا الموضوع
البسيط الذي يحدث في كل زمان ومكان دون ان يلفت النظر
موضوعا يصور فيه نفسه انه البطل المقدم والقارس المقوار ؟

وانتهيت الى رأي ... ربما يكون الرجل في حاجة الى
قوة تدفعه لصعود سلم الحياة ورأى فيما فعل الوسيلة
الحاسمة .. ولعل صاحبنا يكون عما وصل اليه قانعا وراضيا ...
ولم أحزن لان على الانسان ان يغفر للنفس البشرية ضعفها
امام اطماعها ..

ولكن الشيء الذي كان ماثرا للحزن والأسى هو هروب هذا
الكاتب من ميدان النزال ولجؤه الى الاقتيال ...

وهنا تذكرت قصة الفار والساحر ...

ذهب فار الى الساحر وقال له : ايها الساحر العظيم ..
انني وانا اسير في الغابة اشعر بالخوف كلما رأيت قطا حتى ولو

كان ذلك عن بعد ... فهل لك ان تحولني الى قط حتى لا أخاف القطط وأنا اسير في الغابة ؟

فنظر الساحر العظيم الى الفأر الصغير وقال له «وهل تظن ان في هذا علاج لخوفك ؟»

فقال له الفأر «نعم ايها الساحر العظيم» .

فقال له الساحر باسم «لك ما تريد» .

وامتثل الساحر الى رغبة الفأر الصغير وحوّله الى قط كبير .
الا ان القط عاد الى الساحر بعد ايام وقال له «ايها الساحر العظيم .. انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت قطا كبيرا الا انني ما زلت أخاف القطط والكلاب التي كنت أخافها وأنا فأر ... فهل لك ان تحولني الى ذئب ؟»

وابتسم الساحر وامتثل الى رغبة الفأر وحوّله الى ذئب .
وعاد الذئب الى الساحر بعد ايام وقال له «ايها الساحر العظيم ... انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت ذئبا الا انني ما زلت أخاف القطط والكلاب والذئاب ... ولقد اهديت الى الحل فانه لمن يشغيني من حالة الخوف التي تعتريني الا ان تحولني الى اسد» .
وابتسم الساحر وامتثل الى رغبة الفأر وحوّله الى اسد .

الا ان الاسد عاد الى الساحر بعد ايام وقال له «ايها الساحر العظيم انني لاحظت شيئا غريبا اثناء سيري في الغابة فبالرغم من انني اصبحت اسدا الا انني ما زلت أخاف من القطط والذئاب والاسود ... فما رأيك دام فضلك ؟»

وابتسم الساحر وقال للفأر «ايها الفأر العزيز . ان سبب ما تعانيه هو انه رغم انك اصبحت في جسم اسد الا ان قلبك ما زال قلب فأر» .

وقد اشار عليّ بعض الاصدقاء ان ارفع امر الصحفي الى القضاء ... وهرشت رأسي ولم اعلق ...
ثم اشار عليّ بعض الاصدقاء ايضا ان ارفع امر الصحفي

الى نقابته ... وهرشت رأسي ولم أعلق .
الا ان زوجتي تساءلت ولماذا لا نتركه كما تركنا غيره لحكم
السماء التي تمهل ولا تمهل ؟
وبلا تردد رجبت ووافقت .

الفرست

٥	الإهداء
٦	مقدمة
	الباب الاول
١٧	اضواء على نكسة عام ١٩٦٧
١٨	١ - اسئلة حائرة
٣٦	٢ - هل بحثت اسباب النكسة عقب حدوثها ؟
٤٢	٣ - هل كان هناك احساس جاد بوقوع الحرب ؟
٦٠	٤ - كيف اديرت المعركة العسكرية ؟
٧١	٥ - كيف اتخذ قرار الانسحاب ؟
٧٧	٦ - قصة الضربة الاولى والضربة الثانية
	٧ - هل كان هناك تدخل من القيادة السياسية في
٨٩	القرارات العسكرية ؟
	٨ - هل كانت ميزانية القوات المسلحة تكفي لمواجهة
٩٣	احتياجاتها ؟
١٠١	٩ - هل كان الموقف يتغير لو نظمت عملية الانسحاب ؟
١٠٨	١٠ - واخيرا الرسائل الثلاث العجيبة

١١٦ ١١- ثم ماذا بعد ؟

الباب الثاني

١٢٧ لقطات من حرب الاستنزاف

١٢٨ ١٢- اعادة البناء

١٤٠ ١٣- وغرقت المدمرة ايلات

١٤٩ ١٤- قصة حفار اسمه كينتنج

١٦٥ ١٥- مبادرة روجرز

الباب الثالث

١٩٣ حرية النقد ايام عبد الناصر

١٩٤ مقدمة لا بد منها

٢٠٠ ١٦- الواقعة الخطيرة وزوار الفجر

٢١٧ ١٧- قصة بلا عنوان

المؤلف



* امضى حياته بين السلكين العسكري والمدني .

* بدأ ضابطاً في القوات المسلحة المصرية وشغل عدة مناصب هامة فكان مديراً لقسم الخطط بالعمليات الحربية ومدرساً بمدرسة المشاة ثم أستاذاً بالكلية الحربية ثم بكلية اركان الحرب.

* ثم انتقل الى السلك المدني حيث تقلد ارفع المناصب فكان مستشاراً سياسياً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ثم سفيراً لبلاده في المغرب ثم العراق وكان عضواً في وفد بلاده في المباحثات لاقامة الوحدة الثلاثية بين القاهرة وبغداد ودمشق عام ١٩٦٣ ثم عضواً في الوفد المصري في مؤتمر القمة العربي الأول .

* اختاره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وزيراً للإرشاد القومي ثم وزيراً للدولة ، ثم بعد نكسة ١٩٦٧ عين وزيراً للحربية ثم رئيساً للمخابرات العامة .

* بعد وفاة الرئيس عبد الناصر بفترة فضل عدم الاشتراك في اي تشكيل وزاري .

* حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكلية الحربية المصرية ثم ماجستير العلوم العسكرية من كلية أركان الحرب المصرية ثم ماجستير العلوم العسكرية من كلية القيادة والاركان بلفونورث بالولايات المتحدة الامركية ، كما حصل على دبلوم الصحافة والترجمة والنشر من جامعة القاهرة .